الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: ..... / ق.ع.إ / 2014

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : ..... / D.S.E / 2014

الموضـــــــــــوع

الحوكمة المجتمعية في المؤسسات الاقتصادية

دراسة حالة ميناء سكيكدة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية و حوكمة الشركات

إعـــداد الطـــالب:

▪ جلابي مصعب

إشراف الأستـــاذ:

▪ الدكتور/ رحماني موسى

السنة الجامعية : 2013-2014

إهداء

الهي، لا يطيب الليل الا بشكرك ولا يطيب النهار الي بطاعتك ..... ولا تطيب اللحظات بذكرك .....ولا تطيب الاخرة الا بعفوك.....ولا تطيب الجنة الا برؤيتك الله جل جلاله.

الى من بلغ الرسالة وادى الامانة..... ونصح الامة .....الى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم.

الى من أعطتني الحب و الحنان ,الى رمز الحب وبلسم الشفاء ,الى القلب الناصع البياض (والدتي الحبيبة).

الى من جرع الكاس فارغا ليسقني قطرة حب, الى من كلّت انامله ليقدم لنا لحظة سعادة ,الى من أماط الاشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم, الى القلب الكبير (والدي العزيز).

الي من كانوا يضيئون لي الطريق ويساندوني ويتنازلون عن حقوقهم لإرضائي و العيش في هناء(اخوتي)

الي كل فرد من افراد عائلتي ,وخاصة "خالتي غنية" و زوجها "عمي أحمد" اللذان كنا لي مسكنا في سكيكدة اتمني لهما السعادة وان يرزقهما من يسعدهما.

الى من جعلهم الله اخوتي في الله ..ومن احببتهم في الله ...الى من اتمنى ان اذكرهم اذا ذكروني الى من اتمنى ان تبقي صورهم في عيوني ....أصدقائي كلٌّ باسمه.

الى كل اساتذتنا في كل الاطوار ... الى كل باحث علم .

أهدي هذا العمل المتواضع.

شكر و تقدير:

الحمد لله الذي اعاننا و امدّنا بالقوة و الصبر لإتمام هذا العمل المتواضع و لا يسعنا إلا ان نسجد لله شكرا و حمدا على توفيقه لنا، و نذكر لله الفضل كل جميل و حسن صنيع.

ليس ثمة تعبير اقوى تأثيرا من كلمة شكر نقولها اعترافا بالجميل ونقول "كن عالما.....فان لم تستطع فكن معلما...فان لم تستطع فاحب العلماء وان لم تستطع فلا تباغضهم"

واخص بالتقدير الدكتور : "رحماني موسى" على قبوله الاشراف على هذا العمل و على تعبه و عنائه و على كل توجيهاته و نصائحه .

الذي أقول له بشراك قول رسول صلى الله عليه وسلم "ان الحوت والبحر ,والطير في السماء ,ليصلون على معلم الناس"

وأخيرا نشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل .

الفهرس

- الاهداء I
- شكر و تقدير.....II
- فهرس.....III
- قائمة الجداول.....VI
- قائمة الأشكال.....VII
- المقدمة.....من أ الى و

❖ الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية.....01

- تمهيد.....01
- المبحث الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية.....02
  - المطلب الأول : مفهوم المسؤولية الاجتماعية.....02
  - المطلب الثاني: أسباب المسؤولية الاجتماعية.....04
  - المطلب الثالث: التطور التاريخي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.....05
- المبحث الثاني: أساسيات المسؤولية الاجتماعية 08
  - المطلب الأول: عناصر المسؤولية الاجتماعية.....09
  - المطلب الثاني: مبادئ المسؤولية الاجتماعية.....11
  - المطلب الثالث: إبعاد المسؤولية الاجتماعية.....13
- المبحث الثالث: المسؤولية الاجتماعية كمقاربة بيئية للمنظمة.....17
  - المطلب الأول: اتجاهات نشر المسؤولية الاجتماعية 17
  - المطلب الثاني: ضرورة تبني المنظمة للمسؤولية الاجتماعية.....18
  - المطلب الثالث: مبادئ المسؤولية الاجتماعية للمنظمة.....21

- المطلب الرابع : استراتيجيات تعامل منظمات الاعمال مع قضايا المسؤولية الاجتماعية.....22
- المطلب الخامس: أهمية المسؤولية الاجتماعية.....24

– خلاصة الفصل الاول.....26

❖ الفصل الثاني: لمحة عامة حول البيئة و مشاكل البيئة.....29

– تمهيد.....29

– المبحث الأول: لمحة عامة حول البيئة.....29

- المطلب الأول: ماهية البيئة.....29
- المطلب الثاني: مكونات البيئة و توازنها.....32
- المطلب الثالث: علاقة الاقتصاد بالبيئة و المشكلات البيئية.....38
- المطلب الرابع: المشاكل البيئية من منظور علم الاقتصاد.....39

– المبحث الثاني: المسؤولية الاجتماعية كدافع لتبني سياسة بيئية مسؤولة من طرف منظمات.....41

- المطلب الأول: الأدوات الدفاعية لتبني منظمات الأعمال لسياسة بيئية مسؤولة 42
- المطلب الثاني: صياغة السياسة البيئية المسؤولة اجتماعيا.....46
- المطلب الثالث: أنشطة و مساهمات المحافظة على البيئة.....48

– المبحث الثالث: المسؤولية البيئية و مؤشرات الأداء البيئي.....57

- المطلب الأول: عناصر المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال.....57
- المطلب الثاني: مؤشرات الأداء البيئي.....57

– خاتمة الفصل الثاني.....60

❖ الفصل الثالث: الجانب التطبيقي في دراستنا لميناء سكيكدة.....63

- تمهيد.....64
- المبحث الأول: الاطار العام للدراسة.....64
  - المطلب الأول: التعريف بالمنظمات غير الحكومية الفاعلة في الميدان البيئي" منظمة السلام الأخضر".....65
  - المطلب الثاني: خطوات التدخل لمنظمة السلام الأخضر.....65
  - المطلب الثالث: التشريعات المحلية أهم المبادئ للمحافظة على البيئة.....66
- المبحث الثاني: تقييم المؤسسة محل البحث.....71
  - المطلب الأول: عرض المؤسسة.....71
  - المطلب الثالث: نظام تسيير مختلف الحوادث في الميناء.....79
  - المطلب الرابع: نسبة تفاعل مختلف الحوادث.....86
  - المطلب الخامس: الاحتياطات المتخذة و مختلف الوسائل و التكاليف لحماية البيئة.....90
- خاتمة الفصل.....98
- خاتمة عامة.....102
- قائمة المراجع.....107
- الملاحق

قائـــــــــــمة الجداول

قائـــــــــــمة الجداول	رقم الصفحة
جدول (1) يوضح عناصر المسؤولية الاجتماعية ودورها الاجتماعي تجاه كل عنصر.....	10
جدول (2) مبادئ الميثاق العالمي لحقوق الإنسان.....	12
جدول (3) يبين مجالات المسؤولية البيئية للمنظمة.....	49
جدول (4) قائمة الحوادث من 2008 الى 2013.....	79
جدول (5) يوضح نسبة تفاعل مختلف الحوادث.....	86
جدول(6) تصنيف مختلف الحوادث في الميناء.....	88
جدول (7) القيم المحدودة للوسائل الصناعية المتدفقة حسب المرسوم التنفيذي رقم 141-06.....	92

قائـــــــمة الاشكال

رقم الشـــــــــكل	رقم الصفحة
شكل (1) هرم كارول لأبعاد المسؤولية الاجتماعية.....	13
شكل (2) دور المسؤولية الاجتماعية في زيادة أسعار أسهم المنظمات.....	19
شكل (3) يبين استراتيجيات تعامل المؤسسة مع المسؤولية الاجتماعية والبيئية.....	52
شكل (4) يوضح العلاقة بين البيئة و النشاط الاقتصادي.....	62
شكل (5) يوضح مصفوفة الحماية المستدامة للبيئة.....	65
شكل (6) يمثل صورتي كل من الميناء القديم و الحديث.....	70
شكل (7) الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية لسكيكدة.....	77
شكل (8) تحليل الحوادث من 2008-2013 حسب **Nb d'Inc**	82
شكل (9) تحليل الحوادث من 2008-2014 حسب الخطورة.....	83
شكل (10) تحليل الحوادث من 2008-2014 حسب المكان.....	84
شكل (11) تحليل الحوادث من 2008-2014 حسب الطبيعة	85
شكل(12) تحليل الحوادث من 2008-2014 حسب السبب.....	86
شكل(13) خريطة تخطيطية لنقاط أخذ العينات لمياه السباحة.....	91

مقدمـــــــــة :

تشهد الفترة الحالية حراكا غير مسبوق من أجل الوصول إلى أنظمة تنموية تُستغل فيها كل المقومات والثروات الطبيعية، كطاقات بديلة عن الطاقة الأحفورية (النفط والغاز) وهذا يعتبر من أهم التحديات التي تواجه الدول النفطية التي تعتمد على النفط والغاز كمورد أساسي من أجل إتمام وتنفيذ برامجها ومخططاتها التنموية الاقتصادية والاجتماعية، مع كثرة الانبعاثات الغازية الملوثة واستنفاد هذه الموارد مستقبلا، مما تقف عقبة أمام تحقيق التنمية المستدامة وتلبية حاجات الأجيال المستقبلية .

ومن غير المحتمل أن تكون النوعية البيئية أولوية قصوى بالنسبة للدول التي يكون فيها الناس بالكاد يؤمّنون مصدر وجبتهم التالية، فخفض معدل الشقاء وردع مخالب الجوع يسبقان المحافظة على البيئة، ولكن لما يرتفع مستوى المعيشة يبدأ التفكير في إعطاء أهمية للبرامج البيئية وتحسينها هكذا كان الحال في أوربا الغربية إبان الثورة الصناعية، كما هو الحال في الدول النامية حاليا، وذلك على اعتبار أن الدول الغنية باستطاعتها مواجهة المشاكل البيئية ماليا حتى تستطيع أن تطور تكنولوجيا رفيقة بالبيئة كالسيطرة على المياه الملوثة و انبعاث محركات السيارات، وتصحح كل الأخطاء التي ارتكبتها في الماضي عندما كانت طامحة فقط في الوصول إلى التنمية مهما صاحبها من تجاوزات بيئية .

1-الاشكالية:

بالنظر الى حداثة الموضوع وفي ظل بيئات مهددة بالزوال، تتمحور مشكلة الدراسة حول دراسة المسؤولية الاجتماعية في معالجة المشاكل البيئية في المؤسسات الاقتصادية، ومن ثم يمكن طرح الاشكال

التالي: ما مدى مساهمة الحوكمة المجتمعية في معالجة المشاكل البيئية في المؤسسات الاقتصادية ؟ دراسة حالة ميناء سكيكدة؟

2-التساؤلات الفرعية:

ومن الاجابة علي الاشكالية قمنا بطرح الاسئلة الفرعية التالية:

- هل تتبني المؤسسة مفهوم المسؤولية الاجتماعية ؟
- هل يقوم الميناء بتطبيق حوكمة المؤسسات ؟
- هل تساهم منظمات المجتمع المدني بوضع قيود على التلوث البيئي؟

3-فرضيات الدراسة :

وللإجابة على سؤال البحث، سنعمل على اختبار مدى صحة فرضيات الدراسة من عدمها وقد تم وضع الفرضيات التالية:

- يتبني الميناء مفهوم المسؤولية الاجتماعية.
- تقوم المؤسسة بتطبيق حوكمة الموانئ.
- تساهم منظمات المجتمع البيئي في الحوكمة المجتمعية.

4-اهمية البحث :

تكمن اهمية البحث في محاولة تسليط الضوء على المفاهيم العامة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية كما تكمن ايضا في تبيان اهمية المسؤولية الاجتماعية في نشاط الموانئ ومدى ضرورة تطبيق مبادئ حوكمة

المؤسسات في الموانئ باستخدام مجموعة من الاليات الداخلية و الخارجية، كما تبرز ايضا اهميتها على المستوى التطبيقي للموانئ الجزائرية وتبيان العلاقة بين ابعاد المسؤولية الاجتماعية، وحوكمة الشركات بالنسبة الى اصحاب المصالح.

5-اهداف البحث:

في ضوء تحديد مشكلة البحث واهميته و الفرضيات المنتظر اختبارها يسعي الباحث الي تحقيق الاهداف التالية:

- محاولة تحديد مختلف الاساليب لا يجاد العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات .
- معرفة مدى الاهتمام بتطبيق المسؤولية الاجتماعية في الميناء محل الدراسة.
- محاولة اختبار علاقة الارتباط بين ابعاد المسؤولية الاجتماعية في الميناء محل الدراسة.
- محاولة تقديم المقترحات و التوصيات للميناء فيما يخص بالاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية ومحاولة الوصول الى ما تحققه من نتائج واهداف على مستوى تحسين حوكمة المؤسسات.

6-اسباب اختيار الموضوع

اسباب ذاتية :

- الرغبة في التعرف على واقع تطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الموانئ الجزائرية.
- رغبة الباحث في تزويد المكتبة بمرجع اضافي في الموضوع محل الدراسة.

اسباب موضوعية:

- معظم الدراسات السابقة تناولت المسؤولية الاجتماعية في حوكمة المؤسسات.
- علاقة البيئة و الاقتصاد حيث انهما متداخلان على نحو لا يمكن فصله اذا لم يمكن القيام باي نشاط دون ان يكون له صلة بالبيئة حيث باتت قيود التمويل البيئية تحكم الكثير من المشاريع الاقتصادية.

8-المنهج المستخدم:

وللإجابة على اشكالية البحث ،واختبار الفرضيات المتبناة اخترنا المنهج التحليلي الوصفي الذي يهدف الى جمع الحقائق و البيانات عن ظاهرة او موقف معين مع محاولة تفسير هذه الحقائق وتحليلها للوصول الى ابداء التوصيات و الاقتراحات بشان الموقف او الظاهرة محل الدراسة وذلك باستخدام مجموعة من الادوات الاحصائية لمحاولة دراسة المعطيات و المؤشرات الكمية للمؤسسة محل الدراسة.

9- صعوبات البحث:

- حداثة الموضوع، و عدم توفر المراجع التي تتناول هذا الموضوع خاصة باللغة العربية.
- قائمة المراجع و عدم كفايتها و خاصة في مجال البيئة.
- الموضوع له أوجه متعددة: اقتصادية، قانونية، طبيعية، اجتماعية احتاج إلى الدراسة و الالمام بمختلف الجوانب.
- صعوبة التعرف على الغازات السامة و هذا بعيدا عن مجال اختصاصنا.
- ضيق الوقت.
- ندرة الدراسات السابقة(ماجيستير، دكتوراه) تصب في الموضوع.

- تزامن التربص مع الفترة الانتخابية وما حملته من تداعيات.

الدرسات السابقة:

1- فؤاد محمد حسين الحمدي، أطروحة دكتوراه تحت عنوان الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنضمات وانعكاساتها على رضا المستهلك، سنة 2003 .

هدفت هذه الدراسة إلى بحث مدى التزام المنضمات المصنعة للمنتجات الغذائية في اليمن الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية وانعكاساتها على لرضا المستهلك، لقد استعمل الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي.

ابرز النتائج التي أشرتها الدراسة تمثلت فيما يلى:

- إن درجة التزام المنضمات عينة الدراسة تجاه المتغيرات التسويقية للمسؤولية الاجتماعية كانت أعلى قليلا من الوسط الفرضي.
- رضا المستهلك حول ما يقوم به تلك المنضمات كان ضعيفا.
- عدم إلزام المنضمات بالأسعار المثبتة على المنتجات الغذائية.

2- الطاهر خامرة، مذكرة ماجيستير تحت عنوان المسؤولية البيئة والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة حالة سوناطراك في تاريخ 2007/12/12 .

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على موضوع هام يتعلق بالمؤسسات والتزاماتها البيئية والاجتماعية بغرض المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، كما يهدف إلى إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع لإبراز مدى التقارب والتجاوب الذي تخص به المسؤولية الاجتماعية في مؤسستنا الاقتصادية استخدم في هذا الموضوع المنهج الوصفي التحليلي.

في حين أبرز نتائج الدراسة تتمثل في:

- غياب أداة قياسية للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية.
- يظهر نتائج قياس للمسؤولية البيئية والاجتماعية بعد مقارنتها بمجالات ESTRO أنها تصفر عن معايير ذات مواصفات بيئية.
- مؤسسة سوناطراك لم تعي بعد المسؤولية الاجتماعية.

تمهيد:

انتشر أخيرا بين منظمات الأعمال مصطلح جديد يطلق عليه المسؤولية الاجتماعية للشركات، وهو مصطلح حديث وذلك من خلال التبرعات أو المنح أوحل بعض القضايا الاجتماعية، وتساهم في معالجة إحدى المشكلات الرئيسية فيه ولها صفة الاستمرارية فيه، وما هو ملاحظ أن هناك رغبة قوية وحرصا شديدا من قبل العديد من منظمات الأعمال، على أن تكون لهم مشاركة اجتماعية من خلال بعض الأنشطة التي تخدم المجتمع.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى مختلف مفاهيمه وأسباب ظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية ومراحل تطور هذا المفهوم وتناول أساسيات المسؤولية الاجتماعية من مبادئ، عناصر، أبعاد المسؤولية الاجتماعية وفي الأخير نتطرق إلى اتجاهات ، فوائد وأهمية المسؤولية الاجتماعية.

وسيتم التعرض إلى ما سبق ذكره من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية.

المبحث الثاني: أساسيات المسؤولية الاجتماعية.

المبحث الثالث: المسؤولية الاجتماعية كمقاربة بيئية للمنظمة.

المبحث الأول : ماهية المسؤولية الاجتماعية

تحرص المؤسسات الحديثة على تبنى المسؤولية الاجتماعية التي أصبحت جزءا لا يتجزأ من استراتيجيتها للتعامل والتفاعل مع البيئة بكل متغيراتها وعلى هذا الأساس برزت اهتمامات واتجاهات فكرية متباينة ومتعددة حيال ما يسمى بالمسؤولية الاجتماعية، حيث أثرت التغيرات التي طرأت على الظروف الاجتماعية والبيئية في مكانة هذا المفهوم.

سنحاول في هذا المبحث التعرف على مختلف تعاريف المسؤولية الاجتماعية ثم التطرق إلى أسباب ظهور المسؤولية الاجتماعية بالإضافة إلى التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية.

المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية

هناك عدة تعاريف مختلفة للمسؤولية الاجتماعية نذكر منها:

المسؤولية الاجتماعية هي مجموعة من القرارات والأفعال تتخذها المؤسسة للوصول الى تحقيق وتقوية القيم السائدة في المجتمع والتي تمثل في نهاية الأمر جزءا من المنافع الاقتصادية المباشرة لإدارة المؤسسات والتي تسعى إلى تحقيقها كجزء من استراتيجياتها".[1]

والمسؤولية الاجتماعية هي التزام منشأة الأعمال تجاه المجتمع والذي يأخذ بعين الاعتبار توقعات المجتمع من المنشأة في صورة الاهتمام بالعاملين والبيئة. [2]

وعرفت أيضا على أنها "التزام المؤسسات بالمصلحة الذاتية المتنورة التي تهتم بمصالح الأطراف الأخرى غير حملة الأسهم كمصالح العاملين، الموردين، الموزعين، المنافسين، والزبائن...الخ".[3]

كما عرفت أيضا على أنها "تعهد والتزام المنظمة بتعظيم تأثيراتها الموجهة وتقليل أثارها السلبية على المجتمع" وهذا يعني بأن المنظمة وانطلاقا من تحملها المسؤولية الاجتماعية تعمل على اتخاذ القرارات ذات

---

[1] نظام موسي سويدان، شفيق إبراهيم حداد: التسويق مفاهيم معاصرة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2003 ص 82.

[2] نزار عبد المجيد البرواري، أحمد محمد فهمي البرزنجي، استراتجيات التسويق (المفاهيم، الأسس والوظائف)، عمان، دار وائل للنشر، 2004، ص 52.

[3] نجم عبود نجم، أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال، الوراق للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2006، ص 201.

التأثير والاستجابة السليمة والمرغوبة من قبل المجتمع، وإنها تعمل بذات الوقت على تقليص أو تجاوز أي تأثير سالب يمكن أن ينال من المجتمع جراء العمليات التي تؤديها وشكلها العرضي وغير المقصود.[1]

وتم تعريفها على أنها "قيام المؤسسات بوضع البرامج والأنشطة التي تؤدي إلى تحقيق أهداف اجتماعية تتكامل مع الأهداف الاقتصادية فيها"[2] يعني أن هناك تكامل بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

وعرفت أيضا من قبل بعض الهيئات والمنضمات:

- حيث عرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على أنها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة و يخدم التنمية في آن واحد.

معايير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كما حددها البنك الدولي هي:

1- الإدارة والأخلاق الجيدة للمؤسسة.

2- واجبات المسؤولية تجاه العاملين والبيئة.

3- ماهية المؤسسة في التنمية الاجتماعية. [3]

- تعريف المسؤولية الاجتماعية من طرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة: بأنها الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية

---

[1] ثامر البكري، التسويق أسس ومفاهيم معاصرة، دار البازوري للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان (الأردن)، 2006، ص201.

[2] نجم عبود نجم، مرجع سابق، ص 201.

[3] www.woldbank.org consulter 28.12. 2012 .

الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل.[1]

- عرفت الغرفة التجارية العالمية المسؤولية الاجتماعية: على أنها جميع المحاولات التي تساهم في تطوع الشركات لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية.

وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من الشركات دون وجود إجراءات ملزمة قانونيا. ولذلك فإن المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال الإقناع والتعليم.[2]

- يعرف الاتحاد الأوروبي المسؤولية الاجتماعية على أنها: مفهوم تقوم الشركات بمقتضاه بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي.

ويركز الاتحاد الأوروبي على فكرة أن المسؤولية الاجتماعية مفهوم تطوعي لا يستلزم سن القوانين أو وضع قواعد محددة تلتزم بها الشركات للقيام بمسئوليتها تجاه المجتمع. [3]

---

[1] http://www.wbcsd.org consulter le 28.12. 2012 .

[2] كامل محمد المغربي، الإدارة (أصالة المبادئ ووظائف المنشأة مع حداثة وتحديات القرن الحادي والعشرين)، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان (الأردن)، 2007، ص 511.

[3] Union européenne, disponible sur le site : www.europa.eu.int/comm/employment social consulté le 28.12. 2012.

المطلب الثاني: أسباب المسؤولية الاجتماعية

أشارت العديد من الدراسات إلى أن بروز وتنامي مفهوم المسؤولية الاجتماعية جاء نتيجة العديد من الأسباب كان من أهمها:[1]

1- العولمة: سعت المنظمات عموما واستجابة لتيار العولمة المتنامي والضاغط إلى إبراز اهتمامها بحقوق الإنسان، توفير ظروف عمل أمنة، المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية، التقيد بقوانين وتشريعات تشغيل الأحداث.

2- الضغوط الحكومية والشعبية: تتمثل بالتشريعات الداعية لحماية المستهلكين والبيئة والعمل الأمن والدور الإيجابي للمنضمات في تحقيق حقوق المستهلكين.

3- التطور التكنولوجي: أفرزت التطورات التكنولوجية ثورة في مجلات تقنية الموارد وديناميات التشغيل مما انعكس على توفير البيئة المناسبة للاهتمام بجودة المنتجات والعمليات، وتنمية مهارات العاملين.

4- المنافسة الشمولية: اتسعت المنافسة بسبب اتساع السوق وحدودهما لشغل المنافسة المحلية والإقليمية إلى المنافسة العالمية، وأبرز مثال على ذلك الشركات متعددة الجنسيات.

5- الكوارث والفضائح الأخلاقية: من أبرز الأمثلة على ذلك كارثة مصنع بوبال الهندية، وتشرنوبل النووية في الإتحاد السوفياتي (سابقا)، وفضائح الرشوة للعديد من الشركات العالمية ومنها شركة لوكهيد الأمريكية وغيرها، وكانت هذه الكوارث الفضائح سببا كافيا لسن قانون ينظم التعامل مع قضايا الرشوة ومسببات الكوارث.

[1] نزار عبد المجيد البرواري، أحمد محمد فهمي البرزنجي، مرجع سابق، ص20 .

المطلب الثالث: التطور التاريخي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية

إن المسؤولية الاجتماعية بطبيعتها ليست الجامدة، بل لها الصفة الديناميكية والواقعية والتطور المستمر كي تتلاءم بسرعة وفق مصالحها وبحسب المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأيكولوجية، ورغم ذلك يصعب تحديد مراحل دقيقة لتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وذلك لتدخل الأحداث وتأثيراتها المتبادلة.

سنوجز فيما يلي المراحل التي تشكل إطارا فكريا لتطوير مفهوم المسؤولية الاجتماعية: [1]

1- الثورة الصناعية:

تتميز هذه المرحلة بوجود استغلال غير عقلاني لجهود العاملين والموارد البشرية، حيث تم تشغيل الأطفال والنساء لساعات طويلة وفي ظروف عمل قاسية وأجور متدنية، ينتج من هذا الوضع أن المالكين هم المستفيدون بالدرجة الأولى ولا وجود اهتمام بالعاملين والوعي البيئي وهذا يرجع لكون الثورة في بدايتها ووفرة المياه والمساحات الشاسعة والموارد الطبيعية غير المستغلة لم تثر انتباه الجميع.

وبدافع زيادة كفاءة استغلال الموارد وخاصة القوى العاملة اتجه البحث في كيفية تحسين إنتاجية العاملين ذلك من خلال دراسة الوقت وطريقة انجاز العمل الأفضل بالتركيز على تحفيز العاملين بالوسائل المادية عن طريق تحسين الأجور المدفوعة للعاملين مقابل جهد كبير يبذلونه لإعطاء إنتاج أكبر.

يمكن القول أن هناك وعيا بسيط بالمسؤولية الاجتماعية يتجسد في تحسين أجور العاملين.

2- مرحلة ظهور خطوط الإنتاج وتضخم المؤسسات:

[1] طاهر خامرة، مذكرة ماجيستر تحت عنوان المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لماهية المسؤولية الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة حالة سوناطراك، جامعة ورقلة، بتاريخ 2007/12/12، ص ص 78،79.

تتميز هذه المرحلة بتخصص العامل بجزء من العمل ولا يحتاج إلى تدريب طويل لكي يتقنه واستتراف موسع للموارد الطبيعية نظرا التضخم حجم المؤسسات، وهذا الأمر يعني عدم مراعاة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

3- مرحلة تأثير الأفكار الاشتراكية:

التطور المهم في هذه المرحلة يتمثل في كون أفكار الاشتراكية ما هي إلا تحدي للمؤسسات الخاصة بضرورة تحمل مسؤولية أطراف أخرى بالإضافة إلى المالكين، حيث أن هذه الأفكار من العلامات البارزة التي دفعت المؤسسات في الغرب إلى تبني الكثير من عناصر المسؤولية، حيث كانت من أبرز مطالب العاملين ما يتعلق بظروف العمل والتقاعد والضمان الاجتماعي وإصابات العمل والاستقرار الوظيفي. [1]

4- مرحلة الكساد الاقتصادي والنظرية الكينزية: تمت في هذه المرحلة:

حصول الكساد العالمي الكبير وانهيار المؤسسات الصناعية وتسريح آلاف العاملين أدى إلى اضطرابات كثيرة، مما تطلب تدخل الدولة لحماية مصالح العاملين وإيجاد فرص عمل بديلة لهم.

حيث أن نظرية كينز الشهيرة التي تدعو إلى تدخل الدولة بحد معقول لإعادة التوازن الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى إهمال إدارة المؤسسات الاقتصادية خاصة الصناعية منها لبعض مسؤولياتها تجاه أطراف متعددة من المستفيدين جعلها في تضارب مع مصالح هؤلاء بحيث أن هدفها كان تسويق أكبر كمية من المنتجات دون الأخذ في الاعتبار المستهلك ومصالحه المتعددة.

5- مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والتوسع الصناعي:

تعزز في هذه المرحلة دور النقابات والضغط بالمطالبة بتحسين ظروف العمل وسن القوانين التي تحمي العاملين وتعزز مشاركتهم في مجلس الإدارة كما تعزز في هذه المرحلة أيضا النظام الاشتراكي.

[1] طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدى محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، عمان، 2005، ص 54.

إن هذه الأحداث انعكست بشكل كبير على المؤسسات حيث تم تحديد حد أدنى للأجور وإشراك العاملين بالإدارة ونظم التأمين الاجتماعي والصحي وقوانين معالجة حوادث العمل وظهور جمعيات حماية المستهلك خاصة في الدول الغربية، وهذا ما يفسر نقله نوعية في تبني المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات.

6- مرحلة جماعات للضغط:

تجسد الاحتجاجات في المراحل السابقة إلى بروز جماعات الضغط حيث أصبحت في الفترة الأخيرة قوة لا يستهان بها من حيث تأثيرها في قرارات المؤسسات حيث تمثل جماعات الضغط مصالح شريحة واسعة من المستفيد كجمعيات المستهلك، جمعيات حماية البيئة، جمعيات للسلام الأخير... إلخ، إن تأثير هذه الجماعات يتمثل في فرض خياراتها لكي تأخذ بعين الاعتبار من قبل المؤسسات مباشرة في شكل ضغط على الحكومات ينعكس على المؤسسات بشكل غير مباشر [1].

أصبحت المسؤولية الاجتماعية في هذه المرحلة أكثر تجسيد، حيث تم تطوير معايير واضحة ومؤشرات قياس كمية تطلبها كثير من المنضمات الدولية خصوصا تلك التي تتعلق بالتنمية المستدامة.

7- مرحلة اقتصاد المعرفة وعصر المعلوماتية:

تتسم هذه المرحلة بتغيير طبيعة الاقتصاد وبروز ظواهر مثل العولمة والخصخصة واتساع قطاع الخدمات وازدهار تكنولوجيا المعلومات وانتشار شبكات المعلومات، حيث ولدت صناعة المعلومات وشبكة الانترنيت فيها جرائم جديدة وأنواعا من الانتهاكات والتجاوزات التي ترتبط الطبيعة الرقمية للاقتصاد الجديد.

كل هذا أدى بالمؤسسات الاقتصادية باتجاه تطوير مبادراتها الاجتماعية خصوصا عدم التزامها بالمسؤولية الاجتماعية الأمر الذي ألحق أضرارا بالمالكين والمستهلكين والمجتمع على حد سواء [2].

---

[1] طاهر خامرة، مرجع سابق، ص 80.

[2] مرجع سابق، ص 81.

المبحث الثاني: أساسيات المسؤولية الاجتماعية

بعد ما تطرقنا في المطلب الأول لماهية المسؤولية الاجتماعية واكتشفنا أسباب ظهورها ومختلف مفاهيمها وتطورها التاريخي ، سوف نتطرق في مطلبنا الثاني لأساسيات المسؤولية الاجتماعية من خلال دراستنا لعناصر المسؤولية الاجتماعية ، مبادئ وأبعاد المسؤولية الاجتماعية وفي الأخير الأهمية التي تبرزها المسؤولية الاجتماعية.

المطلب الأول: عناصر المسؤولية الاجتماعية

إن متابعة ما كتب حول المسؤولية الاجتماعية يشير إلى أن الباحثين قد حددوا عدد كبير من العناصر التي تشكل محتوى المسؤولية الاجتماعية ولكنهم يتباينون في ترتيب أولويات هذه العناصر حيث ظهرت اختلافات في ذلك حسب بيئة الدراسة وحسب زمنها وطبيعة الصناعة المبحوثة وإجمالا يمكن اعتماد العناصر التالية كمؤشرات لمحتوى المسؤولية الاجتماعية وبالتالي فإن لكل منها توقعاته الخاصة لما يجب أن تؤديه إدارة المؤسسة تجاهه كما هو موضح في الجدول التالي:[1]

[1] محمد الصيرفي، المسؤولية الاجتماعية للإدارة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2007، ص 80.

الجدول(1) : عناصر المسؤولية الاجتماعية ودورها الاجتماعي تجاه كل عنصر.

العنصر	بعض ما يجب أن تدركه الإدارة من دور اجتماعي تجاهه
المالكون	حماية أصول المنظمة، تحقيق أكبر ربح ممكن، رسم صورة جيدة للمنظمة تعظيم قيمة السهم والمنظمة ككل، زيادة حجم المبيعات.
العاملون	عدالة وظيفية، رعاية صحية، رواتب و أجور مدفوعة، إجازات مدفوعة، فرص تقدم و ترقية، تدريب مستمر، إسكان للعاملين و نقلهم، ظروف عمل مناسبة.
الزبائن	أسعار مناسبة، الإعلان الصادق، منتجات آمنة و بنوعية جيدة، إرشادات بشان استخدام المنتج ثم التخلص منه.
المنافسون	معلومات صادقة، عدم سحب العاملين من الآخرين بوسائل غير نزيهة، منافسة عادلة و نزيهة.
المجهزون	أسعار عادلة، الاستمرارية في التجهيز، تسديد الالتزامات المالية و الصدق في التعامل.
المجتمع	خلق فرص عمل، احترام العادات والتقاليد، توظيف المعوقين، دعم الأنشطة الاجتماعية، دعم البنية التحتية، الصدق في التعامل، المساهمة في حالة الكوارث.
البيئة	التشجير و قيادة المساحات الخضراء، المنتجات غير الضارة، الحد من تلوث الماء و الهواء و التربة، الاستخدام الأمثل للموارد.
الحكومة	الالتزام بالقوانين، إعادة التأهيل والتدريب، تكافؤ الفرص بالتوظيف، حل المشكلات الاجتماعية، تسديد الالتزامات الضريبية.
جماعات الضغط	التعامل الصادق مع الصحافة، احترام أنشطة جماعات حماية البيئة، التعامل الجيد مع جمعيات حماية المستهلك، احترام دور النقابات العمالية و التعامل الجيد معها.

المصدر: محمد الصيرفي، المسؤولية الاجتماعية للإدارة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2007، ص ص 80-81.

المطلب الثاني: مبادئ المسؤولية الاجتماعية

تستند المسؤولية الاجتماعية على المبادئ الأساسية التالية:[1]

- مبدأ الإذعان القانوني: أن تلتزم المؤسسة بجميع القوانين واللوائح السارية المحلية والدولية المكتوبة والمعلنة والمنفذة طبقا لإجراءات محددة.
- مبدأ احترام الأعراف الدولية: أن تحترم المؤسسة الاتفاقيات الدولية والحكومية واللوائح التنفيذية والإعلانات والمواثيق والقرارات والخطوط الإرشادية عند قيامها بتطوير سياساتها وممارستها للمسؤولية الاجتماعية.
- مبدأ احترام مصالح الأطراف المعنية: أن تقر المؤسسة وتتقبل أن هناك قنوعا في أنشطة ومنتجات المؤسسة الرئيسية والثانوية وغيرها من العناصر التي قد تؤثر عل تلك الأطراف المعنية.
- مبدأ الشفافية وقابلية المسائلة: أن تفصح المؤسسة على نحو واضح ودقيق وتام عن سياساتها وقراراتها وأنشطتها بما في ذلك التأثيرات المعروفة والمحتملة على البيئة والمجتمع وأن تكون هذه المعلومات متاحة للأشخاص المتأثرين أو المحتمل لتأثرهم من قبل المؤسسة.
- مبدأ احترام الحقوق الإنسانية للإنسان: أن تنفذ المؤسسة السياسات والممارسات التي من شأنها احترام الحقوق الموجودة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

الميثاق العالمي لحقوق الإنسان

تم في 1999 الاقتراح الأول للميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية من قبل الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان في خطابه أمام المنتدى الاقتصادي العالمي، في حين أطلق الميثاق بمرحلته النهائية في مقر الأمم المتحدة في نيوجوركي في 26 يوليو 2000.

[1] مولاي لخضر عبد الرزاق، بوزيد سابح، دور الاقتصاد الإسلامي في تعزيز مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات،مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، غرداية، الجزائر2010، ص5.

وهو عبارة عن مبادرة مواطنة متعلقة بالشركات تسهيلا وتعهدا من خلال آليات (سياسة الحوار للمعرفة، شبكات محلية ومشاريع الشراكة) .

ويعتمد هذا الميثاق على المسؤولية الاجتماعية العامة بما في ذلك شفافية الشركات والقوى العاملة والمجتمع المدني للبدء والمشاركة في الأداء الجوهري المتعلق بمتابعة المبادئ المستند عليها الميثاق سنوجز هذه المبادئ. [1]

الجدول رقم (2): مبادئ الميثاق العالمي لحقوق الإنسان

المرجع	الرقم	المبدأ
حقوق الإنسان	1	يتعين على المؤسسات التجارية دعم حماية حقوق الإنسان المعلنة دوليا واحتراما.
	2	يتعين عليها التأكد من أنها ليست ضالعة في انتهاكات حقوق الإنسان.
معايير العمل	3	أن تؤيد المؤسسات حرية المشاركة وتعترف بحق المساواة الجماعية.
	4	إزالة كل أشكال العنف والعمل الإجباري.
	5	الإلغاء الفعلي لعمالة الأطفال.
	6	إزالة التمييز فيما يتعلق بالتوظيف
البيئة	7	التشجيع على تطوير ونشر التقنيات الملائمة للبيئة.
	8	تبني المبادرات من أجل ترويج أكبر للمسؤولية البيئية.

[1] صالح السحيباني، المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية، حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية مداخلة مقدمة ضمن أعمال المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف، بيروت (لبنان) المنعقدة بالفترة 25/23 مارس 2009، ص8.

	9	على المؤسسات أن تدعم الطريقة الوقائية للتحديات البيئية
محاربة الفساد	10	على المؤسسات أن تعمل ضد كل أشكال الفساد بما في ذلك الرشوة والابتزاز

المصدر: صالح السحيباني، المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية، حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية مداخلة مقدمة ضمن أعمال المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، بيروت ، ص 7 .

المطلب الثالث: أبعاد المسؤولية الاجتماعية

قام مجموعة من الباحثين إلى تقسيم المسؤولية الاجتماعية إلى مجموعة من الأبعاد ، لقد اعتمدنا في دراستنا عل تقسيم كارول لأبعاد المسؤولية الاجتماعية والشكل التالي يوضح هرم كارول للمسؤولية الاجتماعية.

الشكل رقم(1) : هرم كارول لأبعاد المسؤولية الاجتماعية.

المصدر: طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الأعمال، ط3، عمان: دار وائل لننشر،2010، ص 83.

أ- فالبعد الاقتصادي: [1] هناك من يرى أن المؤسسات عبارة عن وحدات اقتصادية تهدف إلى تحقيق الربح، وهذا ينعكس إيجابيا على محيطها الخارجي، ويمثل هذا البعد بمسؤوليات أساسية يجب أن تضطلع بها المؤسسات، حيث إنتاج السلع والخدمات ذات القيمة للمجتمع بتكلفة معقولة ونوعية جيدة حيث وفي إطار هذه المسؤوليات تحقق المسؤولية العائد والأرباح الكافية بتعويض مختلف أصحاب رأس المال والعاملين بالإضافة إلى مسؤولياتها اتجاه توفير الظروف المناسبة للعمل ووضع كافة الإجراءات المناسبة لحماية العمال من أخطار وأضرار العمل وتوفير مناصب الشغل تدفع المنافسة في كثير من الأحيان إلى خلق اقتصاديات كبيرة تكون من خلالها المؤسسات الكبيرة بإزاحة بعض المؤسسات صغيرة الحجم من المنافسة مما يخلق ويزيد من وحدة البطالة وتفشي بعض المشكلات الاجتماعية كانت المؤسسات طرفا فيها، فإحساس وشعور المؤسسات بمسؤولياتها الاقتصادية مهم بشكل خاص بالنسبة للموظفين، وتثير قضايا مثل توفير نسبة عمل ملائمة، نوع مكان العمل، توفر العدالة الوظيفة وإتاحة بعض فرص التقدم للعاملين وغيرها من الأمور.

وفي ألمانيا قللت شركة BMW من ساعات العمل 37 إلى 31 ساعة في الأسبوع، بينما حافظت على معدلات الرواتب كما هي.[2]

ب- البعد القانوني: إن القانون يتم بإلزام رسمي وهو بهذا أداة فرض وإلزام يمكن أن يقاضي فيعاقب بالجزاء أو التعويض الملائم، فالقانون هو القيم الرسمية المقبولة بالحد الأدنى من قبل المجتمع من الناحية الاجتماعية والأخلاقية.

فالبعد القانوني يمثل جانب من مسؤوليات عادة ما تحددها الحكومات بقوانين وأنظمة وتعليمات يجب أن لا تخترقها المؤسسات وتعمل على احترامها ويمكن النظر للبعد القانوني على أنه خضوع والتزام

---

[1] نظام موسى سويدان، شفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص 86.

[2] زكية مقرى، بليزاك عبد الحليم، أثر تبني المسؤولية على تنمية الموارد البشرية، مداخلة مقدمة ضمن أعمال المتلقى العلمي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الإجتماعية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، المنعقد في 15/14 فيفري 2012، ص 4.

المؤسسات بالقوانين والتشريعات واللوائح والأنظمة التي شنها الدولة لتشجيع المؤسسات على انتهاج سلوك مقبول نحو مجتمعها ورفض الأعمال غير المشروعة بهذا تكتسب المؤسسات ثقة مجتمعها.[1]

ولهذا يعتبر البعد القانوني أفضل قاعدة للتعامل الرسمي التعاقدي الملزم الذي يمثل المكافئ المتعادل والمتوازن إلى حد ما لصالح جميع الأطراف، كما يشمل هذا البعد على حق المسائلة الاجتماعية وهي حق الأفراد والمؤسسات والمجتمع المدني في الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم والأخذ بالانتقادات التي توجه إليهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم وقبول المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو الخداع والغش.[2]

ج- البعد الأخلاقي: تنشر الأخلاق إلى الضوابط والمعايير التي تستند لها للمؤسسات لغرض التمييز ما هو صحيح وما هو خاطئ، إن المؤسسات وهي تحاول أن تعزز السلوك الأخلاقي يفترض بها أن تعرف وتعي الالتزام الأخلاقي للعاملين، فكما يفترض على المؤسسات أن تستوعب الجوانب القيمة والأخلاقية، فالأخلاق أصبحت بمثابة الأساس في الاقتصاد لأن المؤسسات أدركت بأن الأخلاق لم تعد مسألتها مثبتة بل إحدى شروط النجاح، فعند قيام المؤسسة بأنشطة معينة عليها مراعاة القيم الأخلاقية للمجتمع، وتمارس أعمالها ضمن ضوابط اجتماعية ومبادئ وقواعد أخلاقية، كما تفرض على المؤسسة أن تشجع السلوك الأخلاقي وتكافؤه، وتشجع الالتزام بالسلوك الأخلاقي في المؤسسة كما يلي:[3]

- وجود مدونة أخلاقية تعطي تصورا عن كيفية التعامل مع مختلف المواقف، وتساهم في تحسين السلوك الأخلاقي للأفراد والجماعات والإدارات والمؤسسة، وتساعد كذلك هذه المدونة على نشر ثقافة تضمنه وتعزز الاهتمام بالأبعاد الأخلاقية لمختلف القرارات والمواقف والأفعال.

---

[1] ثامر البكري، مرجع سابق، ص 233.

[2] سعيد علي الراشدي، الإدارة بالشفافية، دار كنوز للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2007، ص 20.

[3] طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس، الإدارة والإستراتيجية (منصور منهجي متكامل)، دار وائل للنشر، طبعة (1)، عمان الأردن، 2007، ص 531.

- وجود مبادئ إرشادية للسلوك الأخلاقي، وهذه المبادئ ضرورية باعتبارها الأسس التي تقوم عليها كل من أخلاق وقيم الأفراد والقوانين، وذلك بالنظر إلى الآتي:

أ- المنفعة المتحققة من هذا القرار لأكبر عدد ممكن من الأفراد أو المجتمع شكل عام دون أن يؤدي إلى الإضرار بمصالح الآخرين.

ب- حقوق الإنسان فالقرار يكون أخلاقيا إذ لم يخرق المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وما يربط بما من جوانب إنسانية.

ت- العدالة: أي يجب أن تكون القرارات المتخذة عادلة ونزيهة وصادقة والعدالة تعني إطار تبني توزع في ضوئه المنافع والتكلفة بالشكل لا يخرق الحقوق. وإذا ما أريد إبراز مصادر أخلاقيات الأعمال في المؤسسة، فيمكن إجمالها فيما يلي:[1]

- ✓ ثقافة المجتمع وقيمه وعاداته وما يرتبط بالأسرة من قيم اجتماعية وأعراف سائدة.
- ✓ العوامل الشخصية، وما يربط بالتكوين الفردي والأسري وطرق التربية والمدرسة وتأثير الجماعات المرجعية وغيرها.
- ✓ القوانين والسلوك الأخلاقي المعرفي المرتبط بالمهن والصناعات وطبيعة عمل المؤسسة في صناعة معينة.
- ✓ المؤسسة وثقافتها وما يرتبط بذلك من تعزيز السلوك الأخلاقي أو تجاهله.

د- البعد الإنساني (الخيري): هو خدمة إنسانية تخدم بها المؤسسة مجتمعها من خلال تحسين جوانب حياته والمشاركة في حل مشكلات معينة ودعم القضايا التي تتعلق بالبيئة والمجتمع، كاستخدام مواد صديقة للبيئة أو التبرعات التي تقدمها المؤسسة للجمعيات الناشطة والفاعلة للمجتمع، وهي مبادرات طوعية غير ملزمة للمؤسسة، إلا أنه يدعم الثقة ويعزز صورة المؤسسة في المجتمع.

[1] طاهر محسن منصور الغالي، وائل محمد صبحي، نفس المرجع، ص 532.

وعلى سبيل المثال فإن الشركات الأمريكية تنفق ما يقارب 6 مليار دولار سنويا لقضايا تتعلق بالمجتمع والبيئة ومنها ما تخصص نسب مؤوية من صافي الأرباح لإنفاقها على قضايا اجتماعية وإنسانية.[1]

المبحث الثالث: المسؤولية الاجتماعية كمقاربة بيئية للمنظمة

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مختلف اتجاهات المسؤولية الاجتماعية لشركات بالإضافة إلى الفوائد والأهمية التي تلعبها المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمجتمع والمؤسسة والدولة.

المطلب الأول: اتجاهات نشر المسؤولية الاجتماعية

يمكن نشر المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال ثلاث اتجاهات كما يلي:[2]

أ- المساهمة المجتمعية الطوعية: ويلقى هذا المجال معظم الاهتمام في الدول التي يكون فيها الحوار حول المسؤولية الاجتماعية للشركات حديثا نسبيا، ومن الممكن أن يتضمن ذلك الهبات الخيرية وبرامج التطوع والاستثمارات المجتمعية طويلة الأمد في الصحة أو التعليم أو المبادرات الأخرى ذات المردود المجتمعي، ويلتزم عدد من الشركات المتعددة الجنسيات بنسبة 1% من أرباحها قبل خصم الضرائب لخدمة القضايا المجتمعية.

ب-العمليات الجوهرية الأعمال وسلسلة القيمة: غالبا ما تكون رؤية وقيادة الأفراد والمنظمات الوسيطة ضرورية لإدخال المسؤولية الإجتماعية للشركات. وتستطيع أي منظمة من خلال التفاعل النشط مع موظفيها تحسين الظروف والأوضاع وتعظيم فرص التنمية المهنية، ومن ذلك تطبيق إجراءات لتقليل الاستهلاك الطاقة والمخلفات، وتسطيع المنظمات أن تكفل صدق وسهولة الاتصلات مع عملائها ومن ناحية تأثيراتها غير المباشرة عبر سلسلة القيمة ومواثيق الشرف في تدبير الاحتياجات وبرامج بناء القدرات، تسطيع المنظمات مساعدة مورديها وموزعيها على تحسين أداء قوة العمل والحد من الضرر البيئي.

---

[1] ثامر البكري، نفس المرجع، ص 233.

[2] صالح السحيباني، مرجع سابق، ص ص 8-9.

ث-حشد التأييد المؤسسي وحوار السياسات والبناء المؤسسة: على الصعيد الداخلي تضع قيادات المسؤولية الاجتماعية للشركات الرؤية وتهيئ المناخ العام الذي يمكن العاملين من تحقيق التوازن المسؤول بين المتطلبات المتعارضة لزيادة الأرباح والمبادئ، أما على الصعيد الخارجي فإن كثير من رؤساء مجالس الإدارات وكبار المديرين يقودون مشاركة الأعمال في قضايا التنمية بمفهومها الأوسع ويؤيدون المبادرات الخاصة بالصناعة وغيرها من المبادرات.

المطلب الثاني: فوائد تبني المنظمة للمسؤولية الاجتماعية

أشارت العديد من الدراسات إلى [1]: الفوائد المتزايدة التي جنتها العديد من المنضمات خلال العقود الماضية، جراء تبنيها للمسؤولية الاجتماعية في عملها ضمن استراتيجياتها التنظيمية، استجابة للضغوط التشريعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

إذ دعا المؤتمر الثالث المنعقد في مدينة Quebee عام 2001 الحكومات والمنظمات الخاصة إلى ضرورة تبني ومراعاة المسؤولية الاجتماعية، كما اعتمدت المسؤولية الاجتماعية للمنضمة ضمن برامج حقوق الإنسان في كندا وتم إدخالها ضمن الأوليات السياسية للحكومة، كما حذر المؤتمر الذي انعقد في مدينة ميامي عام 1994 الحكومة من تفشي الممارسات اللاأخلاقية والتي من شأنها أن تعيق النمو الاقتصادي.

لذلك اهتمت العديد من المنظمات بالتعرف على أراء الأفراد حول أداءها فسارعت بوضع استبيان من خلال مواقعها على شبكة الانترنيت للتعرف على الإجراءات التي يمكن أن تجعلها مسؤولة اجتماعية كما قامت منظمات بالاستعانة بالمنظمات المتخصصة في هذا المجال لتزويدها بدليل عمل إرشادي نحو تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية للمنظمة حيث تمتلك فرق عمل مدربة في هذا المجال .

أما CANNOLL فقد قسم الفوائد التي يمكن أن تحققها المنظمة جراء تبنيها لمفهوم المسؤولية الاجتماعية إلى قسمين رئيسين هما :الفوائد المالية و الفوائد الاجتماعية .

---

[1] فؤاد محمد حسين المهدي، أطروحة دكتوراه تحت عنوان الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك، دراسة تحليلية لأراء عينة من المديرين والمستهلكين في عينة من المنظمات المصنعة للمنتجات الغذائية في الجمهورية اليمنية، 2003، ص 43.

فبالنسبة للفوائد المالية يشير CANNOLL إلى أن المنظمة إذا لم تلتزم بمبادئ المسؤولية الاجتماعية فإنها ستتكبد تكاليف باهضة، وستدفعها على شكل تعويضات للمتضررين من أصحاب المصالح بما فيهم حماة البيئة والذين يمكن أن يطالبوا المنظمة بدفع تكاليف الضرر البيئي،كما أن عدم التزام المنظمة بمبادئ المسؤولية الاجتماعية سيعرضها للمقاطعة من قبل أصحاب المصالح .

أما بالنسبة للفوائد الاجتماعية: [1] فيؤكد CANNOLL على أن المستهلكين لمنتجات العديد من المنظمات قد بدءوا بأخذ مجال المسؤولية الاجتماعية لتلك المنظمات في الاعتبار عند قرار الشراء .

في حين أظهرت (SANDRA, WADDOCK, 2000) من جامعة بوسطن أنه يوجد ارتباط ايجابي ضعيف بين أسعر أسهم المنظمة وبين المسؤولية الاجتماعية ،وقد أوضحت الدراسة أن المنظمات التي كانت لها اهتمام للمسؤولية الاجتماعية حققت فارقا في أسعار أسهمها بنسبة 5% عن المنظمات التي لم يكن لديها اهتمام بهذا الجانب وقد أوضحت ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (2): دور المسؤولية الاجتماعية في زيادة أسعار أسهم المنظمات.

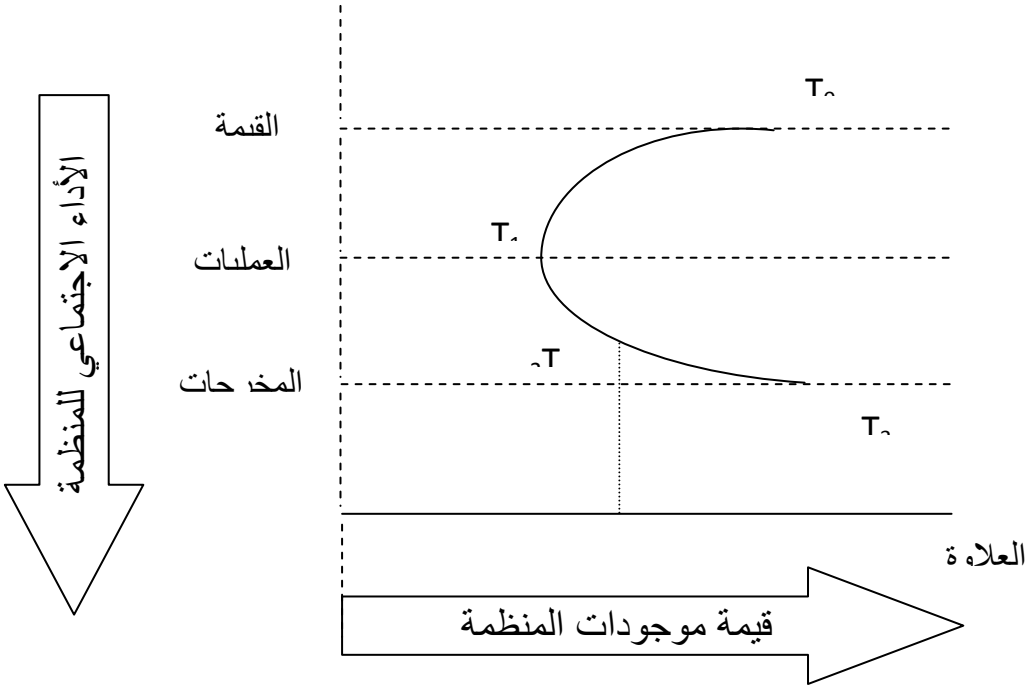

المصدر: فؤاد محمد حسين المهدي، **أطروحة دكتوراه** تحت عنوان **الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك**، دراسة تحليلية لآراء عينة من المديرين والمستهلكين في عينة من المنظمات المصنعة للمنتجات الغذائية في الجمهورية اليمنية، 2003، ص 44.

ويوضح الشكل أن سعر السهم المنظمة يهبط من النقطة (t0) إلى النقطة (t1) عندما تصل الأخبار حول القيم الجديدة للمنظمة ذات التوجه الاجتماعي ، ولكن ما أن تبدأ المنظمة بتنفيذ العمليات الجديدة حتى يتم إعادة تغطية سعر السهم عند النقطة (t2) والتي تمثل السعر القديم للسهم . وفيما بعد وعند انجاز المخرجات المطلوبة فإن المنظمة تحقق علاوة المسؤولية الاجتماعية ويصل السهم إلى أن يصل إلى النقطة (t3) .

وقد قسمت المؤسسة الكندية (FOCAL) الفوائد التي تحققها المسؤولية الاجتماعية للمنضمة إلى قسمين:

1 – الفوائد للمنضمات: وتتمثل في[1]

- إنتاجية عالية للعاملين.
- رضا عالي للمستهلكين.
- ولاء أكبر للعاملين.
- تحسين سمعة المنظمة وبالتالي زيادة مبيعاتها.
- انخفاض عدد الدعاوي القضائية.
- ارتفاع قيمة أسهم المنظمة.

2- الفوائد للمجتمعات: تتمثل في

- تعزيز الحقوق الأساسية (الصحة، التعليم، حقوق العاملين، وغيرها)
- المساهمة في التطوير والتنمية.
- تحسبن البيئة.

كما تم تحديد فوائد إضافية يمكن تحقيقها تتمثل في:

- تحسين علاقات أصحاب المصالح.
- تحسين الوضع بين المستثمرين.

[1] نفس المرجع، ص 46.

- تخفيض تكاليف التشغيل الداخلية.
- تحقيق تنسيق أفضل في العمليات.
- تحديد التأثيرات الغير المالية.
- التكيف المستمر.

وتأسيسا على ما سبق، يمكن القول إن المنظمات إذا ما تبنت فلسفة المسؤولية الاجتماعية، فإن ذلك سيعزز من سمعتها وعلامتها التجارية، كما أن ذلك سينمى درجة الرضا لدى أصحاب المصالح من خلال الاستماع لأراء ووجهات نظر الجمهور وجماعات الضغط، وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية للمنظمة مما يعزز ريادتها في السوق.

وهذا ما سعت إلى تحقيقه العديد من المنظمات العالمية من خلال تبنيها لفلسفة المسؤولية الاجتماعية كإستراتيجية عمل تسترشد بها.

المطلب الثالث: مبادئ المسؤولية الاجتماعية للمنظمة:

يظهر من خلال ما سبق أن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال تقوم على تسع مبادئ أساسية يمكن تلخيصها في الآتـــــي:[1]

أ- الحماية وإعادة الإصلاح البيئي Environmental Restoration : بفضل تقديم المنظمة لمنتجات وخدمات وممارسة العمليات والأنشطة اليومية التي تراعي البيئة، مع الترويج للتنمية المستدامة.

ب- القيّم والأخلاقيات Ethics: حيث يقع على عاتق منظمات الاعمال تطوير وتطبيق المواصفات والممارسات الأخلاقية المتعلقة بالتعامل مع أصحاب المصلحة.

ت- المساءلة والمحاسبة Accountability: الكشف عن البيانات وتقديم المعلومات الضرورية لطالبيها من أصحاب المصلحة في أي وقت يحتاجونها لإتخاذ القرارات.

[1] – عريوة محاد، دور بطاقة الأداء المتوازن في تقييم وقياس الأداء المستدام بالمؤسسات المتوسطة للصناعات الغذائية – دراسة مقارنة بين ملبنة الحضنة بالمسيلة وملبنة التل بسطيف، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير بجامعة سطيف، 2011، ص:55.

ث- تقوية وتعزيز السلطات Empowerment: تحقيق الموازنة بين مصالح المستخدمين والعملاء والمستثمرين والموردين والمجتمع وغيرهم من أصحاب المصلحة.

ج- الأداء المالي والنتائج Financial Performance and Results: تعويض المساهمين بالأرباح والعوائد، مع المحافظة على الأصول والممتلكات، وتعزيز النمو على المدى الطويل.

ح- مواصفات موقع العمل Workplace Standards: إعتبار العاملين شركاء قيّمين في العمل، من خلال إحترام حقوقهم وتوفير بيئة عمل آمنة وصديقة وخالية من المضايقات.

خ- العلاقات التعاونية Collaborative Relationships: لا بد أن تتسم ممارسات منظمات الاعمال بالعدالة والأمانة مع مختلف الشركاء.

د-المنتجات والخدمات ذات الجودة Quality Products and Services: الاستجابة لحاجيات وحقوق الزبائن بتوفير منتجات وخدمات ذات قيمة وجودة عالية.

ذ-الارتباط المجتمعي Community Involvement : تعميق العلاقات مع المجتمع، والتعاون والمشاركة لجعله المكان الأفضل للحياة وممارسات الأعمال.

المطلب الرابع: استراتيجيات تعامل منظمات الاعمال مع قضايا المسؤولية الاجتماعية:

بناءً على التحليل البيئي الذي تقوم به المنظمة لقضايا المسؤولية الاجتماعية من أجل إبراز نقاط القوت والضعف التي تعتريها وتحدد الفرص والتهديدات المحيطة بها، فإن المنظمة عادة ما تتعامل مع هذه القضايا بأربعة استراتيجيات رئيسية، هي:[1]

[1] - أنظر في ذلك كل من:

- طاهر محسن منصور الغالبي، **مرجع سابق**، ص ص: 96-97؛

- Schermerhorn, R. John, **Management**, 6th Edition, John wily & Sons, Inc, 2001, PP: 128-129.

أ- استراتيجية الممانعة (المعرقلة) Obstructionist Strategy: بموجب هذه الاستراتيجية فإن إدارة المنظمة تتجنب الالتزام بأي دور اجتماعي وبيئي، وتتحاشى الإنفاق على الأنشطة الاجتماعية والبيئية، ويتم التركيز على الأولويات الاقتصادية.

ب-الاستراتيجية الدفاعية Defensive Strategy: تهتم منظمة الاعمال وفقاً لهذه الاستراتيجية بالقيام بأقل ما مطلوب منها قانونياً، أي الحد الأدنى القانوني المفروض كدور اجتماعي وبيئي، من خلال مواجهة المسؤوليات الاقتصادية والقانونية. فمع زيادة الضغوط التنافسية والسوقية وزيادة الأصوات التي تنادي بحماية المستهلك والبيئة، تلجأ إدارة المنظمة إلى المناورات القانونية كتكتيك للمحاولة من تقليل او تحاشي الالتزامات المرتبطة بالمشاكل التي تسببها المنظمة، وبالتالي حمايتها من الوقوع في مسائلة قانونية.

ت-استراتيجية التكيف Accommodative Strategy: تنطلق هذه الاستراتيجية بالتزام منظمات الاعمال بالمسؤوليات الاقتصادية والقانونية ثم تراعي بعد ذلك المتطلبات الأخلاقية من خلال الاهتمام بالقيم والأعراف السائدة والسلوكيات المقبولة اجتماعيا في بيئتها الداخلية التي تمثل ثقافة المؤسسة، وكذلك بالنسبة للمجتمع الذي تعمل فيه.

ث-استراتيجية المبادرة التطوعية Proactive Strategy: تتبنى منظمات الاعمال بموجب هذه الاستراتيجية دوراً اجتماعي وبيئياً واسع جداً، بحيث تأخذ مصالح المجتمع وتطلعاته وحماية البيئة في جميع قراراتها. وهذا النوع من الاستراتيجيات يحمل في طياته المسؤولية الخيرة، حيث يأخذ زمام المبادرة في توفير المتطلبات الاجتماعية والبيئية علاوة على بناء قاعدته بكل المسؤوليات الاقتصادية والقانونية والأخلاقية. كما تمكن هذه الاستراتيجية المنظمة الاستعداد للتعامل مع المسائلات الموجهة إليها بكل مرونة، وكذا إمكانية الاستجابة للضغوط الخارجية والتهديدات وكذا التشريعات الحكومية. والشكل الموالي يبين مستويات الاستراتيجيات سالفة الذكر.

الشكل رقم (3): يبين استراتيجيات تعامل المؤسسة مع المسؤولية الاجتماعية والبيئية.

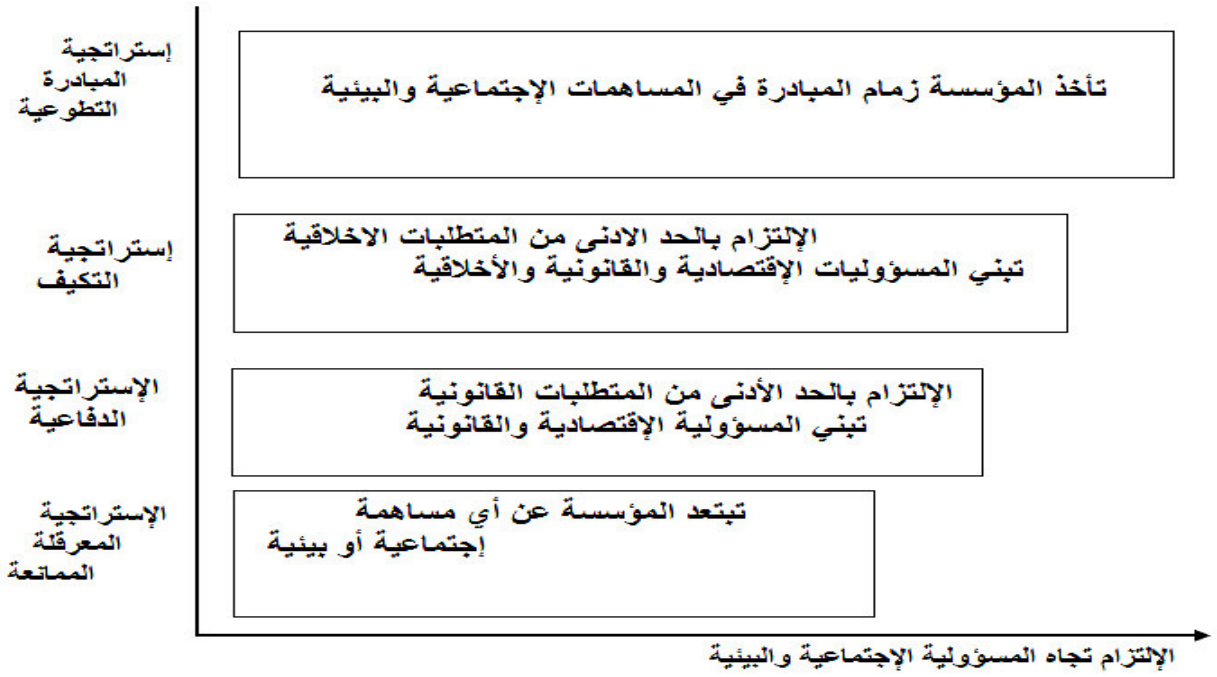

المصـــدر: طاهر محسن منصور الغالبي، **مرجع سابق**، ص: 100؛

Schermerhorn, R. John, **op.cit**, P: 128.-

المطلب الخامس: أهمية المسؤولية الاجتماعية للمنظمة

للمسؤولية الاجتماعية أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة والمجتمع والدولة على حد السواء أهمها:[1]

أولا: بالنسبة للمؤسسة

- تحسين صورة المنظمة في المجتمع وترسيخ المظهر الإيجابي خصوصاً لدى الزبائن والعاملين وأفراد المجتمع بصفة عامة.

[1] منصف شرقي، دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال (دراسة حالة مؤسسة سوناطراك)، مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى العلمي الثالث حول المنظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، المنعقدة بالفترة 15/14 فيفري 2012، ص ص 6،7.

- إذا ما اعتبرنا أن المسؤولية الاجتماعية مبادرات طوعية للمنظمة تجاه أطراف متعددة ذات مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، من شأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمة تحسين مناخ العمل.

- تؤدي المسؤولية الاجتماعية إلى بعث روح التعاون والترابط بين المنظمة و مختلف الأطراف ذات المصلحة.

ثانيا: بالنسبة للمجتمع

- زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع مع توليد شعور عالي بالانتماء من قبل الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة كالمعوقين وقليلي التأهيل والأقليات والمرأة والشباب.

خلاصة الفصل الأول:

لقد أصبحت المسؤولية الإجتماعية تتبوأ حيزا ومساحة كبيرة من الأهمية على جميع الأصعدة والمجالات المحلية، وتحظى باهتمام رفيع المستوى من قبل منظمات الأعمال لكونها تعمل على تحسين مستوى المعيشة والارتقاء برفاهية المجتمع، فليكن لأي منظمة أن تحاول تعزيز فرص نجاحها في مجتمعها من خلال زيادة الإهتمام بعرض الدور الإجتماعي.

بعد دراستنا لهذا الفصل والمتعلق بالإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية نستنتج أن:

- تعرف المسؤولية الاجتماعية على أنها التزام المؤسسة تجاه المجتمع الذى تعمل فيه.
- تتمثل أبعاد المسؤولية الاجتماعية فى: البعد الاقتصادي، القانوني، الأخلاقي، الإنساني الخيري.
- للمسؤولية الاجتماعية أهمية بالنسبة للدولة، المؤسسة والمجتمع.

يرتبط مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بمفاهيم أخرى ذات العلاقة، والمتمثلة في مصطلح حوكمة الشركات الذي يعتبر من المصطلحات الحديثة في مجال إدارة الأعمال لذا سوف نتطرق في الفصل الثاني إلى حوكمة الشركات للتعرف على جميع العناصر المتعلقة بهذا المصطلح وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية.

تمهيد:

أدت زيادة حدة المشاكل البيئية و تأثيرها على اقتصاديات دول العالم الى ظهور وعي دولي يطالب بضرورة المحافظة على استقرار البيئة حيث اصبحت قضايا البيئة تثار على مستوي الاجندات العالمية، لذلك سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على البيئة الاقتصادية التي ادت لنشأة هذه المشاكل.

فقمنا في البداية بالوقوف عند مفهوم البيئة لما لهذا المصطلح من اهمية الدراسة و وضعنا اطار نظري يحدد مفهوم البيئة ايكولوجيا و اقتصاديا، ثم عرجنا الى المسؤولية الاجتماعية كدافع لتبني سياسة بيئية مسؤولة و ذلك عن طريق صياغة النشطات و السياسات المحافظة على البيئة ،وكذلك مؤشرات الاداء البيئي و تأثيرها على الاقتصاد.

المبحث الأول: لمحة عامة حول البيئة

لقد أصبحت البيئة مصطلحا هاما بالنسبة لعلم الاقتصاد لذلك فإن تحديد مفهومه أمر بالغ الاهمية في الدراسة، حتى نستطيع التعرف على طبيعة العلاقة بينها و بين النشاط الاقتصادي.

المطلب الاول: ماهية البيئة

سنحاول في هذا المطلب تحديد أهم المفاهيم الايكولوجية المتعلقة بمصطلح البيئة وذلك بالتطرق إلى مفهومها مكوناتها و توازنها.

الفرع الأول: تعاريف البيئة

" إن البيئة بمفهومها العام هي الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الانسان، يتأثر و يؤثر فيه هذا الوسط أو المجال قد يتبع ليشمل منطقة كبيرة جدا لا تتعدى وقعة البيت الذي نسكن فيه أو بعبارة أخرى تمثل البيئة السماء التي فوقنا و الأرض التي تحت أقدامنا، أنها كل الكائنات الحية نباتية أم حيوانية، تؤثر فينا و نؤثر فيها"[1].

"و مصطلح البيئة لا يبحث فقط في المحيط الذي تعيش فيه الكائنات الحية، و لكن بسرعة و شمولا يبحث كافة العوامل الطبيعية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية التي لها تأثير مباشر على الانسان وعلاقته بالكائنات الاخرى[2] .

و قد ترجمت كلمة "ECOLOGIE" الى اللغة العربية "علم البيئة" التي وضعها العالم الالماني ارنست هيجل Ernbet Haeckel عام 1566، بعد دمج كلمتين يونانيتين هما Oikes و معناها مسكن Logos

[1] د. زين الدين عبد المقصود، البيئة و الانسان، " علاقات و مشكلات"" دار البحوث العلمية 1981. ص7.

[2] د. جمال عويس السيد، الملوثات الكيميائية للبيئة، طبعة الاولى مصر: دار الفدر للتوزيع و النصر2000. ص5.

ومعناها علم، و عرف هيجل علم البيئة بالعلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية في الوسط الذي تعيش فيه ويهتم هذا العلم بالكائنات الحية و تغذيتها و طرق عيشها و تواجدها في مجتمعات سكنية أو شعوب، كما يتضمن أيضا دراسة العوامل غير الحية"[1]

و للبيئة العديد من التعاريف منها:

" يعرفها الدكتور محمد عبد الفاتح القصاص – خبير الامم المتحدة في شؤون البيئة – بأنها مجموعة الظروف و الاحوال السائدة في الحيز الذي يعمره الانسان و صحته و تفاعلاته و حالته النفسية والمزاجية أو بمعنى آخر هي عبارة عن مجموعة الظروف و المواد و التفاعلات التي تجتمع في الحيز الذي توجد فيه الحياة"[2] .

كما تعرف بأنها الاطار الذي يعيش فيه الانسان و يحصل منه على مقومات حياته، من غذاء و كساء و هواء و ما، و يمارس فيه علاقة مع أقرانه من بني البشر.

و عرفها مؤتمر الامم المتحدة للبيئة البشرية الذي عقد في استوكهولم عام 1972، انها رصيد الموارد المادية الاجتماعية المتاحة في وقت ما و في مكان ما لإشباع حاجات الانسان[3] .

و انطلاقا من هذا التعريف نستطيع أن نقسم البيئة إلى قسمين هما:

1- البيئة الطبيعية:

" يقصد بها كل ما يحيط بالإنسان من ظواهر حية و غير حية و ليس للإنسان أي دحل في وجودها " [4].

---

[1] www.alnaba.com le 25/06/2005.

[2] عصام نور، الانسان و البيئة في عالم متغير، الاسكندرية: مؤسسة الشباب الجامعية 2002، ص 2.

[3] د عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة، مصر: دار امين للطباعة. 2003 ص 9-10.

[4] زين الدين عبد المقصود. مرجع سابق، ص 7.

" و تشمل هذه الظواهر الوجود المادي المحيط بالإنسان (اليابسة الماء و الفضاء) و ما فوقها من حيوان و نبات و جماد. و ما في بطنها من مواد"[1]، و تختلف البيئة الطبيعية من منطقة إلى اخرى، و ذلك حسب المعطيات المكونة لها.

و خلاصة القول أن البيئة الطبيعية تتمثل في كل الموارد التي أتاحها الله سبحانه و تعالى للإنسان، كي يحصل منها على مقومات حياته قال تعالى"

"وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْهَارًا ۖ وَمِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ ۖ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ" سورة الرعد الآية 3

2- البيئةالاجتماعية:

و يقصد بالبيئة الاجتماعية ذلك "الاطار من العلاقات الذي يحدد ماهية حياة الانسان مع غيره، ذلك الاطار مع العلاقات هو الاساس في تنظيم أي جماعة سواء بين أفرادها بعضهم لبعض في بيئة ما و بين جماعات متباينة أو متشابهة في بيئات متباعدة و تؤلف أنماط تلك العلاقات ما يعرف بالنظم الاجتماعية"[2]

و من خلال هذا التعريف نستطيع القول بأن البيئة هي الوسط الذي يعيش فيه الانسان و يستمد منها مقوماته سواء كانت طبيعية أو اصطناعية كما تمثل إطار استيعاد المخلفات.

[1] محمد عبد البديع، مرجع سابق، ص 10، بتصرف

[2] www.wildif-pal.org,p3

المطلب الثاني : مكونات البيئة و توازنها

أولا : مكونات البيئة

إن البيئة كمستودع للحياة يتكون من مكونات غير حية و مكونات حية

1 –المكونات الغير حية للبيئة

و تتمثل في الماء، الغلاف الجوي، اليابسة .

1–1– الماء:

قال تعالى: "و جَعَلْنَا مِنَ المَاءِ كُلَّ شَيءٍ حَيٍّ" سورة الانبياء الآية 30 .

يغطي الماء بنوعيه المالح و العذب أكثر من 70% من الكرة الارضية، و يشكل المحيطات و البحار الجانب الاكبر من مستودع الماء و تبقى 95% من المياه العذبة مجتمعة على هيئة جليد في القطبين الشمالي و الجنوبي، و بعض المناطق الباردة الأخرى، و الجزء الباقي من المياه العذبة و الذي يقدر بحوالي 3 إلى 5% فقط من المستودع المائي بالكرة الأرضية يصلح للشرب و استعمالات الانسان الاخرى، و يوجد 10% من هذا الماء العذب الصالح للاستعمال في الأنهار و البحيرات 60 % على هيئة مياه جوفية في أحواض مائية تحت التربة، 30% في صورة ماء مطر و بخار ماء "[1]، و الماء كمورد بهذا الشكل له استعمالات متنوعة سواء كان للاستهلاك أو التصنيع أو الزراعة.

[1] د. محمد عبد البديع. مرجع سابق. ص 17

1-2- الغلاف الجوي:

يسمح الغلاف الجوي ، بفعل تركيبته و سمكه، بفعل مناخ الكرة الأرضية بالنواحي التي تسمح بوجود الحياة واسمرارها"[1].

و يتكون الغلاف الجوي من غازات النيتروجين ب 70% و 21% من الاكسجين 11% و غازات خاملة كالصوديوم و كمية أكسيد الكربون، تصل إلى 0.33% ويحتوي على بخار ما من (1- 4 %) كما

يحتوى على غازات تتغير حسب الشروط المحلية"[2].

و ينقسم الغلاف الجوي إلى عدة طبقات تتواجد فوق بعضها البعض و هي على التوالي[3].

طبقة التربوسفير: Terposphère و هي ملاصقة بالكرة الأرضية ، و تعيش فيها الكائنات الحية(الانسان، النبات، الحيوان، و تحدث فيها تغيرات الطقس).

طبقة التراتوسفير: و تتميز بثبات درجة حرارتها و يوجد في هذه الطبقة حزام الاوزون،

طبقة الإنيوسفيرIonosphere : حيث ينعدم فيها الوزن و ترتفع الحرارة بشكل كبير و خطير.

[1] د. محمد عبد البدع المرجع السايق، ض21.

[2] علياء حاتوع، بران محمد حمدان ابو دبة، علم البيئة. الطبعة الثاني ، عمان ، دار الشروق، 1969 ص 28.

[3] فتحي عبد العزيز عقبة، دورة السموم الملوثات البيئية في مكونات النظام البيئي. مصر. دار البحوث العلمية 2000.ص 35 – 38.

1-3- القشرة الأرضية:

القشرة الأرضية هي الجزء الذي يقع تحت سطح البحر بين 35 الى 60 كلم، و الجزء الصالح لإعادة الحياة و بعد هذا العمق تنعدم الحياة لارتفاع درجة الحرارة و انعدام الهواء، و تتكون من اليابسة ، المناطق الحيوية (الصحراء و الغابات.....)و التربة[1].

و تلعب التربة المعادن و الصخور التي تحتويها القشرة الأرضية دورا حيويا من الناحية الاقتصادية باعتبارها أهم مصادر الثروة الطبيعية.

2- المكونات الحية للبيئة:

و هي الكائنات التي تتمتع بظاهرة الحياة صنفت هذه الاخيرة إلى ثلاث مجموعات و أكثر هذه التصنيفات قبولا هي[2].

2-1 العناصر الحية المنتجة:

و تتضمن الكائنات الحية النباتية و هي التي تصنع غذائها بنفسها من عناصر غير حية مثل الماء.

2-2 مجموع العناصر الحية المستهلكة:

و تتضمن الانسان و الحيوانات و هي كائنات لا تستطيع تكوين غذائها بنفسها و انما تتغذى على الكائنات الحية الأخرى.

[1] د. محمد عبد البديع ، مرجع سابق، ص 23-28، بتصرف.

[2] زين الدين عبد المقصود. مرجع سابق، ص15-16.

3-2 مجموع المحللات أو المفسخات .

و هي العناصر التي تقوم بتحليل المواد العضوية إلى مواد يسهل امتصاصها و تتضمن كل من البكتيريا و الفطريات، و تعتمد هذه الكائنات في استهلاكها على بقايا لنباتات و الحيوانات و تكون هذه الكائنات سلسلة تسمى السلسلة الغذائية.

ثانيا التوازن البيئي:

قال تعالى "وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ" سورة الحجر الآية19.

إن الله سبحانه و تعالى خلق هذا الكون بقدر موزون فكل ما فيها متناسق الدقة و من آيات هذا التناسق آية الليل و النهار. و دورهما في دورة الحياة، ويعتبر هذا التوازن البيئي سر استمرار الحياة دون مشاكل تنصيب البشرية و عناصر البيئة.[1].

" و تخضع الطبيعة لقوانين و علاقات معقدة تؤدي في نهايتها إلى وجود اتزان بين جميع العناصر البيئية، حيث تترابط هذه العناصر ببعضها البعض في تناسق دقيق يتح لها أداء دورها بشكل و بصورة متكاملة، فالتوازن معناه قدرة البيئة على اعادة الحياة على سطح الارض دون مشكلات و مخاطر تمس الانسان"[2].

غير أن تدخل الانسان المفرط و الغير مبرر في البيئة اخل بهذا التوازن وتغيرت المعالم الطبيعية وذلك من خلال العديد من الممارسات، مثل تجفيف البحيرات ، بناء السدود، ردم المستنقعات.....إلخ، التي تؤدي في معظمها إلى أخطار جسيمة تنذر بتدمير البيئة و اختلال توازنها.

[1] www.ary.org.htm,p:2-3 le 28/07/2005.

[2] www.duraz.net.htm;op.cit, p2 le 07/07/2005.

" و بالرغم من اقدم الانسان العلمي و التكنلوجي الذي كان من المفروض أن يستفيد منه ليحسن نوعية حياته المحافظة على بيئته الطبيعية، فإنه أصبح ضحية لهذا التقدم التكنلوجي، الذي أضر بتوازن البيئة، وعلية فإن المحافظة على البيئة و سلامة النظم البيئية و توازنها، أصبح اليوم الشغل الشاغل للإنسان المعاصر من أجل المحافظة على سلامة الجنس البشري من الفناء"[1].

المطلب الثالث: علاقة الاقتصاد بالبيئة و المشكلات البيئية

سنحاول معرفة العلاقة بين البيئة و علم الاقتصاد و المشكلات البيئية

يمكن أن نستعرض هذه العلاقة بين البيئة و علم الاقتصاد وفقا لمرحلتين:

1- مرحلة الفكر التقليدي

و في هذه المرحلة لم تحظى البيئة باهتمام خاص من طرف الاقتصاديين التقليديين التي كانت منحصرة في نظرهم في عنصر الارض، حيث كان النشاط الاقتصادي يعتمد على 3 عناصر و هي العمل ورأس المال و الأرض، و كانت الأرض كعنصر انتاجي و مورد هام من موارد البيئة لا تعطي الاهتمام الكافي في التخليل الاقتصادي حيث ارتكز التعامل معها على شكل الملكية سواء كانت عامة أو خاصة تحديد سعرها و ثمن خدمتها.

كما أن الفكر الاقتصادي التقليدي أظهر أن الاقتصاديين الاوائل تنبهوا لبعض المشاكل البيئية.

فقد كان القص الانجليزي الاقتصادي توماس روبيرت مالتس (1766-1834) من الاوائل الذين تنبهوا إلى خطورة الاستهلاك الزائد عن الحد للموارد الطبيعية.

[1] www.ary.org.htm,p:2-3 le 28/07/2005

كما تناول الاقتصاديون الكلاسيك (دافيد ريكاردو–جون ستوورت ميل) مشكلة نفاذ الموارد [1].

2– مرحلة الفكر الحديث:

في أواخر الستينات و بداية السبعينات من القرن العشرين، بدأت النظرة للعلاقة بين الاقتصاد و البيئة تتغير خاصة مع زيادة حدة المشاكل و زيادة تأثيره و زيادة اعتماد الاقتصاد على البيئة و على مواردها.

" وباتت البيئة موضع اهتمام دولي عقدت حوله 170 اتفاقية تتعلق معظمها بالتنمية و البيئة و أبرزها مؤتمر عرف بقمة الارض عام 1992 الذي انبق عنه مصطلح جديد يعرف بالتنمية المستدامة، الذي تطرق إلى موضوع استنزاف الموارد و التلوث و التنمية"[2].

و نشأ من تطور العلاقة أيضا بين الاقتصاد و البيئة فروع جديدة للاقتصاد منها الاقتصاد البيئي واقتصاد حماية البيئة.

و اقتصاد البيئة هو " أحد فروع علم الاقتصاد الذي تناول مسألة التوزيع الامثل للموارد الطبيعية التي توفرها البيئة لعملية التنمية"[3].

اما "اقتصاد حماية البيئة هو أحدث فروع علم الاقتصاد الذي انبثق من حقيقته أن حماية البيئة مشكلة اقتصادية "[4].

[1] لرمضان محمد مقلد، أحمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عايد، اقتصاديات الموارد البيئية. مصر: الدر الجامعية2004، ص 257.

[2]– زين الدين عبد المقصود . مرجع سابق ص 27.

[3] www.ary.org.htm,p 2le 25-05-2012

[4] د محمد عبد البديع . مرجع سابق ص 9.

المطلب الرابع: المشاكل البيئية من منظور علم الاقتصاد

انطلاقا من مفهوم التوازن البيئي فإن أي اختلال في عدم قدرة البيئة لاستعادة توازنها في الزمن المحدد يعتبر مشكلة بيئية.

" و تعد المشكلة البيئية من المشاكل المتعددة الوجه و الابعاد(الاقتصادية، القانونية، الطبيعية والاجتماعية) و هي كذلك محصلة تفاعل بين عوامل عديدة سياسية و طبيعية و اقتصادية بعضها يتعلق بالإنتاج و تطوره و الآخر يرتبط بالاستهلاك و أنماطه، و تتسم هذه المشكلة بأنها ذات طبيعة تراكمية، حيث تكونت عبر العديد من العقود"[1]

و تتفاوت حدة المشاكل البيئية بين الدول النامية و المتقدمة نظرا لاختلاف ظروفها و طبيعتها.

و هناك عدة أسباب تؤدي إلى المشاكل البيئية، و يمكن تقسيمها إلى قسمين:

1- اسباب طبيعية:

و هي كثيرة و متنوعة و لا دخل للإنسان بها بطريقة مباشرة مثل الجفاف والتصحر و الفيضانات

2- الانسان و نشاطه الاقتصادي :

و يقدم المخطط التالي الشكل الذي يمكن من خلاله فهم علاقة التأثير بين النشاط الانساني الاقتصادي وبين البيئة :

[1] السيد أحمد عبدالخالق، أحمد بديع بالليح "تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي" مصر: الدار الجامعية 2003 ص 109 بتصرف.

الشكل(4) يوضح العلاقة بين البيئة و النشاط الاقتصادي

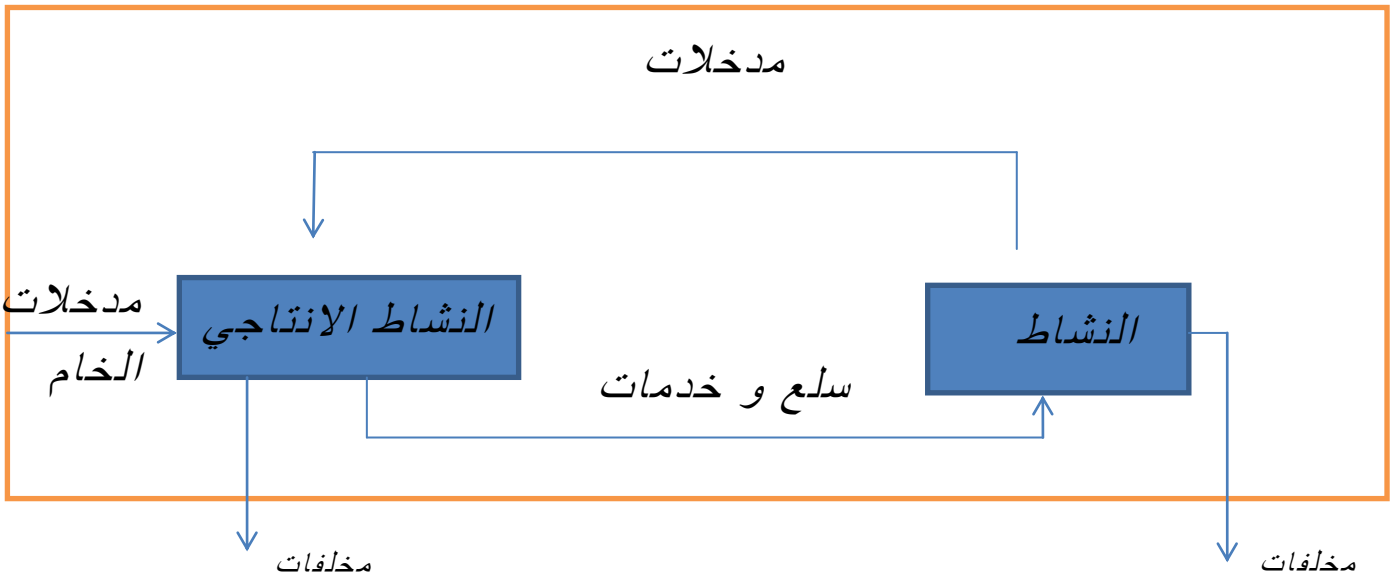

المصدر: هويدا عبد العظيم عبد الهادي، المشكلات البيئية و التنمية الاقتصادية في افريقيا جنوب الصحراء، مداخلة في ندوة قضايا التنمية و البيئة في أفريقيا من 18 الى 19 نوفمبر2000.

في بداية ظهور الانسان ظهور الانسان و محدودية نشاطه الاقتصادي لم يظهر أي أثر سلبي على البيئة و يرجح السبب في ذلك إلى بساطة العيش و أساليب و طرق الانتاج و بالتالي فإن الانسان في هذه المرحلة لم يحدث اختلالا في توازن البيئة، و مع زيادة النشاط الاقتصادي و ظهور الثورة الصناعية و الآلة و التقدم العلمي زادت سيطرت الانسان على البيئة مما أخل بتوازنها و زاد من تدهورها .

والشكل رقم4 يظهر البيئة على أنها أصل اقتصادي قادر على توفير مختلف الخدمات و في الوقت نفسه تتلقى المخلفات التي تنتج عن الاستهلاك و الانتاج، حيث تقوم الشركات و الحكومات بإنتاج السلع

والخدمات و تقديمها للأفراد مقابل المدخلات التي تحصل عليها منهم(مناصب العمل) و بالإضافة إلى المواد الخام و ينتج عن هذه العملية مخلفات ترجع إلى البيئة (المنتجين او المستهلكين) مما سبب التلوث [1] .

و هناك العديد من المشاكل البيئية التي لها أبعاد اقتصادية و التي تحظى باهتمامات دولية و محلية ولعل أهمها اقتصاديا مشكلتي نفاذ الموارد و التلوث.

و هذا لا ينفي وجود مجموعة هامة من المشكلات البيئية ذات الاهمية العالمية:

تأكل طبقة الاوزون و الاحتباس الحراري و التنوع الحيوي، التي على الرغم من اعتبارها من طرف مجموعة من العلماء مشكلات بيئية مستقلة إلا أننا نراها على أهميتها جزء من المشكلتين الاساسيتين : النفاذ و التلوث.

[1] هويدا عبد العظيم عبد الهادي ، مرجع سابق ص 490.

المبحث الثاني: المسؤولية الاجتماعية كدافع لتبني سياسة بيئية مسؤولة من طرف المنظمات

المطلب الأول: الأدوات الدافعة لتبني منظمات الأعمال لسياسة بيئية مسؤولة

الأدوات التي تدفع المنظمات إلى تبني لسياسة بيئية مسؤولة هي عبارة عن تدابير تنظيمية يتمثل دورها في تحسيس المتسببين في التلوث، بإتباع سلوك يعمل على المحافظة على البيئة. و من الناحية التقليدية يمكن التمييز بين نوعين من الأدوات: أدوات قانونية و أدوات اقتصادية، لكن هناك أدوات أخرى يصعب تصنيفها في النوعين السابقين ستقدم كنوع ثالث من الأدوات.

I- الأدوات القانونية:

هي تدابير تنظيمية تهدف إلى توجيه سلوك المتسببين في التلوث من خلال إصدار إجازات إدارية أو قانونية، و التي تتخذ الأشكال التالية:

- معايير متعلقة الانبعاثات"émissions" الصناعية و المتعلقة ببعض المنظمات الصناعية، أو ذات المحتوى التقني المستخدمة في عمليات الإنتاج كمولدات البخار"Chaudières"، أو بعض العناصر الملوثة كـــ:CO_2.
- معايير تقنية و التي تلزم المنظمات الصناعية باستخدام تكنولوجيات خاصة بتخفيض التلوث كإقامة مصفاة خاصة في مواقد المصانع.
- معايير الإنتاج على سبيل المثال الحد الأقصى من الفوسفات في المنظفات أوتحديد كمية الرصاص في البنزين.
- إجراءات ترخيص إدارية للاستخدام بالسوق (على سبيل المثال المواد السامة القاتلة للجرذان الحشرات...إلخ).

إن القوانين المتعلقة بالتلوث الصناعي تنظم بصفة عامة في إطار مؤسساتي مبني على الإجازات الإدارية المرخصة للاستغلال موزع على كل منظمة صناعية، ويتمثل المبدأ هنا في إخضاع المنظمات التي لها نشاط ملوث إلى الحصول على تراخيص مسلمة من طرف السلطات الإدارية قبل البدء في ممارسة نشاطها، و لذلك يترتب على كل منظمة تريد القيام بنشاط جديد أو إجراء تحديثات على نشاط موجود فعلا أن تضع ملفا مفصلا تحت تصرف الإدارة المعنية توضح فيه توافق هذا النشاط مع المعايير البيئية، لتسلم السلطات فيما بعد الترخيص في شكل قرار رسمي و هذا بعد دراسة الملف المطروح، و هي كلها إجراءات تهدف إلى احترام أفضل للبيئة و إلى التصحيح التدريجي للآثار السلبية للانبعاثات الصناعية.

II- الأدوات الاقتصادية:

هي تدابير تنظيمية تهدف إلى تعديل المحيط الاقتصادي للمتسببين في التلوث البيئي(و هذا من منظور الإيرادات و التكاليف)، من أجل الدفع بهم لتبني سلوك إرادي للتقليل من التلوث، و تتضمن ما يلي:

- الرسوم: و يتمثل مبدأها في أن يصبح التلوث مكلف بالنسبة للمتسببين فيه، و هذا بفرض رسم مع مبالغ الأنشطة التي لها علاقة بالتلوث الذي يحدثه. أما بالنسبة للوعاء أو الأساس الذي يحتسب منه الرسم فهو قليل التنوع، فالرسم يمكن أن يحتسب مباشرة من الانبعاثات الملوثة كالرسوم على المياه الملوثة والمسددة من طرف المصانع لمصالح المياه، لكن في حالة صعوبة قياس الانبعاثات الملوثة فيمكن احتسابها من أحد مدخلات الإنتاج و التي لها تأثير على البيئة بالنسبة للمخرجات كالرسوم المسددة عن استخدام الوقود.
- الإعانات: حيث يكون الوعاء مرتبط مباشرة بإزالة التلوث، بمعنى أن المتسببين في التلوث يتلقون إعانة عن كل وحدة تلوث يزيلونها و كمثال على ذلك العلاوات الممنوحة عن تصفية المياه، أو إعانات الاستثمار الممنوحة لتشييد المراكز الجديدة لمعالجة النفايات، هذه الإعانات لها منطق مشابه للدوافع

الخاصة بدفع الرسوم عن الانبعاثات الملوثة، ففي الحالة الأولى المتسبب في التلوث يدفع رسم عن كل وحدة تلوث يخلفها، أما الحالة الثانية فهو يحصل على إعانة عن كل وحدة تلوث يزيلها، و عادة ما يتم تحديد نسبة الإعانة مسبقا ففي فرنسا مثلا يتم تمويل 40% من تكاليف الاستثمارات الخاصة بتصفية المياه.

- نظام الضمان المدفوع: و يتمثل في فرض رسم على منتوج يحتمل أن يكون ملوث، حيث يتم استرجاعه عند تفادي التلوث، و هذا عند عودة المنتوج بعد استعماله، و كمثال على ذلك نظام الضمانات المدفوعة عن القارورات الزجاجية.
- نظام رخص المخلفات المتفاوض عليها: و كمثال عنها سوق انبعاثاتCO_2 من طرف كبريات مراكز المولدات الحرارية بالولايات المتحدة الأمريكية و هذا في إطار شعار*"لنجعل الهواء نقيا"* و المبدأ هنا جد بسيط حيث أن المتسبب في التلوث لا يمكنه أن يخلف إلا الكمية المسموح بها من الانبعاثات، و هي أداة اقتصادية لأن الرخص يتم اقتناؤها من السوق، و لهذا فالمتسبب في التلوث يكون لديه خيارين إما العمل على إزالة التلوث أو اقتناء رخص إضافية.
- القواعد القانونية للمسؤولية: يتمثل مبدأها في إلزام المسؤول عن الأضرار البيئية إلى دفع تعويضات مالية للضحايا المتضررين، و هذا يعني من الناحية النظرية أنه عند ممارسة نشاط خطير، كنقل المواد الخطرة مثلا، يتوجب الأخذ بعين الاعتبار، كل المخاطر الممكنة لهذا النشاط، و هو الأمر الذي يؤدي إلى توخي الحذر الشديد لتفادي التكاليف المالية.

على عكس الأدوات القانونية، فإن للأدوات الاقتصادية هدفا تحفيزيا مع الحفاظ على مستوى من الضغط الذي يدفع المنظمة نحو انتهاج سلوك مسؤول تجاه البيئة، و عادة ما تأخذ الأدوات الاقتصادية شكل تحويل مالي أو تصحيح للأسعار النسبية، و في هذا الإطار فهي تهدف إلى تعديل السلوك البيئي ليس فقط من خلال معاقبة المنظمات الملوثة، و لكنها تمنح أفضلية لتلك المنظمات التي تدمج الاعتبارات البيئية في إدارتها

لأنشطتها المختلفة، و نتيجة لذلك يتم تغيير قواعد المنافسة لصالح المنظمات التي تحترم البيئة و التي تتحصل على ميزة تفضيلية أمام المنظمات الملوثة.

III-الأدوات الصعبة التصنيف:

وهناك من يسميها الأدوات الطوعية، هذه الأدوات يمكن جمعها في صنفين فرعيين: الأدوات الإعلامية و الاتفاقات أو المقاربات الإرادية:

- الأدوات الإعلامية: هي تدابيرتنظيمية تهدف إلى تعديل المحيط الإعلامي للمتسببين في التلوث من خلال إشارات إعلامية تدفعهم إلى التبني الإرادي لسلوك يخفض من التلوث.

و يتمثل المبدأ هنا في أن قوة ضغط المجتمع تنشأ و تبث المعلومة أو تساهم في إنشائها و بثها، هذه المعلومة ستقود بشكل أو بأخر إلى تبني سلوك مخفض للتلوث من طرف المتسببين فيه، كما أنها تكون متعلقة إما بالحلول التقنية لإزالة التلوث و التكاليف المتعلقة بها، أو عن الأضرار البيئية. ومهما كانت الأبعاد التي تؤدي إليها هذه المعلومة فإن آليات دفع الملوثين مختلفة.

في هذا الإطار يكون للمتسبب في التلوث الدافع لإزالته، لأن المعلومات الجديدة التي تصله يحتمل أن تمكنه من اكتشاف أعمال إزالة التلوث التي تحقق مردودية، باعتبار أنها تقتصد في نفس الوقت المواد الأولية أو تخفض من فاتورة الطاقة. فيما يخص تطبيق هذه المقاربة فغالبا ما يتم استخدامها بالتوافق مع أحد الأدوات القانونية أو الاقتصادية، فالمعلومة الموردة تمكن المقننين من اكتساب احترام أفضل و بتكلفة أقل للمتطلبات القانونية، أو للتعديل الفعال للأدوات الاقتصادية.

و من هذه الناحية، يكون دفع المتسببين في التلوث في معظمه غير مباشر و ينشأ بفعل المعلومة التي تصل إلى أطراف (مستهلكين أو جمعيات محلية تمثل المجتمع الذي يعيش بالقرب من المناطق الصناعية

الملوثة...إلخ) تمارس ضغطا على المتسببين في التلوث إما عن طريق سلوكهم في الشراء(شراء منتجات ذات العلامة المميزة) أو اللجوء إلى القنوات السياسية(الضغط على الممثلين المنتخبين، المقاطعة)، و كمثال على ذلك النصوص التي تشير إلى الجودة البيئية بالمنتجات، أو إجراء عملية تشخيص للجودة البيئية لمنطقة صناعية ما.

- الاتفاقات الطوعية و المتفاوض عليها: منذ حوالي 10 سنوات ظهر بأوروبا نمط جديد من الأدوات البيئية وهي الاتفاقات المتفاوض عليها، و هي عبارة عن اتفاقيات مبرمة بين سلطة عمومية عادة ماتكون ممثلة بوزارة البيئة مع قطاع صناعي معين عادة ما يكون ممثل عن طريق جمعية مهنية، هذه الاتفاقات تجعل المنظمات تباشر في احترام أهداف التحسين البيئية، حيث تكون الأهداف بصفة عامة كمية و جماعية، بمعنى أنها تطبق في القطاع بمجمله و لا تقتصر على منظمة دون غيرها، و من ثم تكلف المنظمات بتنظيم الطرق المحققة للأهداف البيئية.

و لقد أبرمت اتفاقات من هذا النوع خاصة خلال سنتي 1996 و 1997 مع بعض القطاعات المستهلكة كثيرا للطاقة(الأغلفة الزجاجية، الألمنيوم، الإسمنت، الحديد،...إلخ)، و هذا من أجل مكافحة التلوث من خلال الحفاظ على فعالية استغلال الطاقة، و في جويلية 2003 قامت كذلك إحدى الجمعيات المهنية التي تعمل على مكافحة أثار الاحتباس الحراري بإبرام اتفاقيات من هذا النوع حيث وضعت أهداف كمية من أجل التخفيض من مخلفات CO_2، و قام كذلك القطاع الصناعي للمطهرات بإبرام اتفاق يهدف إلى تخفيض الفوسفات في عمليات التنظيف، وفي سنة 1994 تمكن القطاع الصناعي للسيارات بفرنسا من إعادة تأهيل نسبة 85% من المركبات الخارجة عن الاستعمال.

مثل هذه الاتفاقات تعد بالكثير من طرف القطاعات الصناعية، و تعد نمط أكثر فعالية لتحقيق الأهداف البيئية، لكن في المقابل هذه الاتفاقات تثير الشكوك من جهة الجمعيات البيئية، هذه الريبة ترتكز على المنطق الذي يقول بأنه وعلى اعتبار أن هذه الاتفاقات تتم بمحض إرادة المنظمات فهذا معناه أن

الأهداف المتفاوض عليها غير طموحة، كما أن هناك من يرى بأن هذه الاستجابة الإرادية للمنظمات هي في الحقيقة مصطنعة، لأنها تلجأ إليها تحت ضغط السلطات العمومية، و التي ستضع سياسة بديلة في حالة الفشل في التفاوض معها.

المطلب الثاني: صياغة السياسة البيئية المسؤولة اجتماعيا

إن المسعى البيئي هو مشروع يخص كل المستويات التنظيمية للمنظمة، و لذلك يتوجب مناقشتها من طرف إدارتها العليا، و يتوجب في السياسة البيئية أن تكون ضمن الالتزامات ذات الأولوية و أن تكون متلائمة مع أنشطة المنظمة، و بالنسبة لمحتواها فيجب أن يكون مرتكزا على الآثار التي تخلفها أنشطتها على البيئية.

و بذلك تكون أول خطوة يتم التوقف عندها عند صياغة السياسة البيئية للمنظمة هي إجراء تشخيص للآثار البيئية التي تخلفها أنشطة المنظمة، هذه الخطوة تمكنا من التقييم الدقيق للأنشطة التي تؤثر على البيئة و تمكن من تحديد المحاور الواجبة التحسين، هذه المحاور تعد المنطلق لإنشاء نظام للإدارة البيئية.

و فيما يلي شرح لأهم المحاور ذات الأولوية:

- التحسين المستمر للأداء البيئي: انطلاقا من التشخيص للوضعية البيئية و للوسائل المادية و البشرية والتقنية المعبئة، تقوم المنظمة بتحديد أهداف قابلة للقياس و للتحقق في أجل محدد: كالتخفيض في المهملات، تحسين نوعية الانبعاثات الجوية، التقليل من تلوث المياه، و من أجل قياس أدائها البيئي تقوم المنظمة بعملية المتابعة استنادا إلى المعايير المناسبة التي تمكن من مراقبة السير الحسن لهذا المسعى. و في إطار التحسين المستمر فإن السياسة البيئية بإمكانها أن تكون محل تعديل من أجل التكيف مع الاستراتجيات الجديدة للمنظمة التي تبقيها متوافقة مع الطبيعة، الأبعاد و الآثار البيئية للأنشطة.

- الوقاية من التلوث: المنظمة عليها أن تضمن الوقاية من الآثار المحتملة على البيئة لأنشطتها، و هذا الهدف بإمكانه التحقق مثلا من خلال التقليل من المصدر للمخاطر الممكنة لحدوث الأضرار كإتباع الصيانة البيئية، أو اللجوء إلى فرز الفضلات و المهملات من أجل تثمينها و بيعها أو إعادة تأهيلها. وفي هذا الإطار يجب على المنظمة أن تقوم بعملية تقييم للمخاطر البيئية عند إطلاقها لمشاريع جديدة كما أن سلع و خدمات المنظمة يجب أن تصمم بالطريقة التي تحترم القيود البيئية وبتكلفة مناسبة.
- المطابقة مع القوانين: على المنظمة أن تلتزم باحترام مختلف المتطلبات القانونية و المتطلبات الأخرى القابلة للتطبيق، و لذلك من المهم جدا الجمع و بالدقة اللازمة لكل القواعد الواجب احترامها، حتى و لو كانت المنظمة غير معنية بكل النصوص المحددة، حيث يتوجب عليها الالتزام ببرمجة أعمال المطابقة مع هذه القوانين.

و ينبغي على المنظمة أن تعلن عن المبادئ التي ترتكز عليها سياستها البيئية و المتمثلة في:

- التذكير بمهمة المنظمة.
- التعريف بالرهانات البيئية للمنظمة.
- القيام بتحسيس و تكوين المستخدمين حول الممارسات البيئية الجيدة.
- الإعلان عما تنتظره المنظمة من خلال علاقتها مع أصحاب المصالح.
- الالتزام باحترام القوانين و المتطلبات الأخرى المتعلقة بالبيئة.
- الإعلان عن الأهداف البيئية لكل أعضاء المنظمة و لكل أصحاب المصالح المعنيين بهذا المسعى.

و في الأخير يمكننا تقديم القواعد الأساسية لصياغة السياسة البيئية لمنظمة الأعمال[1]:

- الإعلان الكتابي للسياسة البيئية و بشكل مختصر.

1- [1]Ibid, P 4

- الإعلان يجب أن يرسل لكل المعنيين، و يجب أن يكون سهل للقراءة و مفهوم.
- السياسات المعلنة يجب أن تكون واقعية و قابلة للتحقيق و متلائمة مع الأنشطة و الرهانات البيئية للمنظمة.
- إمضاء، تأريخ و ختم الإعلان الخاص بالسياسة البيئية.

المطلب الثالث: أنشطة ومساهمات المنظمة للمحافظة على البيئة:

إن هذه الأنشطة كانت في وقت مضى مع بروز مفهوم المسؤولية الاجتماعية يعتبرها البعض من بين القضايا الأساسية التي تدخل ضمن مساهماتها، ولكن في الآونة الأخيرة أصبحت القضايا المتعلقة بالبيئة في نظر البعض الأخر تدخل في طيات ما يسمى بالمسؤولية البيئية التي تعبر أداة لتجسيد البعد البيئي للتنمية المستدامة في المنظمة.

وبذلك فمجالات المسؤولية البيئية المنظمة هي تلك المساهمات والمسؤوليات الطوعية والإجبارية الملقاة على عاتقها تجاه حماية البيئة والاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية وتحقيق استدامتها ومنع وتقليل التلوث البيئي. وتتلخص معظم مجالات المسؤولية البيئية في ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول(3): يبين مجالات المسؤولية البيئية للمنظمة

المجالات الرئيسية	العناصر الفرعية
المساهمة في حماية الموارد الطبيعية	- الاقتصاد في استخدام المواد الخام ومنع الاستخدام التعسفي لها؛ - الاستخدام العقلاني لمصادر الطاقة؛ - المساهمة في اكتشاف والبحث عن الطاقات البديلة النظيفة؛ - المساهمة في تمويل المشاريع البيئية مثل إنشاء الحدائق والمحميات الطبيعية وحماية التنوع البيولوجي والغابات.
المساهمة في حماية البيئية	- تجنب والتخفيف من مسببات تلوث الأرض والهواء والمياه وإحداث الضوضاء؛ - التصميم الأخضر للمنتجات وعمليات تشغيلها بطريقة تؤدي إلى تقليل المخلفات ؛ - تسيير النفايات وإعادة استعمالها لتقليل من أثارها السلبية على البيئية.

المصـــدر: من إعداد الباحث بالاعتمادعلى:

- طاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سابق، ص: 92؛
- الطاهر خامرة، مرجع سابق، ص: 88؛
- Anthony Rosa et outre, Guide pratique du développement durable , AFNOR, Paris, 2005, PP: 90, 92, 98.

المبحث الثالث: الحوكمة والمسؤولية البيئية

المطلب الأول :الحوكمة البيئية مقاربة جزئية

يمكن تلخيص أهم العناصر التي من خلال يمكن لمنظمة الاعمال الالتزام بمسؤولياتها البيئية في العناصر التالية:

- تحقيق الفعالية البيئية: من منطلق مفهوم الفعالية الذي يتمحور حول تحقيق الأهداف المسطرة ومضاعفة النتائج النهائية للمنظمة من خلال الاستخدام الأمثل والأقل لكافة الوسائل المتاحة[1]، وبالتالي فإن الفعالية البيئية تصاغ على ذلك النحو ولكن في إطار بيئي، فهي تعبر عن منطق تسييري مفاده إنتاج القيمة بأقل وأمثل استهلاك، أي إنتاج أكثر باستخدام رشيد وأقل للموارد، والتقليل من التلوث.
- وعليه فإن الفعالية البيئية تعرف بأنها: مستوى الفعالية الذي يتم عنده تجسيد الأهداف البيئية تزامناً مع الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية والطاقة.[2]فهي طريقة عملية يمكن للمنظمة بالاعتماد عليها في أن تضع وتحقيق أهدافهاً في مجال أدائها البيئي. فالفعالية البيئية هي طريقة تسيير تشجع المنظمة على أن تكون أكثر تنافسية وابتكار ومسؤولية على المستوى البيئي. كما أن تشجيع الفعالية البيئية يكون بأن تنتج أكثر بموارد أقل ويتم ذلك من خلال ما يسمى بإعادة استعمال الفضلات منذ البداية في تصميم المنتج وإنتاجه، وكذلك بتفادي تبذير الموارد والتلوث.[3]أما بالنسبة للفعالية البيئية المتعلقة بالمنتج تعرف على أنها: نسبة جودة المنتج إلى تأثيراته على البيئة، وتكون أحسن كلما رفعت المنظمة من جودة المنتج وأنقصت من تأثيره السلبي على البيئة.

---

[1]–Martory. b, Crozet. D, Gestion Des Ressources Humaines: Pilotage Social Et Performance, Imprimerie chirat, Paris, P: 160.

[2] –http:www. ecobase21.antidot.net/fichiers/Ecoeff.html: 05/11/2010.

[3]–الشريف بقة، عبد الرحمان العايب، التنمية المستدامة والتحديات الجديدة المطروحة أمام المؤسسات الإقتصادية مع الإشارة للوضع الراهن للجزائر، بحوث وأوراق عمل المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعةسطيف، الجزائر، 2008، ص:151.

فالمنظمة التي تطبق الفعالية البيئية هي التي تتحكم في تكاليفها البيئية، بالإضافة إلى ذلك تجني الفوائد التالية:[1]

- تخفيض استخدام المواد في المنتجات والخدمات؛
- تخفيض الكثافة الطاقوية (تخفيض الوحدات الداخلة من الطاقة لإنتاج وحدة واحدة من الإنتاج)؛
- تخفيض الانبعاثات السامة؛
- تعظيم استرجاع المواد المستخدمة؛
- تعظيم الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية؛
- تدعيم استدامة المنتجات (زيادة دورة حياة المنتوج)؛
- رفع حجم المنافع التي تقدمها المنتجات والخدمات.

إن تحقيق الفعالية البيئية لا يكون فقط باحترام التشريعات والقوانين، بل إنها أيضاً أداة تربط بين الأداء البيئي والمردود المالي للمؤسسة.

1- تبني مصفوفة الحماية المستدامة للبيئة: لقد تبنت العديد من منظمات الاعمال سياسات من أجل الحماية المتواصلة والمستدامة للبيئة، وقامت بتطوير آليات واستراتيجيات تدعم حماية البيئة وتحقق الربحية في نفس الوقت، وذلك ما يوضحه الشكل الموالي رقم (5)، الذي يبين المصفوفة التي يمكن الاعتماد عليها في الحكم على مدى التقدم نحو تحقيق الحماية المستدامة للبيئة، وبتالي الحكم على مدى التزام المنظمة بمسؤوليتها البيئية، وذلك بناءً على أربعة عناصر رئيسية متمثلة في وجود رؤية للحماية المستدامة للبيئية، وتقديم تكنولوجيات بيئية جديدة، ومحاولة منع والتقليل من التلوث، وأخيراً إدارة المنتج.

[1]-BOUZIANE Mahieddine, Séminaire Management de la qualité, ESG, paris 2003, P: 35.

الشكل(5): يمثل مصفوفة الحماية المستدامة للبيئة[1]

	داخلي	خارجي
الغد	تقديم تكنولوجيا بيئية جديدة	وجود رؤية للحماية المستدامة
اليوم	منع التلوث	إدارة المنتج

المصدر:جمال الدين محمد المرسي، ثابت عبد الرحمان إدريس، التسويق المعاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005 ، ص:487.

من خلال تحليل الشكل أعلاه، فهناك أربعة حالات تعبر عن مصفوفة الحماية المستدامة للبيئة هي: تتمثل الحالة الأولى في محاولة منع التلوث، حيث يتضمن هذا المدخل ما هو أكثر من الرقابة على التلوث أو محاولة معالجته بعد حدوثه إلى الحد او منع الفاقد أوالمخلفات من التواجد أصلا.

أما الحالة الثانية فهي تعبر عن إدارة المنتج التي تتعدى الحد من التلوث الناتج عن مراحل العملية الإنتاجية إلى كل ما يسببه المنتج خلال دورة حياته ومن مخلفات استعمالاته النهائية.

وتكمن الحالة الثالثة في ابتكار تكنولوجيات بيئية جديدة من خلال تطلع المؤسسة إلى المستقبل والتخطيط لابتكار وتطوير تكنولوجيات متوافقة وتساهم في حماية البيئة.

أما الحالة الرابعة والأخيرة تتمثل في وجود رؤية للحماية المستدامة للبيئة، فهي بمثابة الإطار المرشد الذي يتم الاستناد عليه في كل التصرفات المستقبلية في ما يخص حماية البيئة من خلال الكيفية التي يجب أن تقدم بها المنتجات ويتم بها إدارة العمليات والأنشطة الإنتاجية والتسويقية ...وغيرها.

[1]أحمد كامل حجازي، **تقييم الأثر البيئي**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الثاني، ،ط2، الدار العربية للعلوم، بيروت،

تقييم الأثر البيئي للمشاريع الجديدة: إن تقييم الأثر البيئي للمشاريع الجديدة لمنظمات الاعمال هو ذلك الفحص المنظم للآثار غير المتعمدة التي قد تنجم عن المشاريع الإنمائية الجديدة، وذلك بهدف تقليص أو تخفيف حدة الآثار السلبية وتعزيز الآثار الايجابية من خلال دراسة وتحليل الجدوى البيئية للمشروع، وذلك للتأكد من أنه يساهم في تحقيق استدامة تنموية، وأنه يتمتع بقابلية للتنفيذ من الناحية البيئية.[1]

إن الهدف العام لتقييم الأثر البيئي في إطار تحليل المشروع هو ضمان السلامة البيئية للمشاريع الإنمائية الجديدة للمنظمات الاعمال، وهذا يعني أن أثار المشروع على امتداد حياته المتوقعة لا تفسد البيئة بدرجة غير مقبولة، وأنه لا يتوقع أن تتولد عنه أثار تسهم في تدهور البيئة إلى أمد بعيد. كما يستهدف التقييم البيئي للمشروع تحديد التدابير الرامية إلى تخفيف حدة الآثار البيئية الضارة وتعزيز الآثار الإيجابية،[2] ويتم عادة تقييم الآثار البيئية بغية تقرير الجدارة البيئية الإجمالية لكل بديل. وهذا كله يعبر عن وجه أخر من أجه المسؤولية البيئية للمنظمة.

المطلب الثاني: الحوكمة البيئية مقاربة كلية :[3]

يأتي هذا المفهوم محتمية لتطبيق أدبيات الحوكمة المحلية على القطاع البيئي و يقصد بها "مجموعة من العمليات و المؤسسات سواء كانت رسمية أو غير رسمية و تتضمن مواصفات و قيم و سلوكيات وطرائق تنظيمية تتمحور حولها مصالح المواطنين و المنظمات و الحركات الاجتماعية و جماعات المصالح المختلفة للتعبير عن مصالحهم و الدفاع عن خلافاتهم و ممارسة حقوقهم و التزاماتهم، فيما يتعلق بالوصول إلى الموارد الطبيعية و استخدامها" .

[1]– أحمد كامل حجازي، تقييم الأثر البيئي، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الثاني، ،ط2، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006،ص: 408.

[2]– صالح العصفور، التقييم البيئي للمشاريع، مجلة جسر التنمية، العدد 43، المعهد العربي للتخطيط، 2005، الكويت ، ص:5.

[3]الحوكمة البيئية المحلية في ظل إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر الواقع و الآفاق.

كما تعرف الحوكمة البيئية المحلية بأنها" *مجموعة من القواعد و المؤسسات و الممارسات التي تحيط بعملية تسيير البيئة في مختلف أشكالها مثل الحفظ و الحماية و الموارد الطبيعية*"[1]

و الملاحظ أن عددا كبيرا من الدول اتجهت نحو " لا مركزة " السياسات البيئية بإسنادها مهمة الإشراف على القضايا البيئية إلى السلطات المحلية إضافة إلى القطاع الثالث ThirdSector، بهدف الوصول إلى نتائج أكثر فعالية و اقل تكلفة[2].

و يتحجج أنصار إشراك الفواعل غير الرسمية في الإجراءات البيئية محليا بما يلي :

- يرتبط تعيين الموظفين في الإدارات التنفيذية المحلية بمقتضيات الوظيفة بدل الكفاءة و القناعة بأهمية القطاع البيئي.
- الجمود الذي يطبع القرارات الإدارية التي تسير البنى الإدارية بينما تتطلب حماية البيئة مرونة وسرعة في التشريع و التنفيذ.
- غياب الوعي البيئي أحيانا عند مسؤولي القطاع البيئي نفسه.
- كون الجهات الحكومية من بين أهم الجهات اعتداء على البيئة.

و يلعب الضغط العام دورا متناميا في التأثير على الاتجاهات الحكومية في القضايا البيئية في ظل الاهتمام بنوعية الحياة (الارتقاء ما بعد المادي) بدل الرخاء الاقتصادي. و تعتبر التجربة اليابانية رائدة في ذلك حيث لعبت الاحتجاجات الكبرى ضد الكوارث البيئية التي حدثت في اليابان في سنوات السبعينات إلى تشريع أكثر من 10 قوانين بيئية و استحداث هيئات تعنى بالحد من التلوث.

[1] http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com

[2] http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com

أما الأحزاب السياسية يمكنها أيضا أن تقدم دفعا إضافيا في المجال و المتعارف عليه أن أحزاب اليسار في أوروبا عادة ما تكون لها اهتمامات بيئية أكثر من غيرها، رغم ظهور أحزاب سياسية ذات طابع بيئي " الخضر " في بريطانيا ، ألمانيا، بلجيكا، فرنسا، ايرلندا، السويد، و هولندا .

يعتبر حزب الخضر الألماني Die Grunen أكثر الأحزاب البيئية نجاحا، حيث تشكل سنة 1980 من مجموعة من الجماعات السياسية و الإقليمية المتنوعة، و حصل في مارس1983 على نسبة تقارب 5.6% من مجموع أصوات الانتخابات الوطنية الألمانية و حصد 25 مقعدا في البوندستاغ . و في 87 ضاعف الخضر نسبتهم إلى أكثر من 8.2%[1].

و بالرجوع إلى التجارب العربية نجد أن جمعية كأصدقاء البيئة التي تنشط بالإسكندرية و تأسست سنة 1990، لعبت دورا كبيرا في حماية و صيانة البيئة و تحسين الوجه العمراني للمدينة عن طريق تكوين تيار عام داخل المدينة متعاطف مع قضايا البيئة بتزويده بالمعلومات و المعارف المختلفة و الضغط على صناع القرار و منفذيها فضلا عن التعليم و التربية . و قد نجحت في أن تكون موجودة في المدارس والجامعات و الأحياء السكنية و النوادي الرياضية، و بعد 10 سنوات من تأسيسها أصبح هناك تقدم في درجة الوعي البيئي لدى المواطن الاسكندري. و فيما يلي أهم الأنشطة التي اعتمدها الجمعية في سبيل الوصول إلى أهدافها :

أ. جلسات الاستماع الجماهيري : بحضور ممثلين حكوميين و مواطنين و صناعيين و بيئيين يطرح كل منهم انشغالاته و وجهة نظره مما أدى إلى إنقاذ بحيرة مريوط من الردم و التجفيف، و إلقاء مخلفات الردم الصحي في الصحراء بدل مياه البحر، و إلزام احد المصانع على تغيير طرق إنتاجه للتخلص من نفايات الزئبق التي كان يلقيها في البحر، مع إلزام احد مصانع الاسمنت بتركيب فلاتر لمنع إصابة السكان المجاورين له بأمراض ناتجة عن التلوث الهوائي.

[1]http://www.bchaib.net/mas/index.php?option

ب. المسيرات السلمية : حيث دأبت الجمعية على تنظيم مسيرة في يوم البيئة العالمي(5 جوان) بتوعية الناس بأهمية البيئة و اطلاعهم على التشريعات المتعلقة بها .

ج. التفاوض و الضغط : عبر وسائل الإعلام المقروءة و المرئية و المسموعة و تحريك الرأي العام ضد الإقرارات التي ترى بأنها تشكل خطرا على بيئة الإسكندرية، حيث نجحت مثلا في إزالة السكنات المخصصة لفئة محدودة من المواطنين و جعلت التمتع بمناظر و هواء متاحا للجميع. و أسهمت الجمعية أيضا في إغلاق 12 مصب بحري للصرف الصحي .

د. الاحتكام إلى القضاء: حيث رفعت عدة دعاوى ضد السلطات المحلية منها تلك القضية المتعلقة بمنح محافظ الإسكندرية لشارع لصالح منظمة الصحة العالمية لاستغلاله و التي انتهت بإلغاء القرار. كما رفعت دعوى ضد المحافظ لتحويله مساحة خضراء لموقف سيارات و هو ما ألغته العدالة لاحقا. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل نجحت الجمعية في استصدار قرار مركزي بتخصيص 25 مليون جنيه لإصلاح ترام الإسكندرية الذي أثبتت دراسة قامت بها الجمعية نفسها تأثيره السلبي على البنايات المجاورة له و على صحة سكانها[1] .

و تبقى التجربة المصرية في الحوكمة البيئية المحلية لابأس بها بوجود 199 جمعية تعنى بالبيئة و حزب الخضر المصري و التي تناضل في هدا الميدان.

[1]http://www.bchaib.net/mas/index.php?option

المطلب الثالث: مؤشرات الأداء البيئي

من بين أهم المؤشرات لقياس الأداء البيئي العناصر الآتية:[1]

- تكاليف وعدد أيام التكوين لفائدة العمال في مجال احترام البيئة؛
- معدل الانبعاثات الغازية التي تفرزها المنظمة ولها تأثير على طبقة الأزون؛
- معدل الانبعاثات التي تلوث الهواء؛
- معدل الانبعاثات السائلة والصلبة الملوثة للتربة والمياه؛
- حجم النفايات الموزعة حسب نوعية وطبيعة معالجتها؛
- حصة الفضلات التي يتم تدويرها نسبة إلى إجمالي الفضلات؛
- معدل استهلاك الطاقة والمياه والمواد الخام؛
- تكاليف المساهمة في المشايع الهادفة لحماية البيئية وصيانة مواردها الطبيعية؛
- تكاليف إزالة أو تنظيف آثار التلوث المؤذية والفضلات الضارة بالصحة والبيئة ومعالجتها؛
- تكاليف مخصصة لمجابهة الكوارث المأساوية؛
- تكاليف التطوير واستخدام التكنولوجيات النظيفة؛
- تكاليف بدائل التحسين لاستنفاذ الموارد الطبيعية؛
- تكاليف تبني برامج وسياسات حماية البيئية وتطويرها؛
- التكاليف الإضافية الناجمة عن استخدام مواد بديلة في العمليات الإنتاجية بهدف الحد من التلوث؛
- الرسوم والغرامات والتعويضات الحاصلة بسبب حماية البيئة.

---

[1]– أنظر كل من:

– عبد الرحمان العايب،عبد الرحمان العايب، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة : حالة قطاع صناعة الاسمنت بالجزائر، الملتقى الدولي حول: أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، أيام 10-2009/11/11.

- Octave Gélinier, et outre, développement durable pour une entreprise compétitive et responsable, ESF éditeur, 3éme édition, 2005, P: 97.

وقد قدمت منظمة بيئية في اليابان في عام 2000 تقريراً جاءت فيه التكاليف البيئية التي تعبر عن محاولة لقياس الأداء البيئي للمنظمة،وتنقسم إلى أربعة عناصر أساسية هي:[1]

– حجم الاستثمارات الخاصة بالبيئة والنفقات البيئية: ويقصد به مجموع الأموال التي يتم استثمارها لتحسين أنواع المنتجات لتتوافق مع المتطلبات البيئية العالمية، وكذلك النفقات التي تصرف على أمور متعلقة بالبيئة

– تكاليف البحث والتطوير: وتشمل التكاليف الخاصة ببحوث تحسين المنتجات لتتلاءم مع المتطلبات البيئية

– تكاليف تشمل تقييم الأضرار الصحية وأضرار المياه والمنتجات الزراعية والثروة السمكية والتربة الناتجة عن التخلص من المواد الملوثة التي تنتجها أنشطة المنشآت المختلفة؛

– تكاليف متعلقة بحماية البيئة، وقد يطلق عليها أيضاً تكاليف الوقاية البيئية: والمقصود بها تكاليف التحكم أو منع الحوادث الخاصة بالآثار البيئية التي لها تأثيرعلى البيئة، نتيجة أنشطة المنظمة والنشاطات الإنسانية الأخرى، وذلك للحفاظ على وضع أفضل للبيئة، ولإزالة الآثار وتصحيح الدمار الذي حدث.

تجدر الإشارة إلى أن الممارسات الاجتماعية والبيئية لأي منظمة أعمال لا يمكن تقييمها والحكم عليها بنظرة مجردة بمعزل عن تكاليف الأضرار التي يتحملها المجتمع نتيجة للآثار السلبية للنشاط الاقتصادي لتلك الوحدة، وبذلك ينبغي إجراء الموازنة بينما تقدمه تلك الوحدة من أداء اجتماعي لكافة الأطراف ذات العلاقة من جانب، وما لها من آثار سلبية ضارة بالبيئة المحيطة والمجتمع ككل من جانب آخر.[2]

في خضم هذا السياق فإن المشكلة الأساسية التي تعيق عملية الموازنة هي كيفية إخضاع تكاليف تلك الأضرار الاجتماعية للقياس الكمي، بمعنى آخر كيفية تحويل بعض هذه التكاليف من أضرار معنوية إلى خسائر على شكل قيم نقدية لأغراض القياس الكمي. فبعض الأضرار التي يتحملها المجتمع مثلا لضوضاء أو

[1]–Astudy group for developing a system for environmental accounting, developing an environmental accounting system, environmental agency, Japan, 2000, PP: 11-14.

[2]–حارس كريم العاني، مرجع سابق، ص: 9.

تلوث البيئة قد تنعكس بشكل أو بآخر على زيادة تكاليف العلاج للأمراض ذات العلاقة بهذا التلوث، والذي تتحمله الوحدات الصحية أو أفراد المجتمع، إلا أنه يبقى من الصعب قياس بشكل مباشر ودقيق لحجم تلك الآثار.

خلاصـــــــــــة :

المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال حقيقة نظرية وميدانية، أثبتها تنظير طويل استسقى أصوله من واقع المعاملات وتواصل الحديث عنه على وتيرة متسارعة عبر أدبيات لا تزال تتعاظم وتمتد إلى مجالات كثيرة السياسية منها والاقتصادية والقانونية والبيئية والاجتماعية، وإلى العديد من المستويات الكلية وبالأخص الجزئية المعبر عنها بمنظمات الاعمال.

إن تعاظم تأثير الإعلام وازدياد تدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها في الوقت الحاضر، فإن المستهلكين باتوا أقدر على تمييز منظمات الاعمال ذات السمعة الجيدة في مجال المسئولية الاجتماعية، وهو ما يعني أن منظمات الاعمال ذات الاسم التجاري الجذاب بفعل السياسات والسلوكيات المستجيبة اجتماعياً وبيئياً تستفيد من سمعتها الحسنة من أجل تنمية مبيعاتها وخلق التزام أقوى لدى الزبائن بسلعها وخدماتها.

كذلك أثبتت معظم الدراسات أن منظمات الأعمال إذا ما تبنت مقـــاربة المسؤولية الاجتماعية، ستساهم في تحقيق رفاهية المجتمع، وسيعزز لا محلى من سمعتها وعلامتها التجارية، كما أن ذلك سينمي درجة الرضا لدى الأفراد العاملين لديها، وتحسين العلاقة مع أصحاب المصالح والاستماع لآراء ووجهات نظر الجمهور و جماعات الضغط، وبالتالي تحقيق الريادة وتدعيم تنافسيتها التي من شأنها أن تعزز وتضمن لها البقاء والاستمرارية.

كما تبين من خلال اهم الدراسات التي تم الاستعانة بها في هذه الورقة البحثية ان مقاربة المسؤولية الاجتماعية تقدم الكثير من الفوائد – علاوة عن المذكورة سابقا– التي تعبر عن أهم المعايير والمؤشرات التي تجسد تحقيق الريادة وتدعم التنافسية بالنسبة لمنظمات الاعمال في إطار الضغوط التي تواجهها ومتطلبات المستجدات في بيئة الاعمال في الوقت الراهن، وهذا ما من شأنه أن يعزز ويضمن لها البقاء والاستمرارية.

وبالتالي يجب طرح هذه المقاربة بما تحمله في طياتها من مكاسب بشدة على منظمات الاعمال في الدول الإسلامية وتوصيتها بان تطبيقات المسؤولية الاجتماعية لا تقترن بمواثيق ومعاهدات دولية بل بالعودة إلى المنهج الإسلامي وذلك بالأخذ بالكتاب والسنة في الممارسات المتعلقة بهذا المفهوم،للوصول إلى الاستفادة منها ومحاولة تطويرها في إطار الخصوصية الثقافية الإسلامية في هذه الدول، وذلك لوجود ممارسات واقعية حديثة لهذا المفهوم لا يكاد يخلو مضمونها من أصول إسلامية واضحة.

تمهيد:

بعد ان تم التطرق في الجزء النظري من البحث الى مختلف المفاهيم، المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية من خلال هذا الفصل، اسقاط مفهوم المسؤولية الاجتماعية على المؤسسة الجزائرية في محاولة لترجمة الجانب النظري الى معطيات وحقائق ملموسة و التعرف على واقع تأثير ابعاد المسؤولية الاجتماعية على تحسين الاداء البيئي للمؤسسة مجال الدراسة، وتم اجراء البحث الميداني علي مؤسسة ميناء سكيكدة الذي يعتبر من الموانئ الاكثر حيوية في الوطن .

وقد تم تقسيم الموضوع الي مبحثين :

المبحث الاول :تناولنا فيه الاطار العام للدراسة

المبحث الثاني: تقييم المؤسسة محل البحث وعرض المؤسسة، ومختلف النظم والحوادث والاحتياطات المتخذة من طرف الميناء

المبحث الأول: الاطار العام للدراسة

المطلب الأول: التعريف بالمنظمات غير الحكومية الفاعلة في الميدان البيئي" منظمة السلام الأخضر"

1- التعريف بالمنظمات: هي جمعيات مستقلة عن الدولة تشتغل خدمة لأهداف انسانية (اجتماعية، ثقافية، بيئية.....إلخ) و تصنف حسب مجال نفوذها إلى دولية وطنية، أما فيما يخص تأسيسها ففي سنة 1971 تأسست الفدرالية الدولية لا صدقاء الأرض التي تستهدف بناء عالم يقوم على:

- توزيع عادل للثروات، و المزاوجة بين الحق في بيئة نظيفة وواجب المحافظة عليها.
- مساهمة جميع المواطنين في بناء مجتمع ديمقراطي بناءً على قاعدة مبدأ الاحتياط و المشاركة.

- ابتداءً من سنة 1986 برز اسم " الصندوق العالمي للطبيعة الذي اهتم بإيجاد الحلول للمشاكل البيئية من خلال حماية الغابية، و محاربة تلوث البحار و المحيطات و السواحل، و المحافظة على نقاوة المياه العذبة و التنزع البيولوجي و مواجهة عواقب التغيرات المناخية.
- منذ سنة 1989 تحولت منظمة السلام الأخضر" كرينبيس" إلى منظمة دولية ، ركزت في أهدافها على حماية الغابات و المحيطات من كل أشكال التدهور، و تشجيع استعمال الطاقات المتجددة، و النظيفة كبديل للوقود الأحفوري، و نزع السلاح النووي، و الحد من انتشار الاشعاعات النووية، و حضر استعمال المواد الكيماوية السامة، و منع انتشار المواد المعدلة وراثيا.

2- يتوفر المغرب العربي الكبير على بعض المنظمات الحكومية المهتمة بالشأن البيئي من أهمها:

- جمعية الرفق بالحيوان و المحافظة على الطبيعة: تستهدف الرفق بحيوانات الخدمة و الاستئناس و التكوين و التحسيس و التنمية البيئية، و المساهمة في الحفاظ على التراث الطبيعي.

- الشبكة المغربية للمنظمات غير الحكومية لمكافحة التصحر و الجفاف: تستهدف تطوير أساليب مكافحة التصحر، و تبادل المعلومات و الخبرات و عقد اتفاقيات الشراكة مع مختلف المهتمين بقضايا التصحر و آثار الجفاف.
- إيندا المغرب: فرع للمنظمة الدولية غير الحكومية الذي يسعى إلى محاربة الفقر و دعم كل أشكال التنمية البشرية القائمة على احترام البيئة.

3- أدوار و طرق عمل المنظمات الغير حكومية في مجال إعادة التوازن البيئي و تحقيق التنمية المستدامة: قبل مؤتمر ريو ديجانيرو لسنة 1992 كانت المنظمات غير الحكومية ترتكز فقط على قوتها التجنيدية دوليا، و تقتصر على برامج لحماية الطبيعة، و يغلب الطابع الاحتجاجي المحض على مواقفها، بعد هذا المؤتمر أصبحت المنظمات قادرة على التحليل و التفكير و الاقتراح، و صارت تميل نحو الاستثمار في كبريات المسائل السياسية و الاقتصادية للتنمية المستدامة، و انتقلت إلى موقف فعال خاصة داخل التنظيم الأممي، ومنذ سنة 1995، تبنى المغرب استراتيجية جديدة لحماية البيئة و التنمية المستدامة ترمي إلى ادماج البعد البيئي في مخططات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد من خلال انعاش الاستثمار و تأهيل النسيج الصناعي و محاربة الفقر و تنمية العالم القروي وحماية البيئة وذلك بشراكة واسعة تتضمن الإدارة و القطاع الخاص و المجتمع المدني و الجماعات المحلية.

المطلب الثاني: خطوات التدخل لمنظمة السلام الأخضر.

يمر تدخل المنظمات الغير الحكومية الدولية كرينبيس منظمة "السلام الأخضر" عبر خطوات :

- التحقيق: التأكد من الأضرار البيئية .
- البحث: فهم الاضرار و سبل تجاوزها

- الاقتراح: اقراح بدائل تربوية و تشريعية تقنية.
- التشاور: الاتصال بالمسؤولين و أصحاب القرار الافتراضيين(تدبير شؤون البيئة، و ترشيد استعمال الموارد الطبيعية).
- الاعلام: اشعار الجمهور بالأخطار الحالية و المتوقعة
- الضغط: تعبئة الجمهور و كل المؤثرين .
- فرض احترام النصوص و التشريعات و مقاضات المتورطين في الحاق الضرر بالبيئة و رفع السرية عن بعض التجاوزات.
- المواجهة أحيانا لإثارة الاهتمام و لإرغام المسؤولين على معالجة قضايا البيئة.

ملاحظة: رغم تزايد نفوذ المنظمات غير الحكومية المعنية بالشأن البيئي، فإن الوعي بالمحافظة على البيئة لم يرق بعد إلى المستوى المطلوب سواء لدى المواطنين أو أصحاب القرار، مما يكرس استـــمرار تدهور البيئة و انتشار الكوارث البيئية.

المطلب الثالث: التشريعات المحلية (أهم المبادئ) للمحافظة على البيئة.[1]

1. المرسوم التنفيذي 143/87 المؤرخ في 16 يونيو 1987 المحدد لقواعد تصنيف الحظائر الوطـــنية والمحميات الطبيعية.

-المرسوم التنفيذي 339/98 المؤرخ في 03 نوفمبر 1998 والذي يضبط التنظيم المطـــــبق على المنشآت المصنفة والمحدد لقائمتها.

وبعد مرور عشرون سنة من صدور أول قانون متعلق بحماية البيئة، ونظراً للمعطيات الجديدة التي عرفها العالم لاسيما التطور التكنولوجي والحضري رأى المشرع إلى ضرورة إصدار قانـــون جديد

[1] الجريدة الرسمية.

يتعلق بحماية البيئة وهو القانون 10/03 المؤرخ في 19 يوليو 2003 ولقد حدد هذا القانون المبادئ الأساسية لحماية البيئة والمتمثلة في:

- مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي.
- مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية.
- مبدأ الاستبدال.Principe de substitution
- مبدأ الإدماج Principe d'intégration
- مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر.
- مبدأ الحيطة Principe de précaution
- مبدأ الملوث الدافعPrincipe du pollueur payeur
- مبدأ الإعلام و المشاركةPrincipe d'information et de participation[1]

ميناء سكيكدة هي مؤسسة تضم عدة تنصيبات مصنفة لحماية البيئة.

- بما أن EPS لا تضع إلا التنصيبات المصنفة من الدرجة الثالثة، (محطة غسيل، ورشات/ صيانة وأشغال)، عدة تنصيبات متخصصة مثبتة في القطاع الميناني ، EPS تسهر على كل ممتلكات الوكلاء بالتناوب، التعليمات التقنية للاستثمار و لا يخلقون نتائج غير مرغوب فيها هذه المعلومات مخصصة على مستوى اتفاقيات الوكلاء، الاتفاقيات و التعليمات تحذر في مواد الزام البيئية من طرف الملاك وهذه التعليمات تأخذ بعين الاعتبار الحوادث العظيمة(الأن و البيئة) و من اجل الوصول إلى الأهداف المشار إليها و المذكورة من طرف EPS يتم ذكرها كالتالي:
- وضع اتفاقيات و تعليمات شرعية و قانونية بحيث المؤسسة تعمل في حماية البيئة.

[1] - المصدر: منتديات ستارالجيريا.http://www.staralgeria.net/t1644-topic#ixzz32O29vW4G :

المؤسسة حققت إعادة النظر في اتفاقيات قانونية و مواد إلزامية و شرعية من أجل تطبيق قوانين حماية البيئة و هي كالآتي:

- اتفاقية في منشور خاص 9209 ثبتت في شكل تصريح بالمياه المستعملة في مجمع عمومي مهيئ أو في محطة استرجاع أو تحلية، و كذلك قانون رمي المياه في محطة الغسيل أو مجمع عمومي للتهيئة بالقرب من إدارة المخازن تحت تحفظ فعال، و كذلك تحاليل فيزيائية وكيميائية لبقايا النفايات المؤقتة و هذه العملية مضمونة من طرف المرصد الوطني للبيئة و التنمية المستدامة
- مياه الغسيل تلقى علاج فيزيائي في مسبح أو إناء مائي لنزع المواد السامة منه قبل رميها.
- تحفيض استهلاكات الطاقة الكهربائية (أوراق، خراطيش، ضجيج بنسبة 20% من القانون التطبيقي 2012.

تحسين إدارة تسيير البقايا و النفايات:

- حفظ البقايا الخاصة و المواد الخطيرة المضمونة على مستوى مختلف بنهاية المؤسسة خاصة على مستوى الورشات، و كذلك الاتصالات مزودة باتجاه الاشارات في مختلف فضاء المخازن(تعريفات للبقايا المخزنة، رمز البقايا و أيضا جهاز التيكتوغرام الذي يشير إلى خطورة البقايا و النفايات)
- إبرام الاتفاقيات مع مختلف التنظيمات المعتمدة من أجل جمع بعض نوعيات البقايا الخاصة و المواد الخطيرة(زيوت مستعملة، بطاريات مستعملة، بقايا حديدية و بقايا معالجة) أما النفايات و البقايا الأخرى: مثل الخراطيش، المطويات المستعملة و الأخشاب تجمع المؤسسة هذه من مسترجعين معتمدين.

- حماية نوعية تصاميم المياه: إضافة إلى المواد و الاجهزة المقاومة ضد التلوث لدى المؤسسة ساحبات، دافعات، بوارج استرجاع سدود سابحة أوراق مصاصة بواخر للقيادة، قنوات مزودة بأحبال للسحب.....إلخ
- مؤسسة ميناء سكيكدة أمضت اتفاقية مع المرصد الوطني للبيئة و التنمية المستدامة بهدف مراقبة نوعية تصميم مياه الموانئ. المخبر يملك نقل عينات كل شهرين على مستوى 14 نقطة:
  - 10 في الميناء القديم.
  - 4 في الميناء الجديد.

و هذه المحطات موزعة كالآتي:

نظرا للضغوطات الكبيرة التي يعرفها الميناء تمت تهيئة هذا الأخير تستجيب للمتطلبات الاقتصادية من حيث رفع كفاءته الاستقبالية وللمحافظة على التنوع الحيوي للمحيط والميناء وهذا عن طريق التوسع للسماح لدوران اكثر لمعدلات المياه وتقليل معدلات التلوث إن وجدت.

الشكل (6) يمثل صورتي كل من الميناء القديم و الحديث[1]

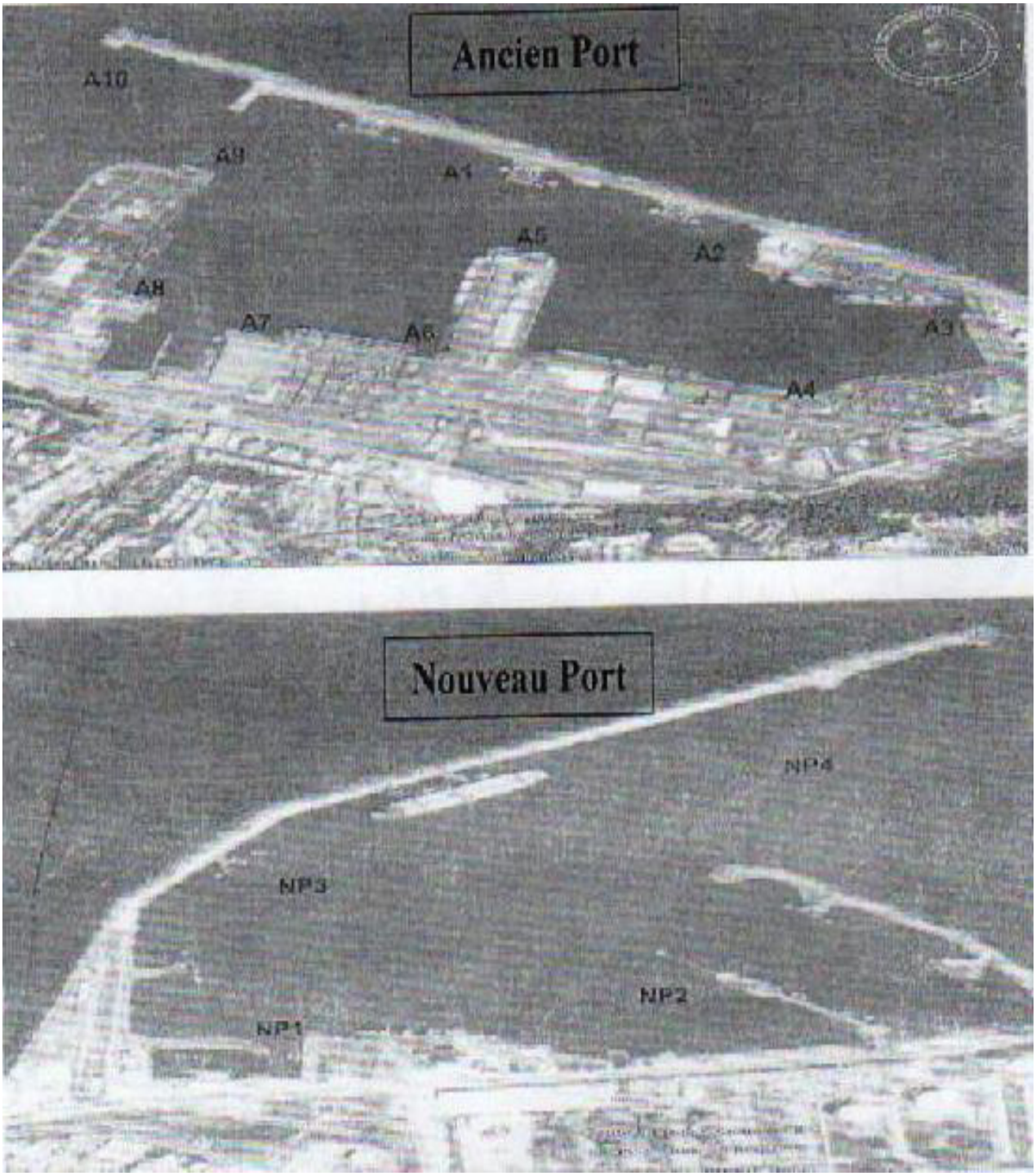

[1] الإدارة العامة للمرصد الوطني للبيئة سكيكدة.

المبحث الثاني: تقييم المؤسسة محل البحث[1]

المطلب الأول: عرض المؤسسة

1- نظرة تاريخية للمؤسسة المينائية سكيكدة: تاريخ ميناء سكيكدة ارتبط دائما بتاريخ المدينة، حيث أن مدينة سكيكدة نشأت عن طريق الميناء.

- من القرن السابع إلى القرن الثامن قبل الميلاد: أسس الفينيقيون إمبراطورية قرطاج و التي شيئا فشيئا ازدهرت على حدود النوميديون في افريقيا الشمالية.
- خليج النوميد: بدأ بتشييد وكالة أجنبية تجارية، في هذا العصر ظهر إلى الوجود "سطورا" و ميناؤها.
- و بعد تدمير قرطاج (147 ق م)، افتتح الرومان الخليج و منه انشأت مدينة روسيكادا.
- تختفي في نحو سنة 484 في ظروف بقيت مجهولة إلى يومنا هذا، تنشا بعد بعض قرون فأعيد تشييدها في العصر المتوسط، أصبحت سكيكدة حضارة مزدهرة و غنية بفضل تجارة القماش وخاصة الرخام المشهور في الأسواق الساحلية، أثناء الاحتلال الفرنسي اعتبرت سكيكدة كمنفذ بحري لقسنطينة، لتحمل أول اسم لميناء فرنسا بعد بضع سنين سميت ، Phillipe Ville ، في 31 جويلية 1848، فيليب فيل تنصب كبلدة لتغيير اسمها غداة الاستقلال لترجع أسمها سكيكدة، لم تنقطع المدينة عن النمو لتصبح الرئة الثانية للبلد، بفضل المجمع المينائي، و الذي يحوي ميناءان، الميناء القديم(المختلط) و الميناء الجديد.
- أنشئ الميناء القديم سنة 1839، من رصيف قصير في ذلك العصر لم تكم العمليات التجارية للسفن تتم على السواحل نفسها، بل تتم عن طريق الرسو في عرض بحر سطورا و تفرغ الحمولة في قوارب توصلها إلى سكيكدة.

[1] الادارة العامة لميناء سكيكدة

- في سنة 1860 البرنامج النهائي للميناء المعتمد يحوي تشييد حوض في الجزء الشرقي ، أما الجزء الغربي يكون الميناء القبلي، تشييد مكسرة كبيرة على طول 1400 متر، تشييد مكسرة عرضية مخصصة لإظهار الحوض و انشاء ميناء صغير مؤقت، بدأ العمل في سنة 1861، ينتهي سنة 1877.
- المكسرة الثانوية(القصر الأخضر) بطول حوالي 400 متر محمية فقط عن طريق كتل صخرية طبيعية، أنشأت بين 1877 و 1888 ليزيد امتدادها بنحو 100 متر ما بين 1900 و 1905 . انهى برنامج 1860 في 1890 من سنة 1891 الى 1959 ، تلخصت النشاطات المهمة في امتداد 225 متر ما بين 1891 و 1897، و توسيع أو انشاء الأراضي و أرصفة جديدة .
- أما زيادة نشاط شرع في انشاء حاجز الأمواج على مكسرة القصر الأخضر سنة 1959 لينتهي سنة 1964.
- بقي ميناء سكيكدة ميناء ثانوي حتى سنة 1969 ، مع بدأ الاشغال التي حولته إلى ميناء مختلط (هيدروكربير) بعد أن أضاف إلى المكسرة الكبيرة ثلاثة أرصفة عائمة نفطية التي استمر انتاجها حتى 1972 .
- الحدث الذي أعطى بعدا آخر لميناء سكيكدة، كان قرار انشاء منطقة صناعية على سهل العربي بن مهيدي في الشرق منفذ وادي الصفصاف، هذا القرار حدد موضع الميناء الجديد المختص في الهيدروكربير.
- الاشغال المشروعة في سنة 1970 انتهت في 1972، مكسرة أساسية بطول 1875 متر و مكسرة ثانوية بطول 650 متر و كذلك منشأة حماية هيئت بممر دخول بعرض 250 متر.
- أنشأت الرسو بعدد 8 خصص 7 منها للهيدروكربير و رصيف تجاري بطول 240 متر و سد مائي بطول 10.50 متر لمختلف السفن و يحوي أيضا ميناء تعبئة لوحدات السحب و القيادة.

- أنجزت في التسعينات، عدت أشغال أخرى كتقديم رصيف مارينال انشاء ثلاث حظائر، تهيئة المحطة البحرية للمسافرين و السيارات و بناء برج المراقبة للميناء القديم.
- قبل تأسيس المؤسسة المينائية لسكيكدة، مر القطاع المينائي بعدة أنظمة إدارية:
  - 1962-1971 : سير ميناء سكيكدة من طرف غرفة التجارة و الصناعة.
  - 1971-1982: انشاء المصلحة الوطنية للموانئ في 1971/05/13 ، مكلفة بالإدارة والاستثمار فيما يخص تنمية الموانئ كوحدات مينائية لها أحقية العمليات، ارشاد و قيادة السفن أولوية الشرطة و الأمن المينائي.
  - 1982-1988 انشاء المؤسسة المينائية لسكيكدة (أمر رقم 82-284) 14 اوت 1982 نتيجة تجميع المصلحة الوطنية للموانئ و كذلك شركة النقل و التفريغ و مصلحة السحب التي كانت تابعة للشركة الوطنية الجزائرية للملاحة، مؤسسة اشتراكية ذات طابع اقتصادي، تؤمن الاستثمار للنشاطات المذكورة و أيضا أولوية القوة العمومية للشرطة و الأمن الولائي، هذه الادارة، تحت وصاية وزارة النقل، انتهت مع مجيء قانون استقلالية المؤسسات، رقم 88-01 في 1988/01/12.
  - 1988-1989: انشاء المؤسسة العمومية الاقتصادية، شركة ذات اسهم في 1989/03/31 (التحول إلى الاستقلالية برأس مال 135 مليون دج الذي أصبح اليوم 800 مليون دج، و أبقت المؤسسة على نفس أولويات النظام السابق.
  - في سنة 2004 و بعد قرار مجلس المشاركة قامت المؤسسة المينائية لسكيكدة بالدخول لبورصة الجزائر. تسيير المؤسسة من طرف مجلس اداري مؤلف من 7 أعضاء 5 منهم يمثلون شركة تسيير مشاركات الدولة بالموانئ و اثنان بالقانون يمثلان العمال فهي منظمة إلى مديريات عامة محلية.

2- تعريف المؤسسة المينائية لسكيكدة:[1]

- هوية المؤسسة المينائية لسكيكدة

- التسمية: المؤسسة المينائية لسكيكدة بالاختصار EPS .
- الشكل القانوني: مؤسسة عمومية اقتصادية وطنية، مؤسسة ذات أسهم مسيرة عن طريق قوانين و نظم متعلقة بالاستقلالية للمؤسسات.
- تاريخ الانشاء: القرار رقم 82-284 بتاريخ 1982/08/14 و تعليم النظام للشركة ذات الاسهم في 1989/03/21 .
- المقر الاجتماعي: نهج رزقي رحال صندوق رقم 65 سكيكدة 21000، الجزائر.
- نظام التسيير: مؤسسة منظمة لمديرية عامة أحادية الوحدة.
- المساهمون: شركة تسيير مشاركات الدولة (الموانئ) .
- راس المال الاجتماعي:000,00 800 000 دج .
- شهاد النوعية : المؤسسة حاصلة على شهاد ISO 14001 و 18001
- عدد العمال 1835 .
- رأس المال الاحتمالي: 00, 000 000 500 3 دج

3- نظرة مختصرة على الميناء:

أولا- النشاط الأساسي: مهام المؤسسة المينائية هي: تسيير و استغلال الآلات و المنشآت المينائية.

- مزاولة عمليات السحب القيادة و الارشاد.
- مزاولة عمليات النقل، التحميل و التفريغ

[1] الادارة العام لميناء سكيكدة

– مزاولة عمليات الشرطة و الأمن.

– إجراء أشغال الصيانة، التهيئة و تحديث البنية العلوية للميناء.

– إعداد، بالإضافة إلى القوى المعنية الاخرى برامج أشغال الصيانة، التهيئة و خلق بنية تحتية للميناء.

4- مؤهلات ميناء سكيكدة:

تنظم عمل مكيف لرغبات الزبائن مع وضع عمل فرق نقل و تفريغ البضائع بدوام 24ساعة/24ساعة 7أيام/7أيام.

إمكانيات مادية و مكيفة مع جميع أنواع النشاطات، مؤلفة أساسا من عدد من عربات الرفع لكل الحمولات، من رافعات كهربائية ورافعات ذاتية الحركة.[1]

- حظيرة بحرية مكونة من 9 ساحبات بقوة (CV4120إلىCV1700) و من 6 زوارق للقيادة (CV1100 – CV350) و 11 فلك للإرسال (منCV230–CV 300) و Barrages لاسترجاع مواد التلوث.
- منشآت مختصة لا سيما عوامتان بدعم خارجي، تستطيع أن تحصل من النواقل النفطية العظمى على 320 ألف طن، محطة بحرية للركاب بطاقة استقبال 1200 مسافر، محطة سيارات مكونة من 3 مسالك برواقين مع معالجة متزامنة لـــ 18 سيارة، مخزن حبوب بقدرة 20000 طن، شبكة حديدية بطول 5960 م خطي و 13 مسلك موصول بالشبكة الوطنية.
- محطة سكك حديدية نهائية على بعد 50متر من الميناء المختلط و محطة هامة على بعد 5 كلم موصولة بالمنطقة البيتروكيميائية سوناطراك محاذية لمنطقة النشاط حمروش حمودي.
- وسائل مكافحة التلوث البحري، حواجز عائمة و استرجاع آلي للزيوت و مبعثرات بحرية.

[1] الادارة العامة لميناء سكيكدة.

- شبكة معلوماتية من نوع WIRLESS و نظام اعلامي كامل لتسيير الارساء و السلعة.

5- منشآت مختصة:

- 10 رُصف عائمة بترولية و غازية، (الميناء المختلط و الجديد) عوامتان للدعم الخارجي (320000 طن)، محطة بحرية بمعدل قدرة استيعاب 1200 راكب.
- محطة للسيارات تسطيع معالجة 18 سيارة دفعة واحدة،
- مخزن حبوب بقدرة 20000 طن.
- مخزن بقدرة 35000 طن لأعلاف الماشية.
- محطة سكك حديدية(على بعد 50 متر من الميناء المختلط) تحوي محطة هامة على بعد 5 كلم يحوي ميناء سكيكدة ملكية كاملة على 5930 متر خطي مسالك حديدية تمثل 13 مسلك.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

الشكل(7) الهيكل التنظيمي للمؤسسة

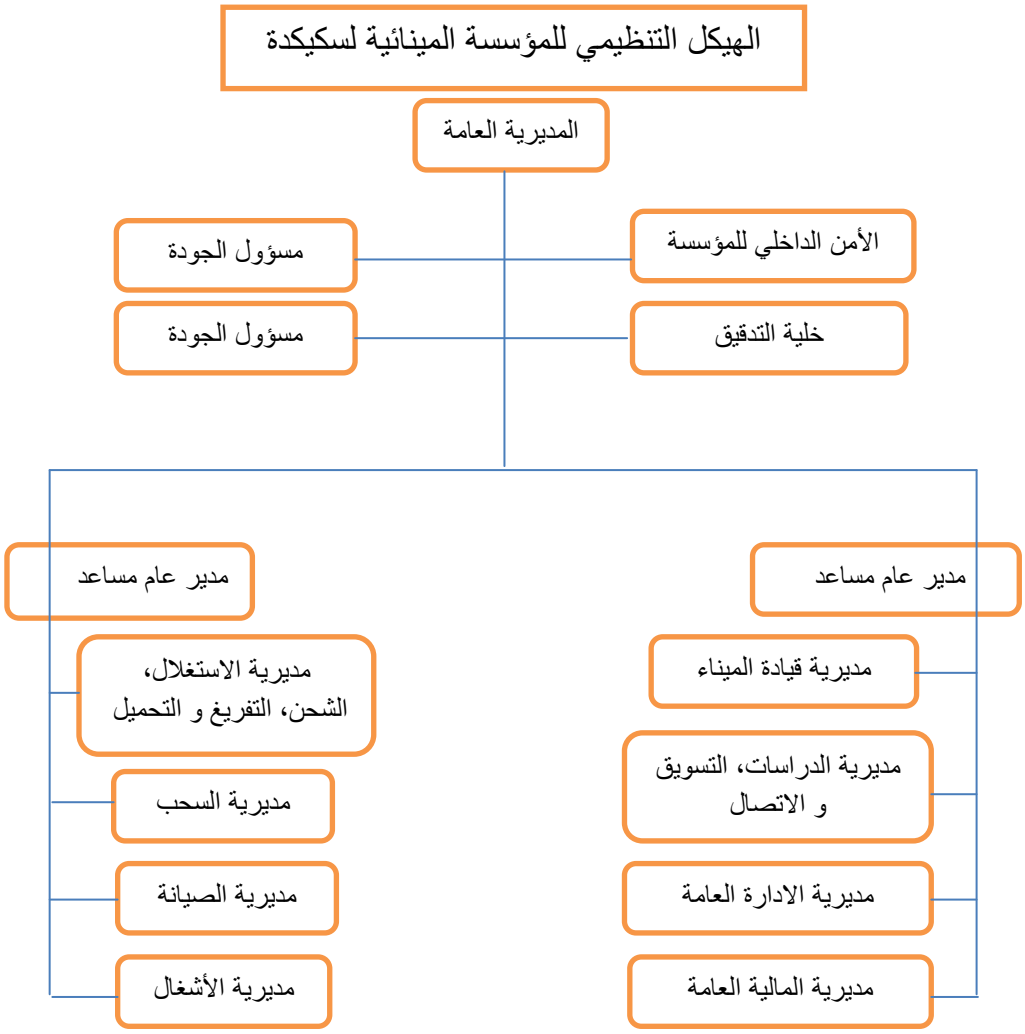

المصدر: وثائق المديرية العامة.

شرح الهيكل التنظيمي:

- المديرية العامة: تقود تنسيق و تراقب مجموع نشاطات المؤسسة من خلال المديريات التي تنشطها.

- مديرية الاستغلال، النقل، التفريغ و التحميل: مكلفة بكل عمليات النقل و التفريغ ووضع تحت تصرف الزبائن الامكانيات المادية و تسيير المجال العمومي و القيام بمتابعة حركة السلع بالإضافة الى جمع المعلومات الاحصائية.

- مديرية المالية و المحاسبة: لها مهمة ضمان سير العمليات المالية ووضعية المحاسبة في المؤسسة.
- مديرية السحب: تضمن مساعدة السفن في الدخول و الخروج من الميناء.
- مديرية الاشغال: مكلفة بحفظ الاملاك و مراقبة تسيير الأشغال.
- مديرية الصيانة: لها مهمة تأمين حفظ و صيانة مجموع العتاد المتدحرج للمؤسسة و التموين و تسيير المخزون.
- مديرية الدراسات، التسويق و الاتصال: مكلفة بدراسة و مراقبة التسيير الاتصال و المعلوماتية.
- مديرية الادارة العامة: مكلفة بتسيير المستخدمين و الشؤون القانونية و أيضا متابعة تنفيذ برنامج التكوين المهني و إعادة التمهين.
- مديرية قيادة الميناء: هي القوة القاطرة للمؤسسة المينائية لسكيكدة، تتضمن مجموع النشاطات والعمليات البحرية(القيادة، الارساء).

مختلف الحوادث البحرية التي قام ميناء سكيكدة بأنقدها:[1]

- 1986 انفجار حريق بترولي تقاطع ميناء سكيكدة.
- 1989 البترولية الهولندية ماس لويس في الشرق (فارغة) غرقت امام مرفأ الميناء الجديد.
- 1989 بترولية مشحونة، تشتعل الحريق كان تحت السيطرة بفضل ساحبات علي ساحل جيجل.

[1] أرشيف ميناء سكيكدة

- 2002 غرق باخرة 10 اميال بعرض Collo ،على متنها 34 عضو من الفرقة بجنسية لبنانية 9 فقط استخرجوا احياء .
- 31 جانفي 2003 جنوح 3 بواخر بترولية على مستوي ساحل العربي بن مهيدي (باخرة ايطالية باخرة كيمار، وباخرة بهماس) لحسن الحظ هذه البواخر البترولية فارغة تلوث صغير عولج من طرف خدمات الميناء .
- 2004 غرق باخرة، للأسف ظهور بقع وقود حول الباخرة.
- 11 افريل 2005 اثنين من رجال الحماية المدنية لقيا حتفهما في عملية الانقاذ فريق الملاحة للميناء

2008–2011–2013 تلوثان على مستوي مركز تشحين في البحر 11 sp التلوثان حدثا بسبب الحوادث التي حوصرت بفضل فرق الملاحة التابعة للميناء..

المطلب الثالث: نظام تسيير مختلف الحوادث في الميناء

تختلف الحوادث التي يتعرض لها الميناء حسب سببها وطبيعتها وكذا يتم جدولتها كما يلي:

جدول(4) الحوادث من 2008 – 2013 / ميناء سكيكدة

السنة	النوع	المكان
2008	رمي زيوت مستعملة في المدينة ابتداءً من قنوات تصب مباشرة في الميناء.	الميناء الأمامي
2009	تلوث مائي بالبترول الخام بسبب التفريغ	Bouée SPM1
2010	تفريغ ووضع إرادي للزيوت المستعملة ابن مريم	ميناء سطورا

2010	2010/02/08 وضع عن طريق حادث سائل محظور في أماكن معينة	P12-AP
2010	2010/02/08 وضع من طرف سوناطراك زيت مستعمل في حفرة	P8-AP
2010	2010/02/10 سقوط في البحر أنبوبين أثناء عملية التفريغ	Marinelle
2010	2010/03/20 تسرب زيت cv اثناء انقطاع النظام المائي من KALMAR SK 159	A/P
2011	وقع حادث زيت للساحبات TAFNA1	الشبكة المائية
2011	2011/04/18 حدوث حادث خطير درجة 2/1 تمزق خفيف في نقطة زيت	P13-AP
2011	2011/06/04 وضع زيت على أرض مملوءة AP12	P12-AP
2011	وضع عن طريق حادث بترولي منصات مركز2 الميناء الجديد	P2-MP
2012	وضع عشرات الاكياس ديرتون ليست خطيرة بسبب تمزق أثناء التفريغ	Château vert
2012	2012/06/15 تسرب كربون من خزان شاحنة خاصة Houwwa	3éme zone AP
2012	تسرب غاز من خزان شاحنة خاصة	P10-AP
2013	وضع الزفت	Quai D/NP
2013	وضع عن طريق حادث متبوع بتمزق على مستوى جسم سابح.	Bouée SPM1
2013	تسرب هيدروكربير متبوع بتمزق على مستوى جسم سابح.	Bouée

		SPM1
2013	تفريغ ووضع على أرض مملوءة في المنطقة الثالثة بمواد خطيرة في القسم السادس حسب القانون IMD6	3éme zone AP
2013	16/04/2013 ثقب عن طريق حادث لحاويتي زيت صناعي بآلة مسننة بوضع مواد على الارض المملوءة	QD-NP
2013	21/05/2013على الساعة 08:55 سقوط في البحر على مستوى مسبح مركز رقم3	P3-Ap
2013	سقوط بارجة عن طريق حادث البحر أثناء عمليات تفريغ اسمنت مسلح.	AP

المصدر: الإدارة العامة ميناء سكيكدة

نستنتج من الجدول السابق مختلف الحوادث التي عرفها الميناء

1- حسب طبيعتها: والتي ترتبط بالمكونات والمخلفات النفطية وكذلك الزيوت والشحوم ومختلف الحوادث المتعلقة بالسقوط للمنقولات كالسلع او الزيوت المتنوعة التي يعرفه الميناء. الشكل 11

2- حسب الخطورة :فيها ما هو ايرادي يقوم به عمال الميناء من الاجل التدريب لرفع من جاهزية العمال بالميناء.

3- حسب السبب: فيها يتعلق بالجانب البشري المرتبط بالأخطاء البشرية في الاداء و التي تتجسد في شكل اهمال اداري واخطاء بشرية متعمدة والتي تتعلق بالصيانة والتحكم التقني على مستوي مختلف الورشات الشكل 12.

4- حسب المكان: منها ما يتعلق بعوامل داخلية ترتبط بالميناء اصلا وعماله وفنيه وفيها يتعلق بالمحيط الخارجي للميناء من سفن خارجية وطاقمها. الشكل 10

5- تحليل الحوادث خلال الفترة 2008-2013

الشكل (8) Nb d'Inc

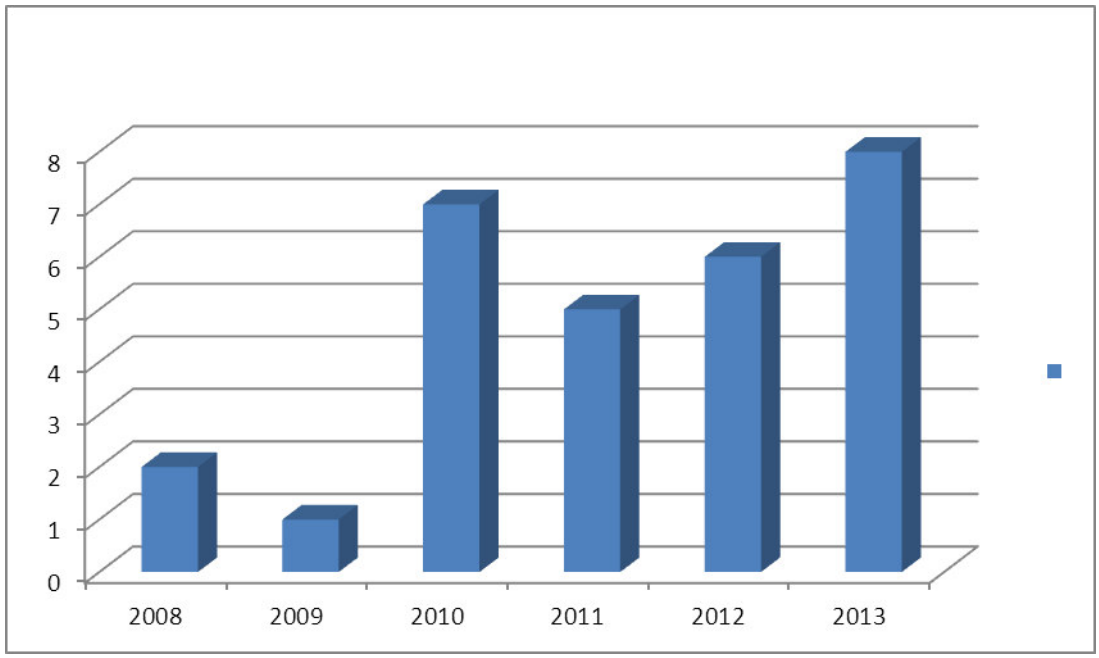

الشكل(9) تحليل الحوادث من 2008-2013 حسب الخطورة

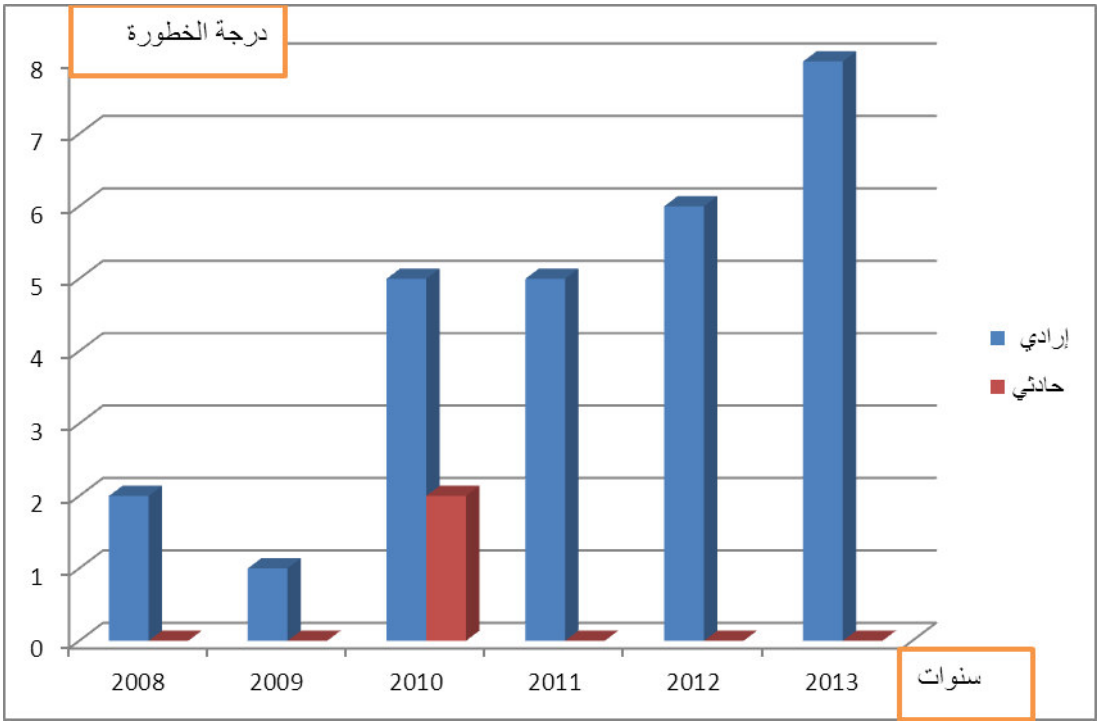

المصدر :الادارة العامة ميناء سكيكدة

التحليل: نلاحظ ان الاحداث الإرادية متزايدة و هذا يدل على التربصات و الدورات التي يقوم بها الميناء من اجل زيادة الخبرة و التحكم اكثر في العناصر البيئية، فنلاحظ أنه من [2008 الى 2013] وقع حادث فجائي واحد أما الحوادث الاخرى من [2008 – 2013] متزايدة تصل حتى 8 درجات من حيث الخطورة وهذا يدل على كثرة التربصات.

الشكل (10): تحليل الحوادث من 2008-2013 حسب المكان

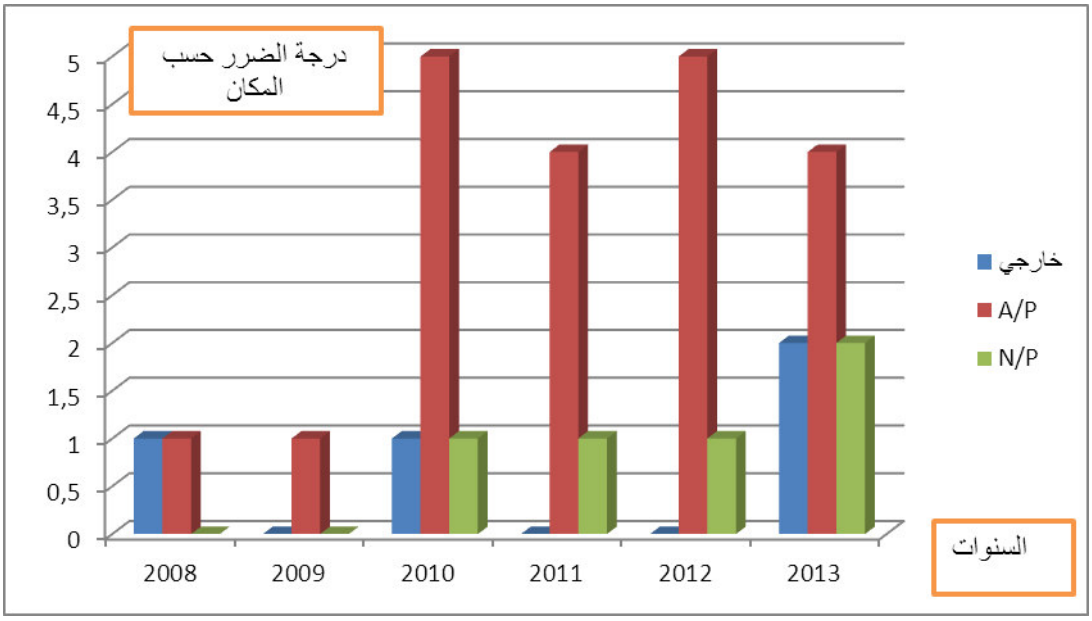

المصدر :الادارة العامة ميناء سكيكدة

التحليل: نلاحظ ان معظم الحوادث التي تضر بالبيئة المينائية معظمها داخلية أي اثناء التفريغ او التحميل او التسربات بمختلف انواعها (غازية – بترولية)،(A/P و N/P) فنلاحظ أن التسربات خلال 2008-2009 كانت بنسبة 1 و خلال الفترة 2010-2013 زادت حتى وصلت إلى حدود 5 أما الحوادث الخارجية فخلال ست سنوات سجلنا إلا 3 حوادث و ب نسب متفاوتة.

الشكل (11) : تحليل الحوادث من 208-2013 حسب الطبيعة

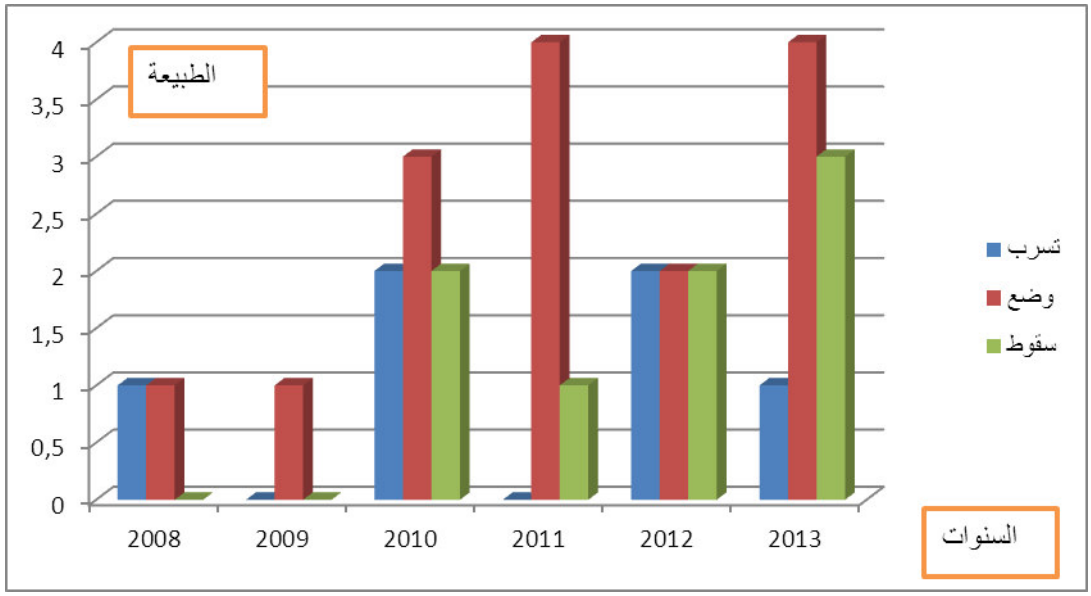

المصدر :الادارة العامة ميناء سكيكدة

التحليل: نلاحظ من هذا البيان ان النسبة المرتفعة للحوادث تأتي اثناء الشحن وخاصة المواد الغازية و البترولية، فنلاحظ أن نسبة تسرب الغازات و المواد البترولية من 2008-2013 متزايدة حيث انطلقت من 1 ووصلت إلى حدود 2 اما الحوادث التي تأتي عن طريق الوضع فتأتي بنسب مرتفعة، حيث انطلقت خلال فترة 5 سنوات من 1 الى حدود 4، اما أحداث السقوط فظهرت في السنوات الاخيرة من العينة و بنسب متفاوتة من 1 إلى 3.

الشكل (12) تحليل الحوادث من 2008 إلى 2013 حسب السبب

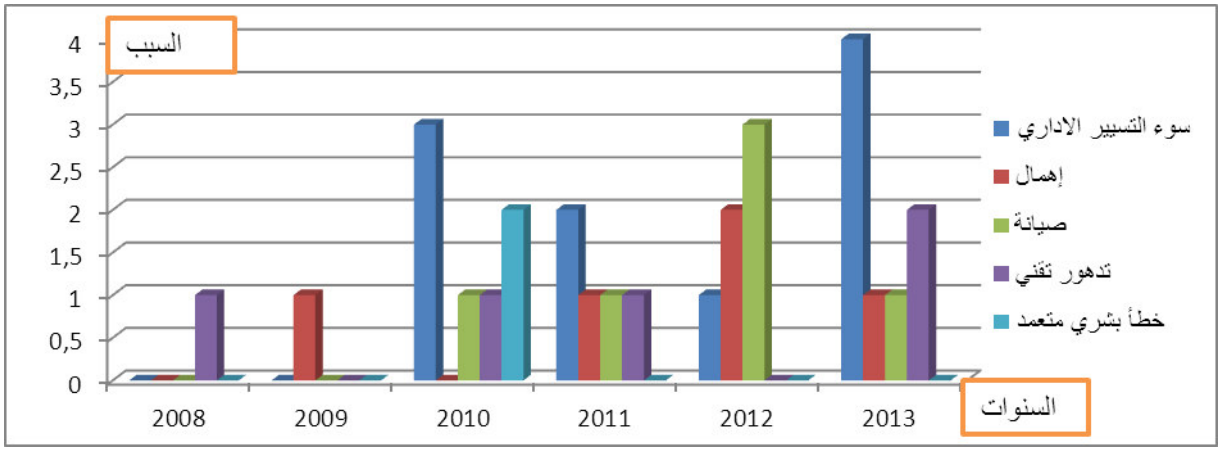

التحليل: نلاحظ أن سوء التسيير الاداري يمتاز بنسب مرتفعة حيث وصل إلى 4 ثم تليه الصيانة حيث تصل نسبة التلوث الى 3،أما التدهور التقني و الخطأ البشري فيمتاز بمعدلات منخفضة.

المطلب الرابع: نسبة تفاعل مختلف الحوادث

الشكل(5) يوضح نسبة تفاعل مختلف الحوادث

حساسية الوسط	الخطورة	الأثر	الاحتمال	التردد	الاشعاع و الكثافة	الاشارة و الدلالة
5	3	15	6	3.5	3.15	إشعاع نووي مرتفع و درجة خطورة كبيرة
5	3	15	3.5	6	315	درجة الاشعاع النووي مرتفعة خطورة كبيرة
5	3	15	6	3.5	315	اشعاع نووي مرتفع و خطورة كبيرة
5	3	15	6	3.5	315	اشعاع نووي مرتفع و خطورة كبيرة
5	3	15	6	3.5	315	اشعاع نووي مرتفع و خطورة كبيرة
5	3	15	8	3.5	420	اشعاع نووي مرتفع و خطورة كبيرة

5	3	15	6	3.5	315	اشعاع نووي مرتفع و خطورة كبيرة
1	4	4	6	1	240	اشعاع نووي مرتفع و خطورة كبيرة
5	4	20	10	1.5	300	اشعاع نووي مرتفع و خطورة كبيرة
5	3	15	6	3.5	315	اشعاع نووي مرتفع و خطورة كبيرة
5	4	20	8	2.5	400	اشارة كبيرة دلالة على خطورة كبيرة
5	4	20	10	1	200	اشعاع نووي مرتفع و خطورة كبيرة
5	4	20	10	1	200	اشعاع نووي مرتفع و خطورة كبيرة
5	5	25	10	1	200	اشعاع نووي مرتفع و خطورة كبيرة
5	5	25	10	1	200	اشعاع نووي مرتفع و خطورة كبيرة
5	5	25	10	1	200	اشعاع نووي مرتفع و خطورة كبيرة
5	4	25	10	1	250	درجة حرارة مرتفعة
5	5	25	10	1	250	اشعاع نووي مرتفع و خطورة كبيرة
5	5	25	10	1	250	درجة حرارة مرتفعة، اشعاع نووي مرتفع و خطورة كبيرة
5	5	25	10	1	250	درجة حرارة مرتفعة، اشعاع نووي مرتفع و خطورة كبيرة

6- نظام تصنيف مختلف الحوادث في الميناء

لدينا ثلاثة تصنيفات و هي وضعية نمطية، وضعية مضبوطة، وضعية حادث و لذلك سنأخذ إلا الوضعية الثالثة في العمل.[1]

وتعني معطيات الجدول السابق الذي يوضح مختلف الحوادث حسب الاشعاعات النووية و درجات الحرارة المرتفعة، وقد تم التركيز علي الاكثر خطورة (200،400) كإشعاعات تؤثر سلبا علي الميناء ومستعمليه وعلى الكائنات الحية الموجودة في محيط الميناء.

في حين تتراوح درجة الخطورة مابين (3-5) اذ تصل الى 25% من درجة التلف والفساد مما يرفع التكاليف الكلية للصيانة و التدخلات لحماية البيئة و الميناء عموما.

الشكل (6) تصنيف مختلف الحوادث الاكثر خطورة

الوسط المتأثر	الأثر	الناحية البيئية	الأسلوب الوظيفي	مهمة انتاج خبرة	تحت النشاط	النشاط
نقل البضائع	تلوث أرضي	وضع السلع	A	مهمة انتاج خدمة		
بقايا	مواد غذائية سيئة	تدهور السلع	A	حاوية مثلجة	تكديس ومعالجة السلع	
أرضي	تلوث أرضي	تسرب المواد المخبأة	A	تكديس البضائع	تكديس ومعالجة السلع	

[1] جناح الصيانة لميناء سكيكدة

		سائلة أو جامدة				
البقايا	احتلال البقايا والمساحات	تكديس البضائع والمواد سريعة التلف	A			
الهواء	التلوث الجوي	حريق – انفجار	A	رصيف ميناء بترولي		
الماء	تلوث مائي	حريق انفجاري	A	رصيف غازي		
الماء	تلوث بحري	صب الزيت	A	IGBS		
الهواء	تلوث جوي	حريق	A	زيت نفطال		
الأرض	تلوث أرضي	تسرب الزيوت من مركز التحويل	A	سونالغاز		
الهواء	تلوث جوي	حريق – انفجار	A	سونالغاز		

يركز الجدول السابق علي اهم الحوادث التي يعرفها الميناء و تصنف آلي ثلاث مستويات

المستوي العادي: يسمي بالروتيني وهي الاجراءات العادية التي يقوم بها عمال الميناء ليكون اكثر جاهزية لاستقبال البواخر وتفريغ السلع المختلفة وهي عبارة عن الحوادث المتوقعة والمتعلقة بالأعمال اليومية.

المستوي الثاني: وهي التدخلات المحدودة و المتعلقة بمختلف العمليات غير المتوقعة و لكنها تصنف من حيث الخطورة التي تستوجب تدخل عمال الميناء من اجل الحفاض علي محيط الميناء وكذلك علي الكائنات الحية.

المستوي الثالث: وهي الحوادث الخطيرة التي تصنف في اعلي مستوي للمخاطر التي يعرفها الميناء كالحرائق الكبيرة والتسربات النفطية وغرق البواخر مما يادي الي ارتفاع مستوي التلوث والاشعاعات المضرة بالكائنات الحية وكذالك البيئة العامة مما يستدعي تكاثف جهود جهات عدة لتطويق هذه الحوادث.

المطلب الخامس: الاحتياطات المتخذة و مختلف الوسائل و التكاليف لحماية البيئة.

1- الاحتياطات الداخلية:

أ-المراقبة الدورية:

- و ذلك عن طريق مراقبة المياه بشكل دوري، و هذه العملية تتم عن طريق المرصد الوطني للبيئة و التنمية المستدامة، و تتمثل المهمة الأساسية للمحطة في مراقبة كل الموانئ الموجودة عبر الولاية الميناء الجديد و القديم، ميناء القل، ميناء المرسى، ميناء سطورا بمعدل 4 مرات سنويا.

مراقبة نوعية مياه السباحة طول السنة بمعدل مرة في الشهر، مع تكثيفها خلال الموسم الصيفي إلى مرتين أو أكثر و كذلك مراقبة مياه الصرف الصناعي:

المؤسسات الخاضعة للمراقبة

- مركب تمييع الغاز الطبيعي
- مركب الواد البلاستيكية مكب تكرير البترول
- المركزية الحرارية
- مركب النقل بالأنابيب
- المؤسسة الوطنية للرخام

- خريطة تخطيطية لنقاط أخذ العينات لمياه السباحة[1]

شكل(13) خريطة تخطيطية لنقاط أخذ العينات لمياه السباحة

- هذا الجدول يعرف القيم المحدودة للوسائل الصناعية المتدفقة حسب المرسوم التنفيذي رقم 141-06 (المرصد الوطني للبيئة)

[1] المرصد الوطني للبيئة.

الشكل(7) يعرف القيم المحدودة للوسائل الصناعية المتدفقة.

الرقم	الإعدادات	الوحدة	القيم المحددة	الحدود التي لا يجب تجاوزها
1	درجة الحرارة	C°	30	30
2	PH	-	6.5-8.5	6.5-8.5
3	MES	Mg/1	35	40
4	Azote kjeldahl	"	30	40
5	Phosphor total	"	10	15
6	DCO		120	130
7	DBO5		35	40
8	Alluminium		3	5
9	Substances toxiques bioaccumulables		0.005	0.01
10	Cyanures		0.1	0.15
11	Fluor et composés		15	20
12	Indice de phénols		0.3	0.5
13	Hydrocarbures totaux		10	15
14	Huiles et graisses		20	30

15	Cadmium		0.2	0.25
16	Cuivre total		0.5	1
17	Mercure total		0.01	0.05
18	Plomb total		0.5	0.75
19	Chrome total		0.5	0.75
20	Etain total		2	2.5
21	Manganèse		1	1.5
22	Nikel total		1.5	0.75
23	Zinc total		3	5

المصدر :المرصد الوطني للبيئة سكيكدة

جدول يوضح مختلف المؤشرات البيئية في جوانبها الكيميائية والحرارية حسب المرصد الوطني للبيئة سكيكدة ويوضح مختلف التحاليل للماء والهواء والتربة ومعدلات مختلف العناصر وتصنيفه كقيم قصوى ودنيا حتى لا تتجاوز ما هو منصوص عليه في الجدول من حوادث وعناصر كيميائية معدلات الحموضة وكذالك معدلات التلوث بمختلف المواد الزيوت والشحوم.....الخ

2- التدخل البيئي المباشر بالميناء : (عملية تل بحر)

1- نشأة و تعريف هذه العملية:

هذه المنظمة عملها مكافحة التلوث للبحر بمختلف أنواعه وضعت الهدف في المرسوم التنفيذي رقم 274-94 بتاريخ 1974/09/17 يقوم بالحماية من التلوث البحري و تأسيس التصاميم الاستعجالية (تصميم تل بحر الوطني و تصميم تل بحر الجهوي و الولائي) تتكون هذه العملية من كافة وسائل الميناء الجرارات

البوارج السدود و الموانئ السابحة و السواحل المشتتة و المجمعة و كذلك حراس السواحل و الحماية المدنية و خدمات البيئة، وضع في شكل تطوير نظام صارم من الاحتياطات في الاجراءات الاكتشاف المراقبة والحراسة و المكافحة ضد كل أشكال تلوث البحر، و يعمل كذلك على التنسيق مع السلطات المدنية والعسكرية و كذلك التنظيمات الوطنية المعنية القابلة للتأقلم في حالة التدخل الاستعجالي للوسائل المسموحة للمكافحة ضد التلوث.

2- تكاليف المعدات المقتنات لحماية البيئة :

- السد العائم: قيمة السد العائم الواحد 500 000 000.00دج و هي تملك ثلاثة سدود عائمة احتياطية تحسبا لأي طارئ.
- ساحبات البوارج: قيمتها 100 000 000 000.00دج بها معدات اكتشاف المواد السامة و الغازات.
- آلة اكتشاف الغازات قيمتها 800 000 000.00دج .
- 850 000 000.00دج كمعدات متنوعة لحماية البيئة.
- مع العلم أن ميناء سكيكدة يعمل برقم اعمال يومي مقدر بـــ 1 600 000 000 دج فإذا اكتشف أن هناك تلوث من له الحق بالتضحية بهذا المبلغ من أجل الحفاظ على الحياة بصفة عامة التي ليس لها ثمن، ولنا الحق ان نسائل القائمين على شؤون الميناء في تحمل هذه التكاليف في حال ما اذا تم تطبيق المعايير الدولية في حماية البيئة ..لا شك فان الميناء محل الدراسة سيتم غلقه وللتتبع تقدير الخسارة والتكلفة التي سيتحملها الاقتصاد الوطني جراء هذا التسيب والاهمال.

1. الاحتياطات الخارجية ندخل منظمات المجتمع المدني[1] ودور الجمعيات في حماية البيئة:

يعد الحق في المشاركة Droit de participation والانتماء الحر للجمعيات صورة من صور تدعيم الديمقراطية، تحرص الكثير من الحكومات على ضمانها، شريطة أن يكون الانتماء حر وغير

[1] http://www.staralgeria.net/t1644-topic#ixzz32O1l8WAg

مقيد، ولقد نصت المادة 20 من إعلان حقوق الإنسان لعام 1948 " أنه لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية "

إلا أنه لم يكرس هذا الحق في الجزائر بصفة واضحة إلا بصدور قانون 31/90 المتعلق بالجمعيات الذي عرف الجمعية بأنها اتفاقية يجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون أو معنويون على أساس تعاقدي ولغرض غير مربح، يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محدودة أو غير محدودة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي.

تتأسس الجمعية بحضور 15 عضواً على الأقل في جمعية عامة تأسيسية، يتم من خلالها المصادقة على قانونها الأساسي، وبمجرد تأسيسها تكتسب الجمعية الشخصية المعنوية والأهلية المدنية ويمكنها حينئذ أن تمارس:

1. حق التقاضي وأن تتأسس طرفاً مدنياً أمام المحاكم المختصة بسبب الوقائع التي لها علاقة بهدف الجمعية وتلحق ضرراً بمصالح أعضاءها الفردية أو الجماعية.
2. التمثيل لدى السلطات العمومية.
3. إبرام العقود والاتفاقات التي لها علاقة بهدفها.
4. اقتناء الأملاك العقارية أو المنقولة مجاناً أو بمقابل لممارسة أنشطتها كما ينص عليها قانونها الأساسي.

ولقد أجاز قانون البيئة القديم لسنة 1983 إنشاء الجمعيات للمساهمة في حماية البيئة ، ولكن دون تبيان الدور الذي يمكن أن تلعبه وكيفيات تدخلها في هذا الميدان، كما أن هذا القانون لم يعطيها دوراً للتثقيف والتوعية البيئية التي تشكل الأرضية الحقيقية لديمقراطية بيئية منشودة، لهذا فإنه لم يكن للجمعيات في ظل قانون البيئة القديم الدور المرجو منها في مجال حماية البيئة، كما أن القضاء من جهته لم يعترف للجمعيات بهذا الدور، ولعل أحسن مثال عن ذلك القرار الصادر عن مجلس قضاء عنابة-

الغرفة المدنية– بتاريخ 25/12/1996تحت رقم:96/1130 الفاصل في النزاع القائم بين جمعية حماية البيئة ومكافحة التلوث لولاية عنابة (مستأنفة) و بين مؤسسة اسميدال (مستأنف عليها)، والذي طلبت فيه الجمعية إبعاد خزان الأمونياك التابع لمؤسسة اسميدال الذي كان يفرز غازات سامة مضرة بالصحة مع دفع التعويضات.

فعلى مستوى المحكمة الابتدائية (محكمة الحجار) رفضت الدعوى في الشكل لعدم توفر الصفة في الجمعية ولقد أيد المجلس القضائي هذا الحكم الذي اعتبر أن الجمعية غير حائزة لصفة التقاضي، مادام أن موضوع النزاع لا يدخل ضمن أهداف الجمعية ولا يلحق أي ضرر بأعضائها كما هو منصوص عليه بنص المادة 16 من قانون الجمعيات.

إلا أن المشرع وفي ظل قانون البيئة الجديد 10/03 قد دعم دور الجمعيات في حماية البيئة، إذ نص على دور الجمعيات في إبداء الرأي والمشاركة في جميع الأنشطة المتعلقة بحماية البيئة وتحسين الإطار المعيشي.

كما نص في مادته 36 على حق الجمعيات في رفع الدعاوى أمام الجهات القضائية المختصة عن كل مساس بالبيئة، وذلك حتى في الحالات التي لا تعني الأشخاص المنتسبين لها بانتظام، وبالتالي يمكن القول أنه لو عرض النزاع المذكور سابقاً (قضية إسميدال) في ظل القانون الجديد، لكان الفصل فيه يكون حتماً على وجه مخالف للحكم السابق، وذلك بسبب تقرير المشرع صراحةً على حق الجمعيات في رفع الدعاوى حتى في النزاعات التي لا تعني الأشخاص المنتسبين لها، بل ذهب المشرع إلى أبعد من ذلك عندما أقر في المادة 38 من نفس القانون على أنه يمكن للأشخاص الطبيعيين الذين تعرضوا لأضرار فردية تسبب فيها فعل الشخص نفسه أن يفوضوا جمعية معتمدة قانوناً لكي ترفع باسميهما دعوى التعويض أمام القاضي العادي أو تتأسس طرفا مدنياً أمام القضاء الجزائي، ولكن هذا التفويض يتطلب توفر جملة من الشروط وهي:

1 -لابد أن يكون التفويض من طرف شخصان طبيعيان على الأقل.

2- تعرض الأشخاص الطبيعية لأضرار فردية تسبب فيها فعل الشخص نفسه والتي تشكل مخـــــــتالفة للأحكام التشريعية المتعلقة بحماية البيئة.

3- أن يكون التفويض الذي يمنحه كل شخص معني كتابياً[1].

وبعد التواصل مع الفاعليين في المجال البيئي لم تسجل و لا تدخل لهذه المنضمات المجتمعية رغم ما يخوله له القانون من ذالك.

1الوسائل القانونية لحماية البيئة و دور القاضي في تطبيقها

خلاصـــــة:

بالرغم من تزايد اهتمام و مساعي السلطات الجزائرية في مساعي البيئة و التنمية المستدامة إلا ان انعكاس هذا التطور لم يظهر على أرض الواقع كما كشفت الجمعية الوطنية تنتج سنويا 114 ملون طن من النفايات و أن المشاريع لم تحقق أي نتائج ايجابية في محال المعالجة و لم تحقق أي نتائج إيجابية في مجال المعالجة و يرجع ذلك الى عدة أسباب نذكر منها:

- غياب الوعي لدى المواطنين بأهمية حماية البيئة.
- رغم صدور قانون حماية البيئة في الجزائر يبقي صدور التشريعات بطئا بالنظر للضروريات الملحة كما تتميز القوانين بعدم التطبيق فلو طبقت القوانين فأن 95 بالمائة من المؤسسات سواء الخاصة أو العمومية ستغلق.
- محدودية الاستثمارات المتعلقة بالبيئة و غياب القطاع الخاص، خاصة في مجال إعادة التدوير التي توفر الاقتصاد في الموارد و تخلق مناصب عمل جديدة.
- انخفاض الميزانية المخصصة في قطاع البيئة.
- تأخر المؤسسات الاقتصادية العمومية في مجال البيئة، حيث على مدار 3 عشريات لم تقم الدولة الا بتجهيز 50 بالمائة منها بأنظمة مضادة للتلوث، و لم يتم تجديد هذه الانظمة اضافة الى تأخرها في المجال الاقتصادي حيث تعاني الوحدات الصناعية العامة من التخلف في معالجي النفيات.

لهذا نرى أنه لضرورة تفعيل التشريعات البيئية لابد الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

الاقتراحات:

1- وجود تشريعات بيئية منسجمة ومتناسقة وغير متناقضة فيما بينها، وممكنة التطبيق على أرض الواقع، وتلاقيا للتعدد في النصوص القانونية ندعو إلى إيجاد تشريع بيئي موحد يكون له الأولوية

في التطبيق، والذي يقوم بتوزيع الاختصاص بين كافة الجهات ذات العلاقة بالبيئة لكي تتحمل كل جـــهة مسؤوليتها، وأن تنشأ بموجب هذا التشريع مؤسسة مؤهلة ذات استقلالية مالية وإدارية، يراعى في عملها الحياد والموضوعية، تستطيع الموازنة بين البيئة والتنمية والمصلحة الاقتصادية.

2- وجود إدارة قوية وصارمة في تطبيق التشريعات البيئية دون الأخذ بالاعتبارات الأخرى ســـوى حماية البيئة.

3- قضاء صارم وردعي في تطبيق القوانين المتعلقة بحماية البيئة، وذلك بتوفير قضاة مؤهـــــــلين ومتخصصين للنظر في القضايا البيئية بصورتيها المدنية و الجزائية، وأن تأخذ القضايا البيئية طابـــع الاستعجال للتمكن من ضبط الأضرار البيئية.

4- توعية الأفراد بضرورة الحفاظ على البيئة، كون وجود تشريعات بيئية وإدارة منظمة، وقضـــاء صارم غير كافي وحده للوقوف أمام الأخطار البيئة، إذا لم يتم تحسيس الأفراد وتوعيتهم وتدعيـــم دور الجمعيات في مجال البيئة.

La protection de l'environnement est un symbole de civisme.

ونخلص في نهاية هذا البحث إلى القول أن تحقيق حماية البيئة والمحافظة عليها يتحقق بتطبيق المعادلة التالية:

تشريعات بيئية منسجمة + إدارة صارمة في تطبيق التشريعات البيئية + قضاء رعي في مواجـــــهة المنازعات و الجرائم البيئية + توعية الأفراد بضرورة الحفاظ على البيئة.

ملاحظات عابرة:

- أثناء الجولة مع المسؤولين في الميناء تم الاشارة إلى بعض السفن التي لا يمكنها الدخول إلى ميناء امستردام مثلا نظرا لما تخلفه من ضرر على البيئة، و لكن في موانئنا يمكنها الدخول و بسلاسة ويبقى السؤال مطروح ؟؟؟
- نلاحظ أن الهيكل التنظيمي للمؤسسة لا يوجد به أي جزء أو حتى فرع مهتم بالبيئة، و كل من ساعدوني في اعطاء هذه المعلومات اعتمدوا على اجتهادات فردية فقط.

ضعف الاتصال إن لم نقل أنه غير موجود تماما بين الميناء و المنظمات الاجتماعية الاخـــــــــــرى.

و خلاصة القول أننا نؤكد ان دراسة موضوع هام جدا كموضوع التلوث البيئي و مجيئ المسؤولية البيئية فيه موضوع متجدد و دقيق، و اعترف أن البحث فيه ليس بالأمر السهل و ذلك بسبب التطور المتلاحق في دراسات حماية البيئة، و تتناف الاتجاهات الفقهية المعقدة للمشاكل الدولية البيئية، و هذا يدعوني إلى توجيه ندائي إلى المتخصصين في القانون الوطني و الدولي، و منظمات حماية البيئة لإشباع جانب المسؤولية القانونية دراسة و تمحيصا و كذلك عنصري الضرر و التعويض في هذا المجال، إضاقة إلى مسؤولية الدولة عن الأفعال التي تؤديها مسببة التلوث الذي يهدد البشرية و أن يحددوا المعيار الذي بموجبه يتم قياس درجة جسامة تلك الأفعال، و توضيح جميع هذه المفاهيم و تأصيلها بحيث لا يجدون فيها لبسا و لا غموضا.

و بالرغم من أن موضوع البحث يختص بالجانب الوطني و يتجه إلى الدول و المنظمات الدولية بحكم حجم الكارثة، إلا أني لا أغفل دور جميع البشر كل من خلال موقعه و ذلك في التأثير سلبا أو إيجابا على البيئة، و الجميع مدعوون لتحمل مسؤولية الحفاظ على البيئة، و في حال تقاعسنا و تقصيرنا في أداء هذا الواجب، فإننا نصبح حينه متآمرين في جريمة تخريب هذا الكوكب، و عقوبة هذه الجريمة عام و هو الضرر الذي يقع علينا جميعا و هو لا يعرف الحدود بل يجتازها، دون رقيب و لا حسيب و لا جواز سفر وسينتشر التلوث و أثاره في كل مكان بحيث يصعب القول بوجود مناطق آمنة منه.

رغم هذا كله فإن الأوان لم يفت بعد إذ لابد من وجود التضامن و التعاون البيئي و يكن لزاما على المنظمات الدولية تنسيق الجهود فيما بينها، و على الدول سن القوانين و التشريعات البيئية الصارمة و ملئ الفراغ القانوني في مجال حماية البيئة، و على وسائل الاعلام، تجييش جهودها الجبارة في سبيل التوعية البيئية، و الهدف أن يحيى الانسان حياة مستقرة و آمنة ، خالية من المخاطر و الامراض و بعيدة عن كل مظاهر الخوف و القلق، لنحقق بهدها أملنا المنشود.

من خلال هذه الدراسة سعينا إلى تناول مفهوم المسؤولية الاجتماعية و تسليط الضوء على المسؤولية البيئية وكمحاولة لدراسة هذا الجانب أردنا التعرف على الاطار العام لكل من المسؤولية الاجتماعية و كذلك الجانب البيئي و العلاقة الموجودة بينهما حيث تناولنا:

- الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية، إذ حاولنا معرفة مختلف المفاهيم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية و أسباب ظهور هذا المصطلح بالإضافة إلى التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية و التزام المؤسسة الاجتماعية حسب تقسيم كارول إلى 4 أقسام :البعد الاقتصادي القانوني، الاخلاقي والانساني.
- الفصل الثاني: الاطار النظري و المفاهيمي للبيئة و المشاكل البيئية و كذلك معرفة علاقة علم الاقتصاد بالبيئة و المشكلات البيئية التي توصلنا إلى ان المسؤولية الاجتماعية هي الدافع لتبني سياسة بيئية مسؤولة، و كذلك صياغة السياسة البيئية المسؤولة اجتماعيا و مختلف مؤشرات الأداء البيئي.
- أما الجزء التطبيقي: و المتمثل في الدراسة التطبيقية و التي جاءت تحت عنوان الحوكمة المجتمعية في المؤسسات الاقتصادية
  - دراسة حالة ميناء سكيكدة

توصلنا إلى الاجابة على فرضيات البحث كما يلي:

- بالنسبة للفرضية الأولى: أغلبية اطارات و مسيري الميناء يوافقون على أبعاد المسؤولية الاجتماعية، الاقتصادية ، القانونية ، الاخلاقية والإنسانية.
- أغلبية اطارات و مسيري الميناء يوافقون على مبدأ حوكمة الميناء (وضع اطار فعال لحوكمة الشركات، حفظ حقوق المساهمين، المعاملة المتساوية للمساهمين، دور أصحاب المصالح

الافصاح و الشفافية، مسؤوليات مجلس الادارة...) مما نستنتج أن الميناء يقوم بتطبيق حوكمة المؤسسات

- بالنسبة للفرضية الثالثة : نجد أن منظمات المجتمع بمختلف أنواعه لا تساهم في الحوكمة المجتمعية خاصة في مجال الحفاظ على البيئة.

النتائج:

- تحسين صورة الميناء في المجتمع.
- تعزيز القدرة التنافسية للميناء وطنيا وعالميا.
- حصول المؤسسة على شهادات الايزو مثل شهادة الايزو للبيئة و شهادة الايزو للأمن و الوقاية في العمل.

أهم التوصيات

- ضرورة اهتمام المؤسسة بتبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية
- ضرورة عقد ندوات متخصصة في المسؤولية الاجتماعية.
- يجب على الهيئات و المنظمات زيادة الدور الاجتماعي من خلال الزام الشركات بتبني فكرة المسؤولية الاجتماعية.
- ضرورة الميناء بزيادة الدور الرقابي خاصة في جانب البيئة.

و في الأخير ينبغي الاشارة الى أن افكار التوجه نحو البيئة و التنمية المستدامة محتواه في الدين الاسلامي حيث أظهر الله سبحانه و تعالى من أن خلق الارض أهمية العناصر الموجودة عليها و يبين لنا العديد من الآيات كيف خلق الارض و كيف سخر لنا مواردها من ماء و شمس و قمر. قال تعالى"وَالأَنْعَامَ

خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ " النحل الآية 5. في آياتها نعم الله المتعددة المسخرة للإنسان كما اظهر الدين الاسلام أساس العمل مع البيئة و نهى عن الاسراف بكل أشكاله، لأن الله خلق كل شيء بقدر قال تعالى: "وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ { 7 } أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ { 8 } وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ { 9} " الرحمان 7-9. و دعانا إلى المحافظة على البيئة من خلال العديد من الآيات والأحاديث النبوية قال الرسول ص "إذا قامت القيامة و بيد أحدكم فسيلة فليغرسها " و بقى السؤال المطروح ماهي أبعاد البيئة و المشاكل البيئية في الاقتصاد الاسلامي و كيف نستطيع تكييف الصيغ التمويلية للاقتصاد الاسلامي لتمويل أنشطة حماية البيئة.

آفاق البحث:

- التكلفة الاجتماعية للتلوث البيئي.
- المحابة الخضراء كمدخل بيئي.

1- المراجع باللغة العربية

- **الكتب:**

- نظام موسيسويدان، شفيق إبراهيم حداد: التسويق مفاهيم معاصرة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2003.
- نزار عبد المجيد البرواري، أحمد محمد فهمي البرزنجي، استراتجيات التسويق (المفاهيم، الأسس والوظائف)، عمان، دار وائل للنشر، 2004.
- نجم عبود نجم، أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال، الوراق للنشر والتوزيع عمان (الأردن)، 2006.
- ثامر البكري، التسويق أسس ومفاهيم معاصرة، دار البازوري للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان (الأردن)، 2006.
- كامل محمد المغربي، الإدارة (أصالة المبادئ ووظائف المنشأة مع حداثة وتحديات القرن الحادي والعشرين)، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان (الأردن)، 2007.
- طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدى محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، عمان، 2005.
- محمد الصيرفي، المسؤولية الاجتماعية للإدارة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2007.
- مولاي لخضر عبد الرزاق، بوزيد سابح، دور الاقتصاد الإسلامي في تعزيز مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات،مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، غرداية، الجزائر2010.

- صالح السحيباني، المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص فـــي التنميـــة، حالـــة تطبيقية على المملكة العربية السعودية مداخلة مقدمة ضمن أعمال المؤتمر الـــدولي حـــول القطـــاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف، بيروت (لبنان) المنعقدة بالفترة 25/23مارس 2009.
- سعيد علي الراشدي، الإدارة بالشفافية، دار كنوز للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2007،.(طـــاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريـــس، الإدارة والاســـتراتيجية (منصـــور منهجـــي متكامل)، دار وائل للنشر، طبعة (1)، عمان الأردن، 2007.
- د. زين الدين عبد المقصود، البيئة و الانسان، " علاقات و مشكلات"" دار البحوث العلمية 1981.
- د. جمال عويس السيد، الملوثات الكيميائية للبيئـــة، طبعـــة الاولـــى مصـــر: دار الفـــدر للتوزيـــع والنصر2000.
- عصام نور، الانسان و البيئة في عالم متغير، الاسكندرية: مؤسسة الشباب الجامعية 2002، ص 2.
- د عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة، مصر: دار امين للطباعة. 2003.
- علياء حاتوع، بران محمد حمدان ابو دبة، علم البيئة. الطبعة الثاني ، عمان ، دار الشروق، 1969.
- فتحي عبد العزيز عقبة، دورة السموم الملوثات البيئية في مكونات النظام البيئي. مصر. دار البحوث العلمية 2000.
- لرمضان محمد مقلد، أحمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عايد، اقتصاديات الموارد البيئيـــة. مصر: الدر الجامعية2004.
- السيد أحمد عبدالخالق، أحمد بديع بالليح "تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي" مصر: الدار الجامعية 2003.
- أحمد كامل حجازي، تقييم الأثر البيئي، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الثاني، ،ط2، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006.

- الحوكمة البيئية المحلية في ظل إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر الواقع و الآفاق

- **المذكرات:**

- فؤاد محمد حسين المهدي، أطروحة دكتوراه تحت عنوان الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك، دراسة تحليلية لاراء عينة من المديرين والمستهلكين في عينة من المنظمات المصنعة للمنتجات الغذائية في الجمهورية اليمنية، 2003.
- طاهر خامرة، مذكرة ماجيستر تحت عنوان المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لماهية المسؤولية الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة حالة سوناطراك، جامعة ورقلة، بتاريخ 2007/12/12.
- عريوة محاد، دور بطاقة الأداء المتوازن في تقييم وقياس الأداء المستدام بالمؤسسات المتوسطة للصناعات الغذائية – دراسة مقارنة بين ملبنة الحضنة بالمسيلة وملبنة التل بسطيف، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة سطيف، 2011.

- **المجلات:**

- صالح العصفور، التقييم البيئي للمشاريع، مجلة جسر التنمية، العدد 43، المعهد العربي للتخطيط 2005، الكويت .

- **التقارير:**

- زكية مقرى، بليزاك عبد الحليم، أثر تبني المسؤولية على تنمية الموارد البشرية، مداخلة مقدمة ضمن أعمال المتلقى العلمي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، المنعقد في 15/14 فيفري 2012.
- منصف شرقي، دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال (دراسة حالة مؤسسة سوناطراك)، مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى العلمي الثالث حول المنظمات الأعمال

والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشـــار، المنعقـــدة بالفترة 15/14 فيفري 2012.

- الشريف بقة، عبد الرحمان العايب، التنمية المستدامة والتحديات الجديدة المطروحة أمام المؤسســـات الاقتصادية مع الإشارة للوضع الراهن للجزائر، بحوث وأوراق عمل المؤتمر الدولي حول التنميـــة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، 2008.
- أحمد كامل حجازي، تقييم الأثر البيئي، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الثاني، ،ط2، الدار العربية للعلوم، بيروت،
- عبد الرحمان العايب، عبد الرحمان العايب، التحكم في الأداء الشـــامل للمؤسســـة الاقتصـــادية فـــي الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة : حالة قطاع صناعة الاسمنت بالجزائر، الملتقى الـــدولي حول: أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المســـتدامة، جامعـــة المســـيلة، الجزائـــر، أيـــام 10-2009/11/11.

- **وثائق حكومية:**

- الادارة العامة للمرصد الوطني للبيئة
- الادارة العامة لميناء سكيكدة
- الادارة العام لميناء سكيكدة
- الادارة العامة لميناء سكيكدة.
- المصـــــدر : منتـــــديات ســـــتار الجيريـــــا-http://www.staralgeria.net/t1644 : topic#ixzz32O29vW4G
- أرشيف ميناء سكيكدة
- جناح الصيانة لميناء سكيكدة

- المرصد الوطني للبيئة.
- الوسائل القانونية لحماية البيئة و دور القاضي في تطبيقها

2- المراجع باللغة الفرنسية:

- http://www.staralgeria.net/t1644-topic#ixzz32O1l8WAg
- Union européenne, disponiblesur le site : www.europa.eu.int/comm/employment social consulté
- Schermerhorn, R. John, Management, 6th Edition, John wily & Sons, Inc, 2001.
- Martory. b, Crozet. D, Gestion Des RessourcesHumaines: Pilotage Social Et Performance, Imprimeriechirat, Paris, P: 160.
- Ibid, P 4
- BOUZIANE Mahieddine, Séminaire Management de la qualité, ESG, paris 2003.
- Octave Gélinier, etoutre, développement durable pour uneentreprisecompétitive et responsable, ESF éditeur, 3éme édition, 2005, P: 97.
- Astudy group for developing a system for environmental accounting, developing an environmental accounting system, environmental agency, Japan, 2000.

- **المواقع الالكترونية:**

- www.woldbank.orgconsulter 28.12. 2012 .
- http://www.wbcsd.org consulter le 28.12. 2012 .
- http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com
- http://www.bchaib.net/mas/index.php?option
- http://www.bchaib.net/mas/index.php?option
- www.alnaba.com le 25/06/2010.
- www.wildif-pal.org,p3
- www.ary.org.htm,p:2-3 le 28/07/2005.
- www.duraz.net.htm;op.cit, p2 le 07/07/2005.
- www.ary.org.htm,p:2-3 le 28/07/2005
- www.ary.org.htm,p 2le 25-05-2012
- http:www. ecobase21.antidot.net/fichiers/Ecoeff.html: 05/11/2010.

ملخص

الحوكمة المجتمعية في المؤسسات الاقتصادية

تهدف هذه الدراسة الي معرفة الدور الذي تلعبه المسؤولية الاجتماعية في تحسين الاداء البئي ، وتهدف إلى دراسة الإطار النظري والمفاهيمي لمفهومي المسؤولية الاجتماعية، كما تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد العلاقة التي تربط المسؤولية الاجتماعية، و المسؤولية البيئية .

من خلال دراستنا توصلنا إلى النتائج التالية:

- **المسؤولية الاجتماعية هي التزام المؤسسة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، أبعاده تتمثل في: البعد الاقتصادي، القانوني، الأخلاقي، الإنساني**
- **تحسين صورة الميناء في المجتمع.**
- **تعزيز القدرة التنافسية للميناء وطنيا و عالميا.**
- **حصول المؤسسة على شهادات الايزو مثل شهادة الايزو للبيئة و شهادة الايزو للأمن و الوقاية في العمل.**

أهم التوصيات

- **ضرورة اهتمام المؤسسة بتبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية**
- **ضرورة عقد ندوات متخصصة في المسؤولية الاجتماعية.**
- **يجب على الهيئات و المنظمات زيادة الدور الاجتماعي من خلال الزام الشركات بتبني فكرة المسؤولية الاجتماعية.**
- **ضرورة الميناء بزيادة الدور الرقابي خاصة في جانب البيئة .**

و في الأخير ينبغي الاشارة غلى أن افكار التوجه نحو البيئة و التنمية المستدامة محتواه في الدين الاسلامي حيث أظهر الله سبحانه و تعالى من أن خلق الارض أهمية العناصر الموجودة عليها و يبين لنا العديد من الآيات كيف خلق الارض و كيف سخر لنا مواردها من ماء و شمس و قمر. قال تعالى "وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ " النحل الآية 5. في آياتها نعم الله المتعددة المسخرة للإنسان كما اظهر الدين الاسلام أساس العمل مع البيئة و نهى عن الاسراف بكل أشكاله، لأن الله خلق كل شيء بقدر قال تعالى: " وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ { 7 } أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ { 8 } وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ { 9 } " الرحمان 7-9. و دعانا إلى المحافظة على البيئة من خلال العديد من الآيات و الأحاديث النبوية قال الرسول ص "إذا قامت القيامة و بيد أحدكم فسيلة فليغرسها " و بقى السؤال المطروح ماهي أبعاد البيئة و المشاكل البيئية في الاقتصاد الاسلامي و كيف نستطيع تكييف الصيغ التمويلية للاقتصاد الاسلامي لتمويل أنشطة حماية البيئة.

La gouvernance communautaire dans les institutions économiques

Cette étude vise à déterminer le rôle de la responsabilité sociale dans l'amélioration de la performance d'Albi , et vise à étudier le cadre théorique et conceptuel des concepts de responsabilité sociale , l'objectif de cette étude était de trouver la relation entre la responsabilité sociale et la responsabilité environnementale.

Grâce à notre étude, nous sommes arrivés à des conclusions suivantes:

•La responsabilité sociale est l'engagement de l'institution à la communauté dans laquelle elle opère , ses dimensions sont : la dimension économique , juridique, moral , humanitaire

•améliorer l'image du port dans la communauté.

•améliorer la compétitivité du port de niveau national et international.

•Fondation pour les certifications ISO comme la certification ISO pour l'environnement et le certificat ISO pour la sécurité et la prévention au travail.

les recommandations les plus importantes

•Prêter attention à l'institution d'adopter le concept de la responsabilité sociale

•la nécessité de tenir des séminaires spécialisés en matière de responsabilité sociale.

•Les organismes et organisations à accroître le rôle social en obligeant les entreprises à adopter l'idée de la responsabilité sociale.

•la nécessité de renforcer le rôle de surveillance du port dans le côté d'un environnement privé.

Et celui-ci est à noter que les idées d'orientation bouillante décalés l'environnement et le contenu de développement durable dans la religion islamique , où il a montré Dieu Tout-Puissant et l'importance de la création d' éléments de terre en eux et nous montre combien versets créer sol et moqués de nous comment les ressources de l'eau et le soleil et la lune . Il dit: « Les bovins créés où votre chaleur et avantages , y compris manger " abeille verset 5 Dans les versets Oui Dieu plusieurs farce à l'homme ont également montré la religion de l'islam la base des travaux avec l'environnement et interdit extravagant sous toutes ses formes , parce que Dieu a créé tout autant comme il le dit : . " Le ciel levé et mettre le reste de { 7 } ne pas transgresser dans la balance { 8 } et garder le poids de la justice et de ne pas perdre l'équilibre { 9 } " Rahman 7-9 . Et nous a invités à préserver l'environnement à travers les nombreux versets et hadith, le Prophète a dit Y " si la résurrection et cependant l'un de vous tirer Vlegrsha " et est resté la question Quelles sont les dimensions de l'environnement et les problèmes environnementaux de l'économie islamique et comment nous pouvons les formules de conditionnement financement de l'économie , les activités de la finance islamique la protection de l'environnement.

القوانين

-1أمر رقم 155/66 المؤرخ في 08 يونيو 1966 المتضمن لقانون الإجراءات الجزائية.

-2أمر رقم 156/66 المؤرخ في 08 يونيو 1966 المتضمن لقانون العقوبات.

-3أمر رقم 58/75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المعدل والمتمم بالقانون رقم 10/05 المؤرخ في 20يونيو 2005 المتضمن القانون المدني.

-4أمر رقم 80/76 المؤرخ في 23 أكتوبر 1976 المعدل والمتمم بالقانون رقم 05/98 المؤرخ في 25يونيو 1998 المتضمن القانون البحري.

-5قانون رقم 03/83 المؤرخ في 05 فيفري 1983 المتعلق بحماية البيئة.

-6قانون رقم 12/84 المؤرخ في 23 يوليو 1984 المعدل والمتمم بالقانون رقم 20/91 المؤرخ في 02ديسمبر 1991 المتضمن النظام العام للغابات.

-7قانون رقم 05/85 المؤرخ في 16 فبراير 1985 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها.

-8قانون رقم 02/89 المؤرخ في 07 فبراير 1989 المتعلق بحماية المستهلك.

-9قانون رقم 08/90 المؤرخ في 07 أفريل 1990 والمتعلق بالبلدية.

-10قانون رقم 09/90 المؤرخ في 07 أفريل 1990 والمتعلق بالولاية.

-11قانون رقم 29/90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المعدل و المتمم بالقانون رقم 05/04 المؤرخ في 14 غشت 2004 والمتعلق بالتهيئة والتعمير.

-12قانون رقم 31/90 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 والمتعلق بالجمعيات.

-13قانون 04/98 المؤرخ في 1998/06/15 المتعلق بحماية التراث الثقافي

-14قانون رقم 10/01 المؤرخ في 03 يوليو 2001 والمتضمن قانون المناجم.

-15قانون رقم 11/01 المؤرخ في 03 يوليو 2001 والمتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات.

-16قانون رقم 19/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.

-17قانون رقم 20/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة.

-18قانون رقم 02/02 المؤرخ في 05 فبراير 2002 والمتعلق بحماية الساحل وتثمينه.

-19قانون رقم 01/03 المؤرخ في 17 فبراير 2003 والمتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة.

-20قانون رقم 02/03 المؤرخ في 17 فبراير 2003 المحدد للقواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ.

-21قانون رقم 03/03 المؤرخ في 17 فبراير 2003 والمتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية.

-22قانون رقم 10/03 المؤرخ في 19 يوليو 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

-23قانون رقم 06/04 المؤرخ في 14 غشت 2004 والمتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري.

-24قانون رقم 07/04 المؤرخ في 21 غشت 2004 والمتعلق بقانون الصيد.

-25قانون رقم 12/05 المؤرخ في 04 سبتمبر 2005 والمتعلق بقانون المياه.

ب-المراسيم:

-1المرسوم الرئاسي رقم 277/88 المؤرخ في 05 نوفمبر 1988 المتضمن اختصاصات أسلاك المفتشين المكلفين بحماية البيئة وتنظيمها وعملها.

-2المرسوم الرئاسي رقم 01/96 المؤرخ في 05 جانفي 1996 المتعلق بتعيين أعضاء الحكومة.

-3المرسوم التنفيذي رقم 78/90 المؤرخ في 27 فيفري 1990 والمتعلق بدراسات التأثير في البيئة.

-4المرسوم التنفيذي رقم 339/98 المؤرخ في 03 نوفمبر 1998 الذي يضبط التنظيم الذي يطبق على المنشآت المصنفة ويحدد قائمتها.

-5المرسوم التنفيذي رقم 276/98 المؤرخ في 12 سبتمبر 1998 المؤهل للموظفين لتمثيل الإدارة المكلفة بالبيئة أمام العدالة.

-6المرسوم التنفيذي رقم 253/99 المؤرخ في 07 نوفمبر 1999 المتضمن تشكيلة لجنة حراسة ومراقبة المنشآت المصنفة وتنظيمها وسيرها.

-7المرسوم التنفيذي رقم 08/01 المؤرخ في 07 جانفي 2001 المحدد لصلاحيات وزير تهيئة الإقليم والبيئة.

-8المرسوم التنفيذي رقم 09/01 المؤرخ في 07 جانفي 2001 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية ووزارة تهيئة الإقليم والبيئة.

-9المرسوم التنفيذي رقم 115/02 المؤرخ في 03 أفريل 2002 والمتضمن إنشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.

-10المرسوم التنفيذي رقم 175/02 المؤرخ في 20 ماي 2002 المحدد لإختصاصات الوكالة الوطنية للنفايات، تشكيلها وكيفية عملها.

-11المرسوم التنفيذي رقم 493/03 المؤرخ في 17 ديسمبر 2003 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 96/59المؤرخ في 27 جانفي 1996 والمتضمن المفتشية العامة للبيئة وتنظيم عملها.

01 الملحق رقم

Volet Environnement

الحالة البيئية

L'Entreprise Portuaire de Skikda est un établissement classé regroupant plusieurs installations classées pour la protection de l'environnement.

Bien que l'EPS ne dispose que d'installations classées de troisième catégorie (station lavage et ateliers maintenance et travaux), plusieurs installations spécialisées (concessions) sont implantées dans le domaine portuaire, l'EPS veille à ce que les propriétaires des concessions respectent en permanence les prescriptions techniques d'exploitation et ne créent pas de conséquences irréversibles en terme d'environnement ou de sécurité. Ces dispositions sont spécifiées au niveau des contrats de concession.

Les contrats prévoient les dispositions en matière de respect de l'environnement des propriétaires et des dispositions à prendre en cas de constat d'écart majeur pouvant être à l'origine d'un incident majeur (sécurité, environnement).

Dans le souci d'atteindre les objectifs assignés et cités ci après, l'E.P.Skikda a réalisé durant l'exercice 2013 :

La mise en conformité par rapport aux exigences légales et réglementaires auxquelles l'Entreprise a souscrit en matière de protection de l'Environnement

L'Entreprise a réalisé une revue de conformité réglementaire en matière d'exigences légales applicables à la protection de l'Environnement. Il ressort :

- Conformément au Décret exécutif n° 09-209 11 juin 2009 fixant les modalités d'octroi de l'autorisation de déversement des eaux usées autres que domestiques dans un réseau public d'assainissement ou dans une station d'épuration, octroi de l'autorisation de rejet des eaux de la station lavage dans un réseau public d'assainissement auprès de la Direction des ressources sous réserve d'effectuer des analyses physico chimiques des rejets périodiquement ; opération assurée par l'Observatoire National de l'Environnement et du Développement Durable.
- Les eaux de lavage subissent un traitement physique dans un bassin de décantation avant leur rejet.

Réduire les consommations d'énergie électrique, papier, cartouches et toners de 20 % par rapport à l'exercice 2012

Bilan des consommations exercices 2012 et 2013

	Consommation 2012	Consommation 2013	Objectif	Taux de réalisation de l'objectif
Electricité	13 943 520,46 (DA)	11 091 744,15 (DA)	-20%	-20,45 %
Papier	2 100 rames	1900 rames	-20%	-9,52 %
Toner et Cartouches	1379 unités	1300	-20%	-5,72 %

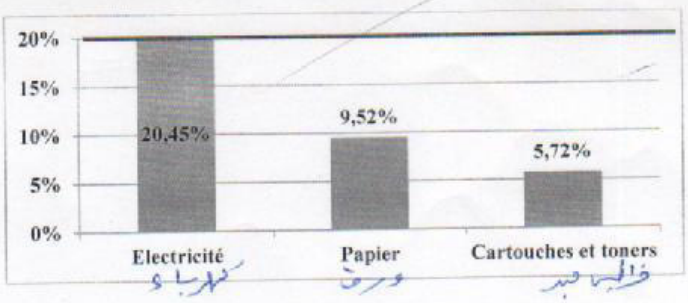

Préserver la qualité des plans d'eau

En plus du matériel de lutte anti pollution dont dispose l'entreprise : Remorqueurs, canots d'amarrage, pousseurs, vedettes de pilotages, barges de récupérations, barrages flottants, feuilles absorbantes…,

L'E.P.S a établi une convention avec la Station de surveillance de Skikda (Observatoire Nationale de l'Environnement et du Développement Durable) afin de surveiller la qualité des plans d'eau portuaires. Le laboratoire procède à des prélèvements d'échantillons chaque deux (02) mois au niveau de quatorze (14) points:

- Dix (10) à l'Ancien Port;
- Quatre (04) au Nouveau Port.

Ces stations son réparties comme suit:

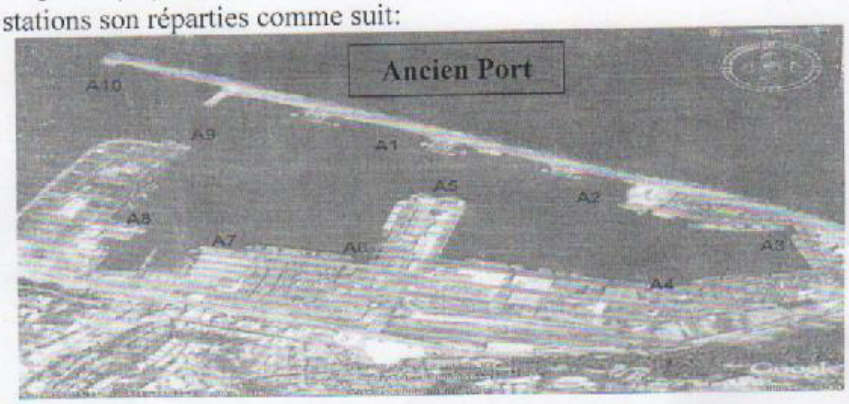

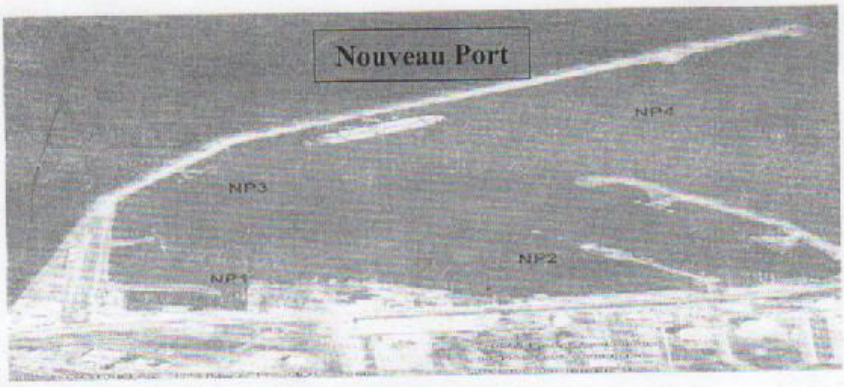

Résultats des analyses pour les exercices 2012 et 2013

نتائج تحاليل تطبيقات 2012م و 2013

Température درجة الحرارة

2012	Fév فيفري	Avr أفريل	Jui جوان	Aoû أوت	Oct أكتوبر	Déc ديسمبر	Moy متوسط	Ecart type الفارق	N D 06-141
A1	14,1	17,3	22,3	27,7	22,1	16,1	**19,93**	**4,59**	**30**
A2	14,4	17,9	22,9	29,2	21,1	15,9	**20,23**	**4,94**	**30**
A3	14,1	17,9	23,1	28,9	22,2	15,8	**20,33**	**5,00**	**30**
A4	14	17,4	23	28,6	22,7	15,9	**20,27**	**4,99**	**30**
A5	14,1	17,3	23,1	25,9	22,2	15,9	**19,75**	**4,24**	**30**
A6	14,3	18,2	22,9	28,8	22,2	16,3	**20,45**	**4,81**	**30**
A7	14,3	18,1	22,5	29,1	22,1	16,5	**20,43**	**4,84**	**30**
A8	14,4	17,7	22,5	29,2	22,5	16,1	**20,4**	**4,97**	**30**
A9	14,4	17,4	22,5	28,3	22,1	16,1	**20,13**	**4,70**	**30**
A10	14,5	17,2	21	27,4	22,2	16,8	**19,85**	**4,26**	**30**
NP1	14,4	17,1	21,5	27	22,1	15,6	**19,62**	**4,36**	**30**
NP2	14,7	17,1	21,5	27,9	22,3	16,4	**19,98**	**4,46**	**30**
NP3	14,8	17,3	21,6	27,3	22,1	16,6	**19,95**	**4,21**	**30**
NP4	14,5	17,8	21,4	27,9	22,2	16,6	**20,07**	**4,39**	**30**

2013	Fév	Avr	Jui	Aoû	Oct	Déc	Moy	Ecart type	N D 06-141
A1	14,5	19,4	22,5	25,1	25	16,4	**20,48**	**4,07**	30
A2	14,4	19,5	24,4	26	25	16	**20,88**	**4,53**	30
A3	14,4	20,4	22,7	25,9	25,1	16	**20,75**	**4,33**	30
A4	14,2	19,6	23,3	25,9	25,2	16	**20,7**	**4,46**	30
A5	14,3	19,1	24,6	25,3	25	16	**20,72**	**4,48**	30
A6	15,2	19,1	23,7	23,7	24,8	16,4	**20,48**	**3,78**	30
A7	14,8	19,6	23,6	24,6	24,9	15,7	**20,53**	**4,13**	30
A8	14,5	19,1	24,6	24,7	24,9	16,4	**20,7**	**4,25**	30
A9	14,4	19,1	24,6	25,5	24,9	16,8	**20,88**	**4,34**	30
A10	14,7	19,1	23,6	26,3	25,1	16,8	**20,93**	**4,33**	30
NP1	15,5	19,1	23,6	26,3	24,6	16,2	**20,88**	**4,18**	30
NP2	15,6	19,1	23,2	26,3	24,8	16,4	**20,9**	**4,11**	30
NP3	15,6	19,1	22,4	26,3	24,6	16,4	**20,73**	**4,01**	30
NP4	15,6	18,9	23,3	26,3	24,7	16,4	**20,87**	**4,12**	30

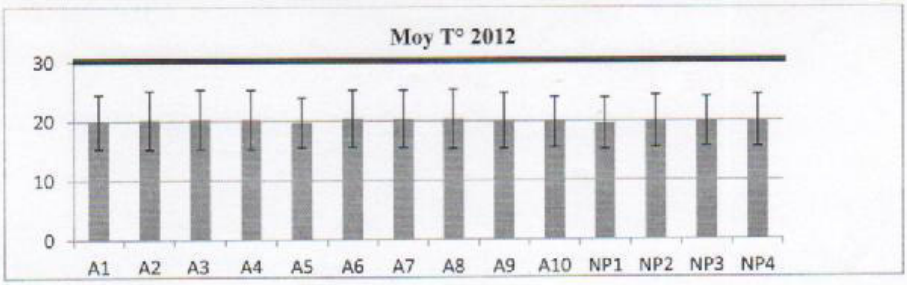

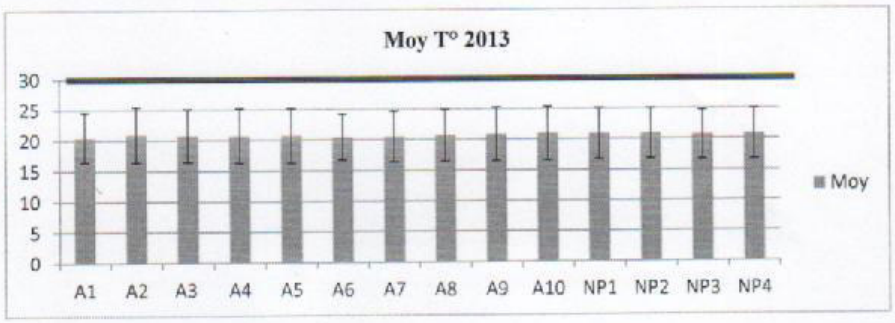

PH

2012	Fév	Avr	Jui	Aoû	Oct	Déc	Moy	Ecart type	N D 06-141	
A1	7,85	8,13	8,1	8,15	8	7,5	7,96	0,23	6,5	8,5
A2	8,01	8,1	8,1	8,1	8	7,5	7,97	0,21	6,5	8,5
A3	8,01	8,4	8,08	8,05	7,5	7,5	7,92	0,32	6,5	8,5
A4	8	7,84	8,01	8,1	7,5	7,5	7,83	0,24	6,5	8,5
A5	8,01	8,1	8,05	8,25	8	7,5	7,99	0,23	6,5	8,5
A6	7,6	7,9	7,88	8,1	7,5	7,5	7,75	0,23	6,5	8,5
A7	7,99	8,02	8,02	8,1	7,5	7,5	7,86	0,25	6,5	8,5
A8	7,88	8,12	8,15	8,23	8	7,5	7,98	0,24	6,5	8,5
A9	7,9	8,12	8,1	8,2	7,5	7,75	7,93	0,24	6,5	8,5
A10	7,9	8,11	8,12	8,15	8	7,75	8,01	0,14	6,5	8,5
NP1	7,89	7,93	8,01	8,2	8	7,5	7,92	0,21	6,5	8,5
NP2	7,89	8,09	8,09	8,1	8	7,5	7,95	0,21	6,5	8,5
NP3	7,8	8,07	8,11	8,18	8	7,5	7,94	0,23	6,5	8,5
NP4	7,88	8,05	8,1	8,18	8	7,5	7,95	0,22	6,5	8,5

2013	Fév	Avr	Jui	Aoû	Oct	Déc	Moy	Ecart type	N D 06-141	
A1	7,3	8	8,15	8,2	8,2	7,85	7,95	0,32	6,5	8,5
A2	7,1	8,5	8,09	8,18	8,29	7,83	8,00	0,45	6,5	8,5
A3	7,15	8	7,94	8,18	8,2	7,83	7,88	0,35	6,5	8,5
A4	7,25	8	8,11	8,17	8,22	7,8	7,93	0,33	6,5	8,5

جدول استرجاع و تخلص مختلف انواع النفايات الخطيرة . 2012 / 2013

Tableau récapitulatif des évacuations des différents types de déchets Exercices 2012 et 2013

Dénomination du déchet	Code (D 6-104)	Type	2012	2013	Mode d'élimination
Décombres	17.1.4	I	720 T	1600 m³	CET BOUABBAZ.
Huiles usagées	13.2.5	SD	19 m³	28 m³	Récupérées par NAFTAL.
Huiles usagées (DREDGING)	13.2.5	SD	/	34 m³	Récupérées par EURL SAIAB.
Huiles usagées (DREDGING)	13.2.5	SD	/	27 m³	Récupérées par NAFTAL.
Batteries usagées	16.6.1	SD	/	150 unités	Récupérées par EMPEC Sétif.
Fer rond à béton	17.4.5	S	/	118 frdx	Récupérés par l'ERE.
Véhicules hors d'usage	16.1.3	S	/	04 unités	Récupérés par l'ERE.
Déchets ferreux	16.1.14	S	/	302.36 T	Récupérés par l'ERE suite à convention.
Filtres	16.1.4	SD		200 unités	Récupérés par l'ERE suite à convention.
Ciment (périmé)	17.1.99	I	08 T	/	Récupéré par CLEAN-SKI.
Viande avariée	2.2.3	S	25 T	/	Enfouies au niveau du Port Sec 18 Ha.
Ail avarié	2.3.4	S	28 T	/	Enfoui au niveau d'un terrain sis à EL HADAIK (pris en charge par le client).
Pattes de poulets avariés	2.1.2	S	78 T	/	Enfouies au niveau du Port Sec 18 Ha.

Tous les mouvements de déchets sont soumis à autorisations signées par la Direction de l'Environnement et l'organisme récupérateur.

Les déchets spéciaux dangereux sont déclarés à la fin de chaque exercice, conformément aux dispositions du décret exécutif n° 05-315 du 10 septembre 2005 fixant les modalités de déclaration des déchets spéciaux dangereux.

Promouvoir l'utilisation des énergies renouvelables

تطوير استعمال طاقات متجددة

- Installation de cellules photovoltaïques au niveau de la station amarrage : Projet inscrit pour l'exercice 2014.

Réduire la pollution atmosphérique à la source

- Acquérir des équipements à faible indice de pollution.

A5	7,5	8	8,12	8,19	8,21	7,82	**7,97**	**0,25**	**6,5**	**8,5**
A6	7,5	8	8,15	8,04	8,26	7,87	**7,97**	**0,24**	**6,5**	**8,5**
A7	7,5	8	7,88	8,21	8,23	7,9	**7,95**	**0,24**	**6,5**	**8,5**
A8	7,5	8	8,12	8,21	8,23	7,85	**7,99**	**0,25**	**6,5**	**8,5**
A9	7,25	8	8,13	8,19	8,23	7,9	**7,95**	**0,33**	**6,5**	**8,5**
A10	7,2	8	8,15	8,2	8,24	7,9	**7,95**	**0,35**	**6,5**	**8,5**
NP1	8	8	8,15	8,22	8,25	7,8	**8,07**	**0,15**	**6,5**	**8,5**
NP2	8	8	8,14	8,25	8,33	7,95	**8,11**	**0,14**	**6,5**	**8,5**
NP3	8	8	8,15	8,25	8,3	7,95	**8,11**	**0,13**	**6,5**	**8,5**
NP4	8	8	8,21	8,25	8,32	7,9	**8,11**	**0,15**	**6,5**	**8,5**

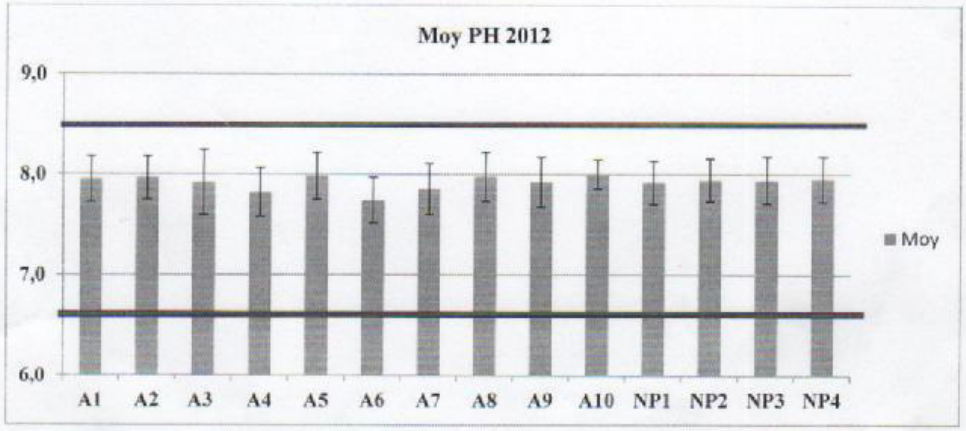

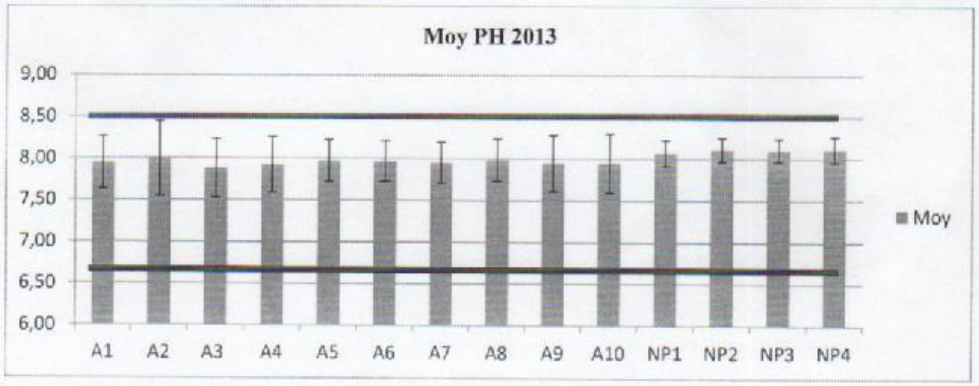

Saturation en Oxygène صلوحة الأوكسجين

2012	Fév	Avr	Jui	Aoû	Oct	Déc	Moy	Ecart type
A1	90,1	80,1	85,1	86,2	89,5	80,8	**85,30**	**3,85**
A2	90,2	80,2	79,1	86,3	80,9	86,6	**83,88**	**4,05**
A3	95	95	85	87,5	81,5	80,5	**87,42**	**5,83**
A4	95,4	85,4	75,5	75,9	85,5	75,7	**82,23**	**7,33**
A5	96,4	86,4	76,4	81,4	80,5	79,7	**83,47**	**6,49**
A6	64,8	64,8	64,8	88,9	70,5	73,5	**71,22**	**8,58**
A7	71,5	71,5	69,1	69,4	71,5	80,1	**72,18**	**3,68**
A8	89	89	95,4	88,6	80,1	83,5	**87,6**	**4,81**
A9	84	84	80	90,1	90,8	84,6	**85,58**	**3,76**
A10	114	114	110	91,2	110,5	95,9	**105,93**	**8,99**
NP1	97,7	71,2	99,5	91,5	100,5	88,6	**91,50**	**10,03**
NP2	98	77,8	102,2	98,8	105,9	73	**92,62**	**12,52**
NP3	77,8	90,1	99,5	100,8	110,5	80,8	**93,25**	**11,53**
NP4	106	64,1	105,5	105,5	110,5	83	**95,77**	**16,72**

2013	Fév	Avr	Jui	Aoû	Oct	Déc	Moy	Ecart type
A1	95,4	88,5	80,5	87,3	85,6	85,3	**87,10**	**4,47**
A2	99	89,5	75,5	87,8	86,9	80,2	**86,48**	**7,39**
A3	90,7	80,5	88,2	84,5	88,3	82,6	**85,80**	**3,56**
A4	97,5	80,5	95,7	90,2	82,9	84,4	**88,53**	**6,43**
A5	85,3	95,1	80,5	95,6	83,5	83,32	**87,22**	**5,92**
A6	75	85,3	90,3	85,3	90,2	83,56	**84,94**	**5,12**
A7	73,5	75,5	77,8	82,9	75,9	70,01	**75,94**	**3,94**
A8	85	82,1	90,3	87,9	80,8	71,7	**82,97**	**5,98**
A9	84,1	79,9	93,4	99,1	95,6	84,01	**89,35**	**7,02**
A10	102	95,9	97,8	105,3	97,9	85,6	**97,42**	**6,13**
NP1	110,5	98,9	104,5	101,8	95,6	86,4	**99,62**	**7,51**
NP2	102,5	95,9	105,6	107,1	82,9	78,3	**95,38**	**11,11**
NP3	110	99,9	101,6	102,2	88,9	80,5	**97,18**	**9,69**
NP4	110	110	115,5	110,2	88,9	82,9	**102,92**	**12,31**

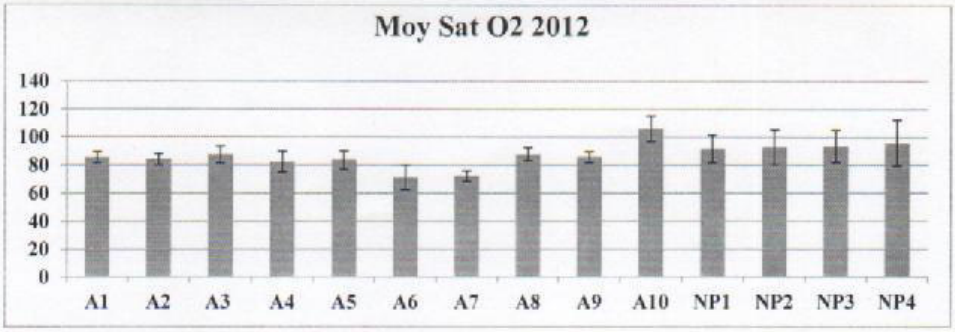

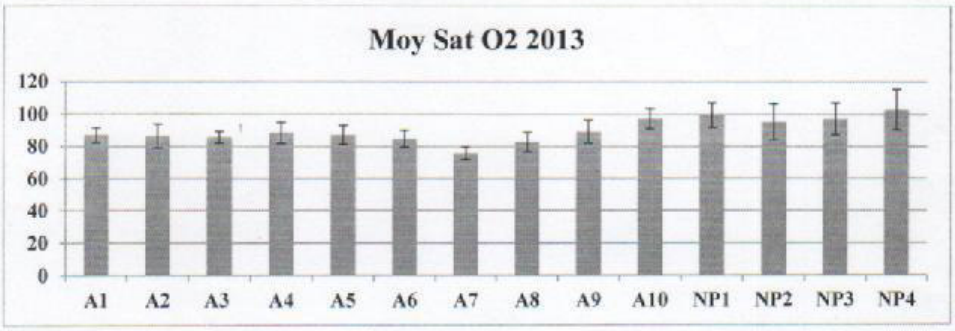

Oxygène Dissous اوكسجين ذائب

2012	Fév	Avr	Jui	Aoû	Oct	Déc	Moy	Ecart type
A1	9,97	8,97	8,97	7,88	7,89	6,2	**8,31**	**1,19**
A2	8,9	7,9	7,9	7,79	7,5	6,5	**7,75**	**0,71**
A3	9,14	9,14	8,14	6,86	7,45	5,5	**7,71**	**1,29**
A4	9,74	8,74	8,04	7,2	7,6	4,55	**7,65**	**1,61**
A5	9,84	8,84	7,54	6,9	7,3	5,45	**7,65**	**1,40**
A6	8,73	8,73	7,45	6,8	7,15	4,58	**7,24**	**1,40**
A7	8,07	8,07	6,07	6,56	7,1	6,1	**7,00**	**0,83**
A8	8,03	8,03	8,5	7,4	7,6	6,1	**7,61**	**0,76**
A9	8,99	8,99	8,8	7,65	8,3	6,4	**8,19**	**0,93**
A10	12,5	12,2	8,9	7,79	9,5	7,1	**9,67**	**2,05**
NP1	10	6,68	8,68	7,85	9	7,9	**8,35**	**1,04**
NP2	10,6	7,53	8,9	7,55	9,01	7,11	**8,45**	**1,20**
NP3	7,53	8,8	8,68	8,9	9,5	7,57	**8,50**	**0,72**
NP4	9,19	6,41	8,8	8,92	9,5	7,07	**8,32**	**1,15**

2013	Fév	Avr	Jui	Aoû	Oct	Déc	Moy	Ecart type
A1	8,35	7,8	7,5	7,11	8,1	8,35	**7,87**	**0,45**
A2	8,65	7,81	6,33	7,44	8,1	7,68	**7,67**	**0,71**

A3	8,15	7,6	7,78	7,22	8,25	8,2	7,87	0,37
A4	8,5	7,55	8,25	8,15	7,96	8,1	8,09	0,29
A5	7,45	8,2	7,7	8,1	7,95	8,09	7,92	0,26
A6	7,15	7,77	8,8	7,22	8,75	8,14	7,97	0,66
A7	7,05	7,5	6,83	6,99	7,6	6,95	7,15	0,29
A8	7,95	7,65	8,4	7,63	7,92	6,9	7,74	0,45
A9	7,05	7,22	8,6	8,56	8,8	8,07	8,05	0,68
A10	8,75	8,66	7,83	8,72	8,95	8,54	8,58	0,35
NP1	9,1	8,76	9,1	8,3	8,93	8,67	8,81	0,28
NP2	8,9	8,66	9,2	8,3	7,82	7,8	8,45	0,52
NP3	9,15	8,86	8,8	8,32	8,9	8,02	8,68	0,38
NP4	9,15	9,1	9,3	8,82	8,68	8,45	8,92	0,29

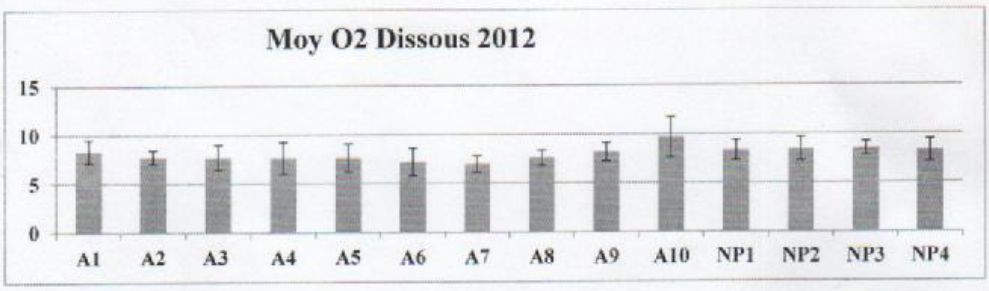

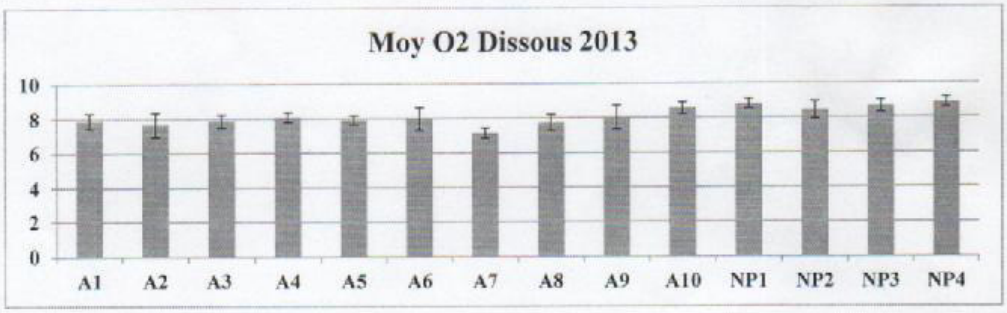

Huiles et Graisses زيوت و شحوم

2012	Fév	Avr	Jui	Aoû	Oct	Déc	Moy	Ecart type	N D 06-141
A1	0	0	0	0	0,5	0,6	0,18	0,26	20
A2	1,1	0,8	1,2	0,5	0,5	1,9	1,00	0,48	20
A3	1,2	0	0	0,4	0,5	0,9	0,50	0,44	20
A4	2,1	1,8	2,1	0	0,5	2,5	1,50	0,92	20
A5	1,1	1,8	1,3	1,2	2,7	2,1	1,70	0,57	20
A6	0	1,7	2,2	0	0,5	0,5	0,82	0,84	20
A7	2,2	1,8	2,5	0,5	0,5	2,1	1,60	0,80	20
A8	1,1	4,8	1,9	2,1	3,6	0,1	2,27	1,55	20
A9	2,2	0,3	0	0	0,5	1	0,67	0,77	20
A10	0	5	0	0	0,5	0,5	1,00	1,80	20
NP1	0	3,4	2,8	5	0,5	19,8	5,25	6,72	20
NP2	0	3,5	1,5	0	0,5	19,7	4,20	7,04	20
NP3	0	1,8	2,5	0	0,5	16,6	3,57	5,90	20
NP4	0	2,4	0	0	0,5	0,5	0,57	0,85	20

2013	Fév	Avr	Jui	Aoû	Oct	Déc	Moy	Ecart type	N D 06-141
A1	15,1	1,2	5,1	6,3	3,8	3,7	5,87	4,41	20
A2	0,5	0,5	0,5	2,2	2,6	0,9	1,20	0,87	20
A3	0,5	0,5	0,5	0,5	3,2	0,5	0,95	1,01	20
A4	3	3,03	7	6,2	0,5	0,5	3,37	2,51	20
A5	8,2	2,5	10	5	11,4	8,8	7,65	3,02	20
A6	2,4	1,4	0,5	0,5	1,2	0,5	1,08	0,69	20
A7	3,4	10,8	4,3	2,5	6,2	2,4	4,93	2,92	20
A8	1,4	2,6	15,9	8,8	12,4	2,6	7,28	5,50	20
A9	0,5	0,5	0	1,6	2,4	1,2	1,03	0,80	20
A10	0,5	0,5	0,5	0,5	0,6	0,7	0,55	0,08	20
NP1	0,5	0,5	3,2	0,5	29,6		6,86	11,42	20
NP2	0,5	0,5	7	0,5	8,1		3,32	3,47	20
NP3	1,2	0,5	6,9	0,5	19,4		5,70	7,26	20
NP4	0,5	0,5	1	0,5	33,8		7,26	13,27	20

متوسط الزيوت والشحوم 2012

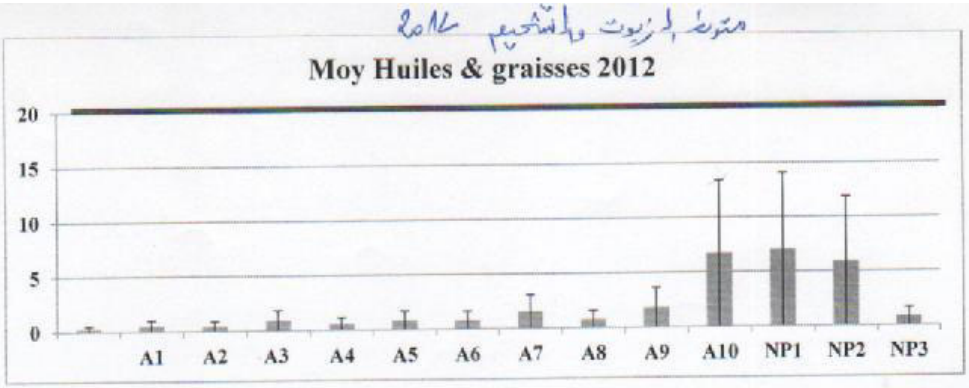

متوسط الزيوت والشحوم 2013

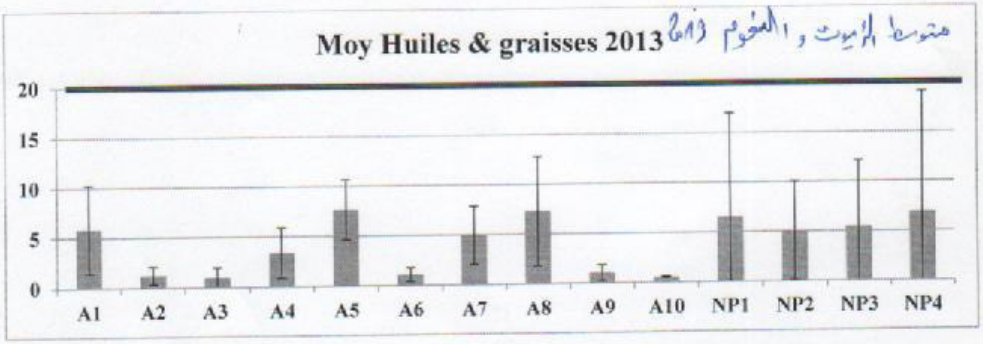

Les tableaux des résultats d'analyses ainsi que les graphiques dévoilent une qualité d'eau conforme et dont les valeurs limites des paramètres analysés ne dépassent pas celles édictées dans le décret exécutif n° 06-141 définissant les valeurs limites des rejets d'effluents liquides industriels bien que l'Entreprise n'en génère aucun (les bassins portuaires sont des milieux récepteurs).

Améliorer la maitrise de la gestion des déchets

- Le tri des déchets spéciaux et spéciaux dangereux est assuré au niveau des différentes structures de l'Entreprise notamment au niveau des ateliers ; la communication a été renforcée par le biais de la signalisation dans les différentes aires de stockages (identification du déchet stockés, le code du déchet ainsi que le pictogramme indiquant la dangerosité du déchet) ;
- Établissement de conventions avec différents organismes agréés pour la collecte de certains types de déchets spéciaux et spéciaux dangereux (huiles usagées, batteries usagées, filtres usagés, déchets ferreux et déchets de soins) ;
- Pour les autres déchets : cartouches et toners, flexibles usagés, chiffons souillés et bois, l'Entreprise stocke ces déchets faute de récupérateurs agréés.

الملاحق رقم 8

	SYSTEME DE MANAGEMENT QUALITE SANTE SECURITE ET ENVIRONNEMENT	Référen
EPSKIKDA	Rapport d'identification et d'Evaluation des Aspects environnementaux	Date d'é Date de

نظام تسيير صحة، أمن و بيئة

Mode de fonctionnement	
Situation de routine	R
Situation ponctuelle	P
Situation accidentelle	A

وضعية روتينية
وضعية عابرة
وضعية حادث

Activité	Sous activité	Tâche/ Produit/ service	Mode de fonctionnement	Aspect environnemental	Impact	Milieu affecté
	Embauche	Planification de l'embauche	R	Consommation de papier	Déchets	Déchets
		Affectations des équipes	R	Consommation d'énergie électrique	Consommation des ressources naturelles	Eau
		Chaudière	P	Consommation de gaz naturel	Consommation des ressources naturelles	Air
		Douche	R	Consommation d'eau	Consommation des ressources naturelles	Eau
				Rejet eaux usées	Pollution marine	Eau
		VHF	R	Utilisation de batteries	DSD	Déchets
				Bruit	Nuisance sonore	Bruit
		Cargaison	R	Emission de poussières (Big bags, céréales, ciment, fer)	Pollution atmosphérique	Air
				Consommation de carburant	Consommation des ressources naturelles	Air
				Fuites d'huile ou de gasoil	Pollution du sol	Sol

SYSTLME DE MANAGEMLNT QUALITE SANTE SECURITE ET ENVIRONNEMENT

Référen

Rapport d'identificat on et d Evalu ation des Aspects environnementaux

Date d'é
Date de

EPSKIKDA

Mode de fonctionnement	
Situation de routine	R
Situation ponctuelle	P
Situation accidente le	A

Activité	Sous activité	Tâche/ Produit/ service	Mode de fonctionnement	Aspect environnemental	Impact	Milieu affecté
		Planification de l'embauche	R	Consommation de papier	Déchets	Déchets
		Affectations des équipes	R	Consommation d'energie électrique	Consommation des ressources naturelles	Eau
		Chaudière	P	Consommation de gaz naturel	Consommation des ressources naturelles	Air
	Embauche	Douche	R	Consommation d'eau	Consommation des ressources naturelles	Eau
				Rejet eaux usées	Pollution marine	Eau
		Vidi		Utilisation de batteries	DSD	Déchets
			R	Bruit	Nuisance sonore	Bruit
		Cargaison	R	Emission de poussières (big bags, céréales, ciment, fer)	Pollution atmosphérique	Air
				Consommation de carburant	Consommation des ressources naturelles	Air
				Fuites d'huile ou de gasoil	Pollution du sol	Sol

Traitement de la marchandise	Affectation d'engins	R	emission de gaz de combustion	Pollution atmosphérique (Nox, Sox, CO2)	Air
			alimentation électriques (grues de quai et chariots élévateurs	Consommation des ressources naturelles	Eau
			Bois de calage	Déchets MA	Déchets
	transport de marchandise	R	Consommation carburant	Consommation des ressources naturelles	Air
			emission de gaz de combustion	Pollution atmosphérique (Nox, Sox, CO2)	Air
			fuites d'huiles	Pollution du sol	Sol
			Bruit	Nuisance sonore	Bruit
			Déversement des marchandises *	Pollution du sol	Sol
	Déchargement / chargement de marchandises	R	bruit (manipulation de tubes et conteneurs)	Nuisance sonore	Bruit
			chute de marchandise dans le bassin	Pollution marine	Eau
			détérioration de marchandise (big bags, produits emballés)	Pollution du sol ou d'eau	Sol/Eau
	transfert de marchandises du quai vers le lieu de stockage (magasins, hangars, terre plein)	R	Consommation de gasoil	Consommation des ressources naturelles	Air
			emission de gaz de combustion	Pollution atmosphérique (Nox, Sox, CO2)	Air
			fuites d'huiles	Pollution du sol	Sol
			bruit des moteurs	Nuisance sonore	Bruit
		A	Déversement des marchandises *	Pollution du sol	Sol
			Consommation gasoil des véhicules	Consommation des ressources naturelles	Air
			Emission de gaz de combustion	Pollution atmosphérique (Nox, Sox, CO2)	Air

Cerbage	R	Consommation électrique des grues et des engins	Consommation des ressources naturelles	Eau
		Bruit	Nuisance sonore	Bruit
		Fuites d'huile	Pollution des sols	sol
		Rangement des marchandises	Gêne et désagrément du voisinage	Brut
Calage	R	Génération de déchets de bois (calle)	Déchets MA	Déchets
Conteneurs frigorifiques	P	Consommation électrique	Consommation des ressources naturelles	Eau
		fuites d'huiles des groupes frigorifiques	Pollution du sol	So
	A	Avaries des marchandises	Produits alimentaires avariés	Déchets
Bâchage	P	Génération de déchets de plastique	Déchets MA	Déchets
Gardiennage	R	Consommation électrique	Consommation des ressources naturelles	Eau
		Consommation carburant (véhicules de garde)	Consommation des ressources naturelles	Air
		Emission de gaz de combustion	Pollution atmosphérique (Nox, Sox, CO2,)	Air
		Déchets ménagers	Déchets N	Déchets
Stockage et manipulation des marchandises	R	Consommation électrique (éclairage, climatisation)	Consommation des ressources naturelles	Eau
		Consommation de papier	Déchets	Déchets
Stockage en magasins		Génération de déchets (bois, palettes, papier emballage)	Déchets MA	Déchets
	A	fuites de produits entreposés (liquides au sol des)	Pollution du sol	Sol

			A	avarie des produits périssables	Déchets / Occupation des espaces	Déchets
			R	Utilisation de batteries	DSD	Déchets
		VHF		Bruit	Nuisance sonore	Bruit
		Rapprochement des marchandises export	R	Emission de gaz de combustion des camions de transport	Pollution atmosphérique (Nox, Sox, CO2)	Air
				Bruit	Nuisance sonore	Bruit
				Consommation de gasoil	Consommation des ressources naturelles	Air
				Génération de déchets (ferreux)	Déchets ferreux	Déchets
		Livraison	R	Génération d'emballages (durant les visites)	Déchets d'emballage	Déchets
				Consommation de gasoil par les engins	Consommation des ressources naturelles	Air
				Emission de gaz de combustion	Pollution atmosphérique	Air
				Consommation de papier	Déchets	Déchets
				Consommation électrique	Consommation des ressources naturelles	Eau
				Sols de forage	Déchets MA	Déchets
				Bruit	Nuisance sonore	Bruit
			P	Marchandises en souffrance	Occupation des espaces	Sol
					Déchets	Déchets
Manutention et acconage	Relevage	Transport	R	Consommation de gasoil	Consommation des ressources naturelles	Air
				Emission de gaz de combustion	Pollution atmosphérique	Air
				Bruit	Nuisance sonore	Bruit
				Fuites d'huiles	Pollution du sol	Sol
		Facturation	R	Consommation d'électricité	Consommation des ressources naturelles	Eau
				Génération de déchets de papier	Déchets	Déchets
				Déchets contaminés	DS	Déchets

	Assainissement magasins, hangars et terre pleins	R	Poussieres	Pollution atmosphérique	Air
			Déchets	Déchets	Déchets
			Pesticides raticides, insecticides, détergents et désinfectants	Pollution du sol	Sol
			Consommation eau	Consommation ressources naturelles	Eau
			Consommation de carburant (Tracteurs de nettoyage)	Consommation ressources naturelles	Air
			Brosse (nettoyeur) usées	Déchets solides	Déchets
	Pesage (pont bascule)	R	Consommation électrique	Consommation ressources naturelles	Eau
			Consommation de gasoil (rotation véhicules)	Consommation ressources naturelles	Air
			Emission de gaz de combustion	Pollution atmosphérique (Nox, Sox, CO2)	Air
			Bruit	Nuisance sonore	Bruit
			Poussières (farcouts céréales), déversement de céréales	Pollution atmospherique	Air
			Consommation papier	Déchets	Déchets
	Entretien pont bascule	P	Désherbage	Déchets verts	Déchets
			Consommation électrique (nettoyeur à eau)	Consommation ressources naturelles	Eau
			Consommation d'eau	Consommation ressources naturelles	Eau
			Filtres à huiles, gasoil (nettoyeur à eau)	DSD	Déchets
			Déchets de cablage électrique)	Déchets solides	Déchets
			Consommation d'eau	Consommation ressources naturelles	Eau

(6)

Gestion du domaine	Avitaillement en eau potable	P	Emission de gaz de combustion (camions citernes)	Pollution atmosphérique (Nox, Sox, CO2)	Air
			Poussières	Polution atmosphérique	Air
			Bruit	Nuisance sonore	Bruit
	Câle de halage	P	Consommaton électrique	Consommation resources naturelles	Eau
			Récupération huiles et graisses	DSD	Déchets
			Fuites d'huiles	Pollution marine	Eau
			Emanation de vapeurs de peinture et de solvants	Nuisance olfactive	Air
			Déchets de peinture	DSD	Déchets
			Bruit	Nuisance sonore	Bruit
	Gare maritime	P	Emission de gaz de combustion (véhicules passagers)	Pollution atmosphérique	Air
			Bruit	Nuisance sonore	Bruit
			Consommation électrique	Consommation resources naturelles	Eau
			Déchets ménagers (passagers)	Déchets	Déchets
	Gestion des concessions				
	رصيف مياه بترولية موقع بترولي موقف Appontements pétroliers	A	Fuites d'huiles/hydrocarbures (bras de chargement, cargaison)	Pollution marine	Eau
		A	Incedie * Explosion* حريق انفجار	Pollution atmosphérique تلوث جوي	Air هواء
	رصيف غازي Appontements gaziers	A	Fuites / déversement (bras de chargement, cargaison)	Pollution marine	Eau
		A	Incendie / Explosion *	Pollution atmosphérique	Air
	SPM	A	Déversements d'hydrocarbure	Pollution marine	Eau

	A	Incendie / Explosion *	Pollution atmosphérique	Air
IGBS	A	Déversement de bitume	Pollution marine	Eau
	P	Emanation de vapeurs de bitume	Pollution atmosphérique	Air
	P	Odeurs	Nuisance olfactive	Air
OAIC	P	Poussières de céréales	Pollution atmosphérique	Air
	A	Incendie / Explosion *	Pollution atmosphérique	Air
OVAB	P	Poussières de céréales	Pollution atmosphérique	Air
	A	Incendie / Explosion *	Pollution atmosphérique	Air
NAFTAL Bitume	P	Fumées de la chaudière	Pollution atmosphérique	Air
	P	Emanation de vapeurs de bitume	Pollution atmosphérique	Air
	P	Odeurs	Nuisance olfactive	Air
	A	Déversement (chargement/déchargement)	Pollution marine	Eau
	A	Incendie *	Pollution atmosphérique	Air
	R	Stockage huiles (déversement)	Pollution du sol	sol
	A	fuites des huiles des postes transformateurs	Pollution du sol	sol
	P	Dégagement de fumées des postes transformateurs	Pollution atmosphérique	Air
SONELGAZ	A	Incendie/Explosion	Pollution atmosphérique	Air
Voisinage (ville)	R	Rejets des eaux usées de la ville	Pollution marine	Eau
Soudage	P	Génération de chutes métalliques	Déchets métalliques	Déchets
	R	Consommation électrique	Consommation de ressources naturelles	Eau

	Mise à disposition d'accessoires de manutention et levage		P	Chutes de baguettes de soudure	Déchets métalliques	Déchets
		Eclairage et chauffage	R	Consommation électrique	Consommation de ressources naturelles	Eau
		Meulage	P	Emission de poussières métalliques	Pollution atmosphérique	Air
				Disques usés	Déchets solides	Déchets
		Menuiserie	P	Sciure et copeaux de	Déchets solides	Déchets
	Livraison et réforme	Livraison	R	Consommation de carburant (engins)	Consommation de ressources naturelles	Air
				Emission de gaz de combustion	Pollution atmosphérique (Nox, Sox, CO2)	Air
		Réforme	P	Sangles usagées, amarres, crochets, manilles ..	Déchets solides	Déchets

	Mise à disposition d'accessoires de manutention et levage		P	Coupes de baguettes de soudure	Déchets métalliques	Déchets
		Eclairage et chauffage	R	Consommation électrique	Consommation de ressources naturelles	Eau
		Meulage	P	Emission de poussières métalliques	Pollution atmosphérique	Air
				Disques usés	Déchets solides	Déchets
		Menuiserie	P	Sciure et copeaux de	Déchets solides	Déchets
	Livraison et réforme	Livraison	R	Consommation de carburant (engins)	Consommation de ressources naturelles	Air
				Emission de gaz de combustion	Pollution atmosphérique (Nox, Sox, CO2)	Air
		Réforme	P	Sangles usagées, amarres, crochets, manilles ..	Déchets solides	Déchets

	Mise à disposition d'accessoires de manutention et levage		P	Chutes de baguettes de soudure	Déchets métalliques	Déchets
		Eclairage et chauffage	R	Consommation électrique	Consommation de ressources naturelles	Eau
		Meulage	P	Emission de poussières métalliques	Pollution atmosphérique	Air
				Disques usés	Déchets solides	Déchets
		Menuiserie	P	Sciure et copeaux d	Déchets solides	Déchets
	Livraison et réforme	Livraison	R	Consommation de carburant (engins)	Consommation de ressources naturelles	Air
				Emission de gaz de combustion	Pollution atmosphérique (Nox, Sox, CO2)	Air
		Réforme	P	Sangles usagées, amarres, crochets, manilles...	Déchets solides	Déchets

FROM : FAX NO. :038722154 May. 18 2014 04:41PM P1

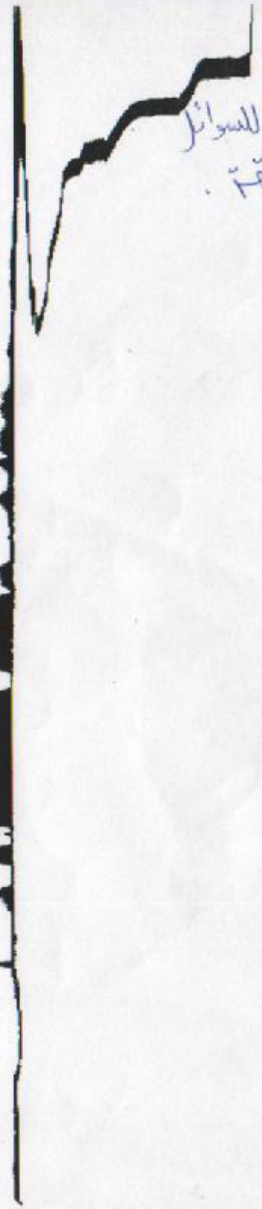

الملحق رقم 03 — المرسوم التنفيذي رقم 06/141

Décret exécutif n° 06/141

définissant les valeurs limites d'effluents liquides

يحدد القيم الحدية للسوائل الصناعية المتدفقة.

— les constatations relatives à l'aspect, la couleur, l'odeur du rejet, l'état apparent de la faune et de la flore à proximité du lieu de rejet et les résultats des mesures et des analyses opérées sur place.

Fait à Alger, le 20 Rabie El Aouel 1427 c
au 19 avril 2006.

Ahmed OUY

الملحق — ANNEXE

إعادات لقيم محددة لتصفية السوائل الصناعية المتدفقة

VALEURS LIMITES DES PARAMETRES DE REJETS D'EFFLUENTS LIQUIDES INDUSTR

N° رقم	PARAMETRES الاعدادات	UNITE الوحدة	VALEURS LIMITES قيم محددة	TOLERANCES AU LIMITES ANC INSTALLAT
1	Température درجة الحرارة	°C	30	30
2	PH	-	6,5 - 8,5	6,5 - 8,5
3	MES	mg/l	35	40
4	Azote Kjeldahl	"	30	40
5	Phosphore total	"	10	15
6	DCO	"	120	130
7	DBO5	"	35	40
8	Aluminium الومنيوم	"	3	5
9	Substances toxiques bioaccumulables	"	0,005	0,01
10	Cyanures	"	0,1	0,15
11	Fluor et composés	"	15	20
12	Indice de phénols	"	0,3	0,5
13	Hydrocarbures totaux	"	10	15
14	Huiles et graisses زيوت وشحوم	"	20	30
15	Cadmium	"	0,2	0,25
16	Cuivre total	"	0,5	1
17	Mercure total زئبق	"	0,01	0,05
18	Plomb total	"	0,5	0,75
19	Chrome Total	"	0,5	0,75
20	Etain total	"	2	2,5
21	Manganèse المنغنيز	"	1	1,5
22	Nickel total النيكل	"	0,5	0,75
23	Zinc total الزنك	"	3	5

#0112-001 RECEIVED FROM: 038722154 18/05/2014 15:58 037349249

الملحق

EPSKIKDA	OBJECTIFS QUALITE SANTE SECURITE AU TRAVAIL ET ENVIRONNEMENT OBJECTIFS QHSE 2013	Référence : Fich QSE 02 Date : 30/01/2013

الملاحق رقم =04

ENVIRONNEMENT

- Se mettre en conformité par rapport aux exigences légales et réglementaires et toutes exigences auxquelles l'EPS a souscrit
- Promouvoir l'utilisation des énergies renouvelables : installation de cellules photovoltaïque au niveau de la station d'amarrage
- Eliminer les déversements accidentels d'huiles et de carburants
- Réduire les consommations d'énergie électrique de 20% /2012
- Réduire les consommations de papier de 20 %/2012
- Réduire les consommations de cartouches et toners de 20%/2012
- Préserver la qualité des plans d'eau
- Améliorer la maitrise de la gestion des déchets : 100% des déchets traites conformément aux dispositions légales
- Réduire la pollution atmosphérique à la source : acquérir des équipements a faible indice de pollution.
- Renforcer la communication interne environnement (signalisation)

P/LE COMITE DE DIRECTION

المؤسسة المينائية لسكيكدة
المديرية العامة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf :...../D.S.E/2014

جامعة محمد خيضر- بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: 145/ق. ع.إ/2014

إلى الســـيد : مديـــر ميناء سكيكدة.

طلب المساعدة على استكمال البحث

دعما منكم للبحث العلمي،نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطالب (ة): **جلابـــي مصعب** .

المسجل (ة) بالسنة **الثانية ماستر** تخصص: **مـــــالية و حاكميـــة المؤسسة.**

وذلك لاستكمال متطلبات الجانب الميداني للمذكرة، المعنونة بـــ:

- ✓ **" الحوكمة المجتمعية في المؤسسات الاقتصادية "**
- ✓ تحت إشراف: **د / رحماني موسى** .

نشكركم على تعاونكم وتقبلوا منا فائق التقدير والاحترام

بسكرة في: **2014/02/24**

تأشيرة المؤسسة المستقبلة :

مدير الإدارة العامة بالنيابة
بن العربي عبد السلام

رئيس القسم :

رئيس قسم العلوم الاقتصادية
الأستاذ: قريد عبية

Observatoire National de l'Environnement
et de Développement Durable
Station de Surveillance de
- SKIKDA -

رئيس
سامي بوحلوفي

ملاحظة: تعاد النسخة الثانية إلى القسم مؤشرة من المؤسسة المستقبلة